

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي تخصص استراتيجية

تحت عنوان:

إشكالية الأمن الاقتصادي في الدول الريعية.

- دراسة حالة الجزائر -

- 2017-2000 -

إشراف الأستاذ : د/ زايدي عبد العزيز.

إعداد الطالب: نويوة عبد الغني.

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة المسيلة	.....-
مشرفا و مقررا	جامعة المسيلة	- د/ زايدي عبد العزيز
مناقشا	جامعة المسيلة	.....-

الموسم الجامعي: 2018/2017.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ  
وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي  
بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ "

الآية 19 سورة النمل.

# الأهداء

اهدي ثمرة جهدي هذا :

إلى من لا يغلى عليهما غال ونفيس و لا بديل لهما في هذه الدنيا .  
إلى من أرضعتني قوة و أطعمتني صبرا و سقتني من بحر الاخلاق  
أمي الغالية.....

إلى من علمني أن الدنيا كفاح وتحدي ، و الحياة مبادئ و أخلاق  
أبي حفظه الله.....

إلى الشموع التي اهتدي بنورها في ظلمة الحياة  
إلى اللآلئ التي زين بريقها حياتي إخوتي رجال البيت  
بوبكر و هارون..وأخواتي مليكة و ندى..

إلى من امتزجت آمالي بآمالهما و أحلامي بأحلامهم إلى رفاق دربي و  
اصدقاء قلبي

باديدا ، علاء ، رشيد ، حمزة ، حسام ، لزهرة ، يوسف ، هارون ، اسلام  
،ايوب نويوة ، غانو ، اليمين ، وليد ، توفيق ، بدر الدين ، أيمن ، محمد  
شنيتي ، محمد لبلاد ، الصادق الريغي ، نصرو ، صخر ، كريم ، محمد  
بن حليلة ، أمين مباركية،فارس ، وكل الزملاء و الزميلات مع حفظ  
الأسماء و المقامات ، إلى كل رفاقي في قسم العلوم السياسية و العلاقات  
الدولية إلى كل اساتذتي الذين كان لهم عظيم الاثر في مشواري العلمي  
إلى اهلي و جيرتي و بني عمومتي وكل عائلة نويوة

# الشكر و التقدير

نحمد الله سبحانه و تعالى ان وفقنا الى اتمام هذا العمل

كما اتقدم لأستاذي المشرف بعظيم عبارات التقدير و الاحترام على تقبله مسؤولية الإشراف على هذه المذكرة و على نصائحه وتوجيهاته و تشجيعاته والى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية على تكويننا في فترتي ما قبل التدرج و ما بعد التدرج إلى كافة زملاء الدراسة على التشجيع و التمنيات بالتوفيق

و إلى كل من كان له إسهام من قريب أو من بعيد

## ❖ خطة الدراسة:

### مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري لموضوع الدراسة ( الأمن ، الأمن الاقتصادي، الربيع ).

المبحث الأول: مفهوم الأمن.

المطلب الأول: تعريف الأمن.

المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن.

المطلب الثالث: الأمن من المنظور النقدي.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن الاقتصادي.

المطلب الأول : تعريف الأمن الاقتصادي.

المطلب الثاني: الأمن الاقتصادي و التنمية.

المطلب الثالث: أثر انعدام الأمن الاقتصادي.

المبحث الثالث : مفهوم الربيع.

المطلب الأول : تعريف الربيع .

المطلب الثاني : أنواع الربيع .

المطلب الثالث: خصائص وسمات الاقتصاديات الريفية.

الفصل الثاني: القدرات الاقتصادية للجزائر والسياسات الحكومية المتبعة لتحقيق الأمن الاقتصادي.

المبحث الأول: مقومات الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: التنوع في الموارد الطبيعية.

المطلب الثاني: توفر رأس المال البشري والمالي.

المطلب الثالث: تبني فلسفة اقتصادية وطنية خاصة.

المبحث الثاني: السياسات الحكومية لتحقيق الأمن الاقتصادي.

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي من 2001 إلى 2004.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من 2005 إلى 2009.

المطلب الثالث: البرنامج الخماسي للتنمية و برنامج توطيد النمو الاقتصادي من 2014 إلى 2017.

المبحث الثالث : الفجوات الكبرى لعدم تحقيق الأمن الاقتصادي.

المطلب الأول: ضعف الاستثمار.

المطلب الثاني: تبعية الاقتصاد الجزائري للنفط.

المطلب الثالث: ضعف التطور العلمي و التكنولوجي.

الفصل الثالث: التحديات و الأفاق التي توجه الأمن الاقتصادي الجزائري.

المبحث الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: العوامل المتحكمة في أسعار النفط.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط.

المطلب الثالث: الآثار الاجتماعية لانخفاض أسعار النفط.

المبحث الثاني: تحديات الأمن الاقتصادي الجزائري.

المطلب الأول: تخفيض تبعية الاقتصاد الجزائري للنفط.

المطلب الثاني: تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: محاربة الفقر وتخفيض البطالة.

المبحث الثالث: نحو مقاربة جديدة لتجاوز الريع و تحقيق الأمن الاقتصادي.

المطلب الأول: تنويع الإنتاج لتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد.

المطلب الثاني: الاهتمام بالسياحة كمحور جديد للاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: التركيز على البدائل الجديدة للطاقة.

خاتمة.

مقدمة

### مقدمة:

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي و نهاية الحرب الباردة شهدت البيئة الدولية مستجدات مهمة ، أدت لإيجاد طفرة مهمة في مفهوم الأمن و الذي يهدف في الأساس لتحقيق الاستقرار و الطمأنينة .

حيث تميز مفهوم الأمن في فترة الحرب الباردة بارتكازه الكبير على المجال العسكري أكثر من تركيزه على الشق الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي ، أما فترة ما بعد الحرب الباردة و التغيرات الكبيرة التي شهدتها العالم أدت إلى بلورة مفهوم جديد للأمن يراعي مختلف الأبعاد و الزوايا ، وعند دراستنا الأمنية التي تنتهجها الدول نجد بأنها تعطي أهمية كبيرة للبعد الاقتصادي ، حيث تسعى لتحقيق الأمن الاقتصادي ، وهذا يتجلى من خلال اعتمادها على استراتيجيات تقدم و تطوير الأمن الغذائي و التنمية الشاملة من جهة أخرى ، أصبحت الدول تسعى لإيجاد السبل الملائمة للارتقاء بأدائها الاقتصادي و تحقيق تنمية حقيقية و متوازنة وهكذا تحقق أمنها الاقتصادي ، لكن الأمر يكتسب طابعا خاصا بالنسبة للدول الغنية بالموارد الطبيعية و التي تواجه في الغالب تحديات هامة تجعل من مهمتها في تحقيق الأمن الاقتصادي أمرا أكثر تعقيدا.

إن ارتباط بعض الدول الغنية بالموارد الطبيعية اقتصاديا بمادة ناضبة حيث تعتبر اقتصاديات ريعية و هذا ما يحول دون تحقيقها للأمن الاقتصادي ، وباعتبار الجزائر من بين الدول الغنية بالثروات الطبيعية نجد بأنها ليست بمنأى عن العراقيل و التحديات الاقتصادية و التي تشكل تهديد لتحقيقها للأمن في بعده الاقتصادي و من ابرز هذه التحديات ارتباط اقتصادها بالريع النفطي.

### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية البعد الاقتصادي عامة في الحياة الإنسانية ، و الذي يكفل لتحقيق الرخاء للأفراد و المجتمعات و الدول ، فإذا أردنا تحقيق الأمن عامة يجب

علينا تحقيقه في بعده الاقتصادي نظرا لارتباطه بباقي الأبعاد و أهميته ، بتحقيق الأمن الاقتصادي يتحقق الأمن الوطني للدولة ، و هذا يكون بواسطة المكتسبات التي تتمتع بها الدولة باختلافها من موارد طبيعية إلى بشرية و غيرها.

### مبررات اختيار الموضوع:

- أسباب ذاتية: باعتباري كمواطن جزائري و مدى أهمية البعد الاقتصادي في تحقيق الاستقرار الوطني، فهذا من شأنه أن يوجهننا لدراسة هذا الموضوع.
- أسباب موضوعية : كون هذه الدراسة تعالج موضوعا حيويا و عمليا و دينامكيا و من صميم العلوم السياسية و العلاقات الدولية و المتمثل في إشكالية الأمن الاقتصادي في الدول الربعية و بالتحديد في الجزائر ، دراسة مدى تحقيق الجزائر لأمنها الاقتصادي في ظل ارتباط اقتصادها بالربيع .

### أهداف الدراسة :

- التعرف على الأمن الاقتصادي و مدى أهميته في تحقيق الأمن الشامل للدولة.
- التعرف على مفهوم الربيع و خصائص الاقتصاديات الربعية.
- دراسة الاقتصاد الجزائري و كعرفة ابرز الموارد التي يتمتع بها و المعوقات التي تواجهه.
- دراسة مدى تحقيق الجزائر للأمن الاقتصادي في ظل اعتمادها على استراتيجيات اقتصادية و ارتباط اقتصادها بالنفط.
- نتبنى مقترحات عملية وعلمية للمساهمة في تنوير الدارسين و الاكاديميين.

### صعوبات الدراسة:

- من ابرز الصعوبات التي واجهتها في دراستي لهذا البحث:
- قلة المراجع والدراسات السابقة.
- قصر الوقت المتاح.
- صعوبة الوصول الى مراكز البحث و المعلوماتية .

### الدراسات السابقة:

لدينا عدة دراسات حول الموضوع و التي لديها علاقة به و التي ساعدتني في بحثي هذا، سنحاول إلقاء الضوء على الخطوط العريضة منها:

- دراسة نبيل بن حمزة ، بعنوان البعد الاقتصادي للأمن الوطني الجزائري ، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أهمية البعد الاقتصادي في بناء استراتيجياته و سياسات أي دولة ، و مسيرة الاقتصاد الجزائري من الاستقلال و ابرز المحطات التي شهدتها ، وان سبب التدهور الذي عرفه الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة مرتبط بتدني أسعار النفط ، وان الاستغلال الأمثل للثروة يعتبر أهم التحديات لتحقيق تنمية شاملة في الجزائر، ومستقبل الاقتصاد الجزائري مرهون بمستوى تطور القطاعات المنتجة الأخرى للثروة على غرار المحروقات ، و مستوى التطور العلمي و التكنولوجي.
- بودريالة فايزة ، بعنوان : إشكالية تحويل الادخار إلى استثمار في الاقتصاديات الريعية ، دراسة حالة الجزائر 2014/2000، خلصت هذه الدراسة إلى أهمية التنوع الاقتصادي الذي يؤدي إلى تكوين قاعدة اقتصادية صلبة و متنوعة ، و أن نعمة الربيع يمكن أن تحول إلى نقمة حقيقية على الاقتصاد و لأجل ذلك فمن الضرورة الانشغال بالتسيير الكفاء لموارد الربيع ، و تخصيصه في قنوات استثمارية حتى يتحول إلى ثروة حقيقية و دائمة.
- باديس عائشة ، بعنوان : في نشأة الدولة و الاقتصاد في الجزائر ، حيث خلصت هذه الدراسة لوضعية الاقتصاد الجزائري قبل الاصلاحات الاقتصادية وبعدها لوقوف على اهم العقبات التي شهدها الاقتصاد الجزائري ، و المكاسب التي تمتلكها الجزائر للدخول في منظمة التجارة العالمية .

### • الإشكالية:

مع تطور مفهوم الأمن وفي ظل ازدياد الاهتمام بالقضايا الاقتصادية أصبحت الدول تعطي أهمية كبيرة للبعد الاقتصادي في الأمن و هذا من خلال استراتيجيات و خطط تنتهجها لتحقيق ذلك، على هذا الأساس في موضوعنا هذا نطرح الاشكالية التالية لتوضيح أهمية البعد الاقتصادي للأمن في الجزائر في ظل ارتباط اقتصادها بالريع :

ما مدى تحقيق الجزائر للأمن الاقتصادي في ظل اعتمادها على الريع النفطي؟  
ويتفرع هذا التساؤل الى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مفهوم الأمن والريع ؟
- هل القدرات الاقتصادية و حدها كافية لتحقيق الأمن الاقتصادي ؟
- و ماهي الحلول لتجاوزها؟

### فرضيات الدراسة:

تنتطق الدراسة من الفرضية الرئيسية التالية:

-يلعب الريع دورا بارزا في تحقيق تنمية مستدامة للدول الريعية مثل الجزائر إذا ما استغل استغلالا جيدا وإذا لم يحسن استغلاله فهذا يشكل تهديدا على الأمن الاقتصادي للدولة.

الفرضيات الفرعية:

- بعد نهاية الحرب الباردة كرسست هذه الفترة اهتماما كبيرا بالقضايا الاقتصادية في حقل الدراسات الأمنية ، واعتماد الدولة على مادة ناضبة في اقتصادها يحول دون تحقيقها للأمن الاقتصادي.
- القدرات الاقتصادية للدولة غير كافية لتحقيق التنمية و الأمن الاقتصادي لذلك يتوجب ايضا وضع استراتيجيات وخطط مناسبة وحسن استغلال للموارد المتاحة.

- لكي تحقق الجزائر الامن الاقتصادي عليها بتخفيض تبعية اقتصادها للنفط و توسيع طاقته الاستيعابية من خلال تنويعه و الاعتماد على البدائل المتاحة والدائمة الغر ناضبة.

### الإطار المنهجي للدراسة:

تعتمد الدراسة على المناهج التالية في تغطية موضوع الدراسة:

**المنهج الوصفي:** حيث نقوم من خلال المنهج الوصفي بدراسة ظاهرة الأمن الاقتصادي ووصفه و وصف السمات المتعلقة به ، و وصف العلاقة القائمة بين الربيع و الأمن الاقتصادي من خلال التطرق إلى تأثير الاعتماد على الربيع في تحقيق الأمن الاقتصادي.

**المنهج التاريخي:** باعتباره منهجا يعتمد على تحليل مختلف الأحداث التاريخية و تفسيرها بهدف الوصول إلى مضامينها فقد تم الاعتماد على هذا المنهج من خلال التطرق إلى تطور الاقتصاد الجزائري للوقوف على اهم السياسات المتبعة و مدى نجاعتها.

**منهج دراسة الحالة:** استخدم هذا المنهج من خلال اعتماد الجزائر كوحدة لدراستها كدولة ريعية و مدى تأثير اعتمادها على الربيع على أمنها الاقتصادي.

### حدود الدراسة:

**1-الحدود الزمانية:** ان الموضوع يستدعي منا أن ندرسه في إطار زمني محدد في التاريخ الحديث للجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2017 ، حيث شهد الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة عدة تطورات و أحداث تدعم دراستنا للموضوع.

**2-الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على الجزائر، حيث تشمل المحيط الجغرافي للجزائر يمكن من الوصول إلى المتغيرات و الموارد المكونة للأمن الاقتصادي الجزائري.

### خطة الدراسة:

بناء على طبيعة الموضوع و مشكلته البحثية تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول و لكل فصل ثلاثة مباحث متوازنة و مترابطة، فضلا عن المقدمة و الخاتمة.

## مقدمة

---

حيث تناولنا في الفصل الأول دراسة لمفهوم الأمن و تطوره ، و مفهوم الأمن الاقتصادي كبعد أساسي لأبعاد الأمن ، الذي يعبر عن التنمية الاقتصادية و النمو ، و تطرقنا لمفهوم الربيع و الاقتصاديات الربيعية ، وفي الفصل الثاني تطرقنا القدرات الاقتصادية للجزائر أهمها الموارد التي تتمتع بها الجزائر ، ثم بعدها البرامج الاقتصادية التي اعتمدها الجزائر لفترة معينة و دراسة وتبيان أهم العوائق التي حالت دون تطويره وتحقيقه للأمن الاقتصادي، وفي الفصل الثالث تناولنا مدى تأثير الاقتصاد الجزائري باضطراب أسعار النفط ، واهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري و في الأخير آفاق الاقتصاد الجزائري بعد الربيع وفضل البدائل للخروج من الربيع وتحقيق الأمن الاقتصادي.

# الفصل الأول

الاطار المفاهيمي والنظري لموضوع الدراسة ( الأمن ،  
الأمن الاقتصادي ، الربيع )

**• تمهيد:**

عرف حقل العلاقات الدولية اهتماما بالغا بموضوع الأمن، و حاول الاقتراب منه من خلال عديد النظريات التي تشكل مدخلا مفاهيميا لهذه الظاهرة ، حيث برزت في هذا الشأن عدة تفسيرات نظرية أمنية وتعددت الدراسات التي تهتم بالتحديات الجديدة للأمن و كيفية الوصول إلى أفضل الحلول للوقاية منها و تجنبها و تجنب تبعاتها على كافة الأطر و الأصعدة و الاتجاهات ، و كان للتهديدات ذات الطابع الاقتصادي و المرتبطة أكثر بدرجة التطور و مستويات النمو و الرخاء المعيشي و الشغل و الفقر النصيب الأكبر في هذه الدراسات. حيث برز مفهوم جديد ما يسمى بالأمن الاقتصادي ، ولتحقيق الأمن الاقتصادي يستلزم مواجهة التهديدات الاقتصادية بكل أنواعها ،من بين هذه التهديدات الاعتماد على الريع في الاقتصاد و هذا يحول دون تحقيق الأمن لاقتصادي.

## ❖ المبحث الأول: مفهوم الأمن.

يعتبر مفهوم الأمن مفهومًا نسبيًا و متشعبًا ، نحاول في هذا المبحث التطرق لمفهوم الأمن، و تطور دراسة مفهوم الأمن خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ، و دراسة الأمن من المنظور النقدي ح يركز هذا المنظور على تحقيق الأمن من خلال عدة أبعاد أبرزها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية على غرار البعد العسكري.

### • المطلب الأول: تعريف الأمن.

إن للأمن معاني متعددة تدور في محتواها حول جملة من الصفات الايجابية كالثقة والطمأنينة والتصديق ، كما تحمل معنى الضدية لبعض الصفات السلبية ، كالخوف و الخيانة والتكذيب وهذا يؤكد أن ثمة معانٍ مشتركة و متلازمة تسبب انعدام الأمن كالجوع والفقر ، والإحساس بالنقص ، أو عدم الثقة والاضطراب و الشك والضعف و العجز.<sup>1</sup>

الأمن هو مفهوم نقيض للخوف وحسب المعجم الوجيز يفيد الطمأنينة والأمان زوال الخوف ومنه الإيمان والأمانة<sup>2</sup>.

و من مفهوم الأمن نستخلص أن بقاء و نماء المجتمعات والإفراد و الأمم والشعوب قوامه العيش في أمان واستقرار بعيدا عن حالات الاضطراب والحرب والهاجس الذي يولد الخوف ، الذي يركز على الأمانة و العدل والتحرر من الخوف وان الأمانة لا تقتصر على أداء حقوق الآخرين من مال ، بل أداء ما علينا من التزامات بنزاهة وصدق ، و بشكل عام فالأمن يحقق صلاح الأمة و تقدمها ونهوضها و استمرارها.<sup>3</sup>

السياسي للمفهوم و مرورا بالأبعاد المختلفة له و انتهاء بالغموض و الاختلاف الذي يرتبط عند تطبيقه في العلاقات الدولية ، ويعتبر تعريفه من أكثر التعريفات تداولًا في الأدبيات

<sup>1</sup> - احمد بن فارس الرازي ، معجم مقاييس اللغة ، ط2، مصر ، شركة مصطفى الحلبي ، 2003، ص25.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، 22.

<sup>3</sup> - محسن بن العجمي بن عيسى ، الأمن و التنمية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الملكة العربية السعودية ، 2011،

ص 13.

الأمنية إذ يرى أن الأمن يعني : " قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل و تماسكها الوظيفي ضد القوى التغيير التي يرونها معادية ، فالحد الأدنى للأمن هو البقاء لكنه يضمن أيضا إلى حد معقول سلسلة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود.<sup>1</sup>

### الأمن في الدلالة اللغوية :

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء في المعنى يمكن إيجازها فيما يلي  
عدم الخيانة فالأمن و الأمانة و المنة نقيض الخوف ولذا يقال امن فلان يؤمن أمنا وأمنا إذا لم يخف ، وقد أمنته ضد أخفته ، ورجل أمنته ، أي يأمن من كل واحد وقيل يأمنه الناس ولا يخافون غائلته<sup>2</sup>.

الحفظ فقد قيل أنا لأمن، وهي جمع أمين من الحفظة ، و المفرد الحافظ و أصل الحفظ من الخوف الضياع ، وقيل هو الحافظ الحارس و المأمون هو من يتولى رقابة الشيء ، و الحفاظ عليه.

الثقة فمؤمن القوم هو الذي يتقون فيه و يتخذونه أمينا حافظ .

ومنه يمكن رد المعاني السابقة لمفهوم الأمن جميعا إلى أصل واحد مادامت كلها مشتقات من جذر لغوي واحد مادته الألف و الميم و النون الذي دأب عليه أهلا للغة أن جميع معاني الأمن هو ضد الخوف أو كما يذكر الأصفهاني " أصلا لأمن و طمأنينة النفس وزوال الخوف بالعودة إلى النص القرآني نجد مادة أمن واردة في صيغ شتى مئات المرات بنسبة تواتر وتوارد مرتفعة جدا والسبب في ذلك يرجع إلانها المادة التي اشتق منها الإيمان ، الأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وهو الإيمان وكذلك بالغير وهذا ما ينجر عنه راحة النفس ، فإذا استثنينا مفاهيم الإيمان والأمانة والأمن وهي الطاغية في

<sup>1</sup> -Barrybuzan, << new patterns of global security in the twenty-first centry>>, international affairs , vol3(1991)-pp 342-433.

<sup>2</sup> -مصطفى محمود منجود ، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام ، القاهرة ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، 1996 ، ص 29.

النص القرآني، فإن كلمة الأمن وحدها قد وردت خمس مرات بهذه الصيغة آمين ومنها ثلاثة ذكر فيها الأمن في مقابل الخوف ، في قوله سبحانه و تعالى : " فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف "<sup>1</sup> وقوله تعالى : "وليبذلهم من بعد خوفهم أمنا"<sup>2</sup> وقوله عز وجل : " وإذا جاءهم أمر من الأمن و الخوف أذاعوا به "<sup>3</sup> ومن هنا نؤكد أن الأمن ضد الخوف.

### الأمن اصطلاحاً:

قبل ضبط مفهوم الأمن اصطلاحاً وجب الإشارة إلى انه يصعب إيجاد تعريف جامع وهذا لعدة اعتبارات ، أولها طبيعة الظاهرة الأمنية فهي ظاهرة غامضة ديناميكية معقدة يدخل ضمن طبيعتها التهديد الأمني ( موضوع الأمن ) و الآلية الأمنية المعتمدة، لمواجهة هذا التهديد ( السياسة الأمنية ) و أهم ما في ذلك الفاعل الأمني ( الوحدة المرجعية للأمن ) حيث عرفت الظاهرة الأمنية تطورات بتطور تلك العناصر و بناء على التحولات الدولية ، إلى جانب ذلك تدخل اعتبارات أخرى من ضمنها طبيعة المقاربات الأمنية المعتمدة في دراسة الأمن من قبل الأكاديمي ومستوى التحليل المعتمد ( الدولة، المجتمع ، النظام الدولي ، الفرد ) إضافة إلى تداخله مع بعض المفاهيم نتيجة لذلك نجد غياب الإجماع بين الدارسين والباحثين حول معناه وهو ما أشار إليها لأستاذ باري بوزان في قوله " انه مفهوم معقد ، و ينبغي تعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل بدءاً بالسياق السياسي للمفهوم ، و مروراً بالإبعاد المختلفة له ، والانتهاؤ بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية " وهو ما يدفعنا إلى عرض جملة من التعاريف وصولاً بذلك إلى تعريف إجرائي :

<sup>1</sup>- القرآن الكريم، سورة قريش، الآية 4.  
<sup>2</sup>-القرآن الكريم، سورة النور ، الآية 55.  
<sup>3</sup>- القرآن الكريم، سورة النساء ، الآية 83.

أن مصطلح الأمن يشير إلى غياب ما يتهدد القيم النادرة، وهو مصطلح نسبي من الناحية التجريبية وقد اعتبر الأمن تاريخياً قيمة جوهرية وهدف أسمى لسلوك الدول وكان هذا الموقف في كثير من الأحيان ضمنياً ومفترضاً و ليس ظاهرياً ومصراحياً به.

#### أ- وولتر ليبيرمان (Walter Lippmann) :

" إن الأمة تبقى في وضع امن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب ، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه " <sup>1</sup>.

#### ب- ارنولد والفرز (Arnold Wolfers) :

يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر " <sup>2</sup>.

#### ج- باري بوزان (Barry Buzan) :

" في حالة الأمن يكون النقاش دائراً على السعي للتحرر من التهديد، إما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي ، فان الأمن يتعلق بقدرة الدول و المجتمعات على صون هويتها المستقلة و تماسكها العملي " <sup>3</sup>.

#### د- دومينيك دافيد (Dominique David) :

" الأمن في معناه الواسع ، يتمثل في خلو وضع ما من التهديد أو أي شكل للخطر و توفر الوسائل اللازمة للتصدي لذلك الخطر في حال أصبح امراً واقعاً " <sup>4</sup>.

وبناء على التعاريف السابقة نصل إلى التمييز بين نوعين من التعاريف ، تعاريف تقليدية و أخرى حديثة ، فالتعاريف التقليدية تعكس مفهوم الأمن في معناه السياسي الضيق و التصورات التقليدية له ، والتي برزت أثناء ممارسات السياسة الدولية لما بعد الحرب

<sup>1</sup> - خديجة بنتة ، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة الغير شرعية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، قسم

العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، قسم الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر - بسكرة ، 2014، ص 12.

<sup>2</sup> - خديجة بنتة ، المرجع السابق الذكر ، ص 12.

<sup>3</sup> - نفس المرجع ، ص 12.

<sup>4</sup> - نفس المرجع ، ص 12.

العالمية الأولى ، حيث تم ربط مفهوم الأمن بالدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية ، ليسير إلى حماية وسلامة الدولة من الأخطار و التهديدات الخارجية ذات الطبيعة السياسية ، الدبلوماسية ، والعسكرية التي يمكن أن تأثر على الدولة تأثيرا ماديا يمس كيانها السياسي و القانوني و وحدتها الترابية . وتتجلى هذه التعاريف أكثر في كتابات مفكري الطرح الواقعي في العلاقات الدولية إما التعاريف الحديثة ، تلك التعاريف التي ارتبطت بالتحويلات الجديدة المتزامنة مع العولمة و فترة ما بعد الحرب الباردة لتوسع من مضامينه و مصادره. إذ تقترب من الأمن اقترابا تعديدا سواء على مستوى الفواعل الأمنية ( الدول ، الفرد ، المجتمع ) أو التهديدات الأمنية ( اجتماعية ، سياسية ، اقتصادية ، ثقافية ..) وتنوع في السياسات الأمنية لمواجهة تلك التهديدات ( عسكرية ، اقتصادية ، تعاون ، شراكة ، تنسيق ..) و في الأخير بعد تطرقنا و ضبطنا لمفهوم الأمن نجد انه يقوم على عدد من التساؤلات الفرعية أولها من الفاعل الأساسي في تحقيق الأمن في الموقف الأمني ؟ و الثاني إلى من يوجه الأمن أصلا ؟ و الثالث ماهي الحالة التي يمكن معها الإقرار بوجود الأمن ؟ و الرابع ما هو النطاق الزمني و المكاني الذي تم من خلاله كفالة الأمن ؟ و الخامس ماهي الأدوات التي تصنع الأمن و تساعد على إيناعه وجودا واقعا معاشا ؟ متبني بذلك تعريف الأستاذ "ارلوند ولفرز" (Arnold Welfers) الذي قدم تعريفا نال إجماعا من قبل الأكاديميين حيث عرفه في إطار ثنائية الموضوع والذات : " الأمن موضوعيا يعني غياب التهديد ضد القيم المركزية أما ذاتيا فهو غياب الشعور بالخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم ". وهي تتمثل في بقاء الدولة ، الاستقلال الوطني ، الوحدة الترابية ، الرفاه الاقتصادي ، الهوية الثقافية ، الحريات الأساسية.<sup>1</sup>

### • المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن.

يعد مفهوم الأمن ذا طبيعة ديناميكية يتطور بتطور الظروف و الأحداث ، وهو مرتبط ارتباطا وثيقا بالأوضاع و المعطيات المحلية و الإقليمية و الدولية ، في الوقت نفسه يعد

<sup>1</sup> - خديجة بنتة ، المرجع السابق الذكر ، ص 12.

الأمن حالة نسبية غير مطلقة فالدولة لا تتوقف عن التفكير في الأمن حين تحقق الاستقرار ، بل يكون الهدف القادم هو تحقيق الأفضل و الأحسن و ذلك نابع أو ناتج عن الخوف من المجهول و المستقبل<sup>1</sup>.

جراء التراكم المعرفي الذي طال الدراسات الأمنية في فترة تميزت بتحويلات جذرية للواقع السياسي و الاجتماعي و الدولي ، مترجما في عجز المنطلقات التقليدية على تفسير هذه التحويلات ، ظهرت مفاهيم جديدة للأمن تأخذ هذه التغيرات في الحسبان ، خاصة على المستوى البناء و الأفكار و النظم ، و التي كان من بينها التوسيع في مجالات الأمن عموديا و أفقيا عكس ما كان سائدا من جمود في تفسير الظاهرة الأمنية على أساس البعد العسكري ، ما دامت الدولة لم تعد الموضوع المرجعي المطلق للأمن ، و لا المصدر الرئيسي للتهديدات على باقي الوحدات، فلا يقتصر بذلك الأمن على القطاع العسكري فقط ن بل يوسع لمرجعيات وقطاعات جديدة : عسكرية اقتصادية ، اجتماعية ، بيئية و سياسية<sup>2</sup>.

غير أن هذا التوسيع في مجالات و قطاعات الأمن بقي دائما معتمدا على مركزية الدولة كوحدة تحليل و التركيز على أمنها دون مراعاة لأمن الأفراد في إطارها فجاءت الأصوات المنادية باعتماد الفرد كموضوع مرجعي للدراسات الأمنية من خلال الموثائق الدولية و التقارير الخاصة بتحسين معيشة الإنسان واستهدافه في السياسة الأمنية ، سواء من طرف الدولة أو من خلال موثيق حماية حقوق الإنسان و التنمية الإنسانية حيث فرض الواقع المعقد ضرورة إعادة التأكيد على أهمية الفرد كمرجعية و كموضوع مركزي و أساسي في الدراسات الأمنية و السياسات الأمنية ، اثر التحويلات التي مست الساحة العالمية ، فقد أعطى للأمن الإنساني مجموعة من التعاريف تشترك في فكرة ضرورة تحرير الإنسان، سواء من العنف أو الحاجة أو التهديد المادي أو المعنوي ، والحفاظ على كرامته ،حيث

<sup>1</sup>- حموم فريدة ، الأمن الإنساني : مدخل جديد في الدراسات الأمنية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص : علاقات دولية ، جامعة الجزائر ، 2004، ص20.

<sup>2</sup>- نفس المرجع، ص 20.

يعتبر برنامج الأمم المتحدة للتنمية اشمَل تعريف للأمن ، والذي أسس بدوره لبداية الحديث فيما بعد على الأمن الإنساني حيث يعرفه على انه يعني التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة إضافة إلى إعطائه سبعة مستويات كلها تعبر على كافة أشكال توفير حياة كريمة للنفس البشرية وهي:

- الأمن الاقتصادي.
- الأمن الغذائي
- الأمن الصحي.
- الأمن البيئي.
- الأمن الشخصي.
- الأمن الجماعي.
- الأمن السياسي<sup>1</sup>.

يركز اتجاه التنمية البشرية والذي قاده رئيس البرنامج السابق "محبوب الحق" و"امارتيا صن" ، بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية ( UNDP ) ، في نقل تركيز التنمية من النمو والإنتاج إلى نوعية الحياة البشرية ، حيث جاء هذا التقرير ليجيب على الأسئلة التالية<sup>2</sup> :

- 1- الأمن لمن ؟
  - 2- الأمن لأي قيم ؟
  - 3- الأمن ضداي تهديدات؟
  - 4- الأمن بأي وسائل؟
- فكانت الإجابة كالتالي :

<sup>1</sup>- حموم فريدة، المرجع السابق الذكر ، ص 21.  
<sup>2</sup>- ذياب موسى البداينة ، الأمن الوطني ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، المملكة العربية السعودية ، 2011 ، ص ص(29-30).

- 1- الأمن الإنساني لا يتعلق بأمن الدولة والحكومات ، ولكنه يتعلق بأمن الأفراد والناس ، امن " الأفراد " وليس امن " الدول " امن الناس و ليس امن الأرض والحدود.
  - 2- أما القيم فهي قيم امن الفرد ، أمان الفرد و السيادة الوطنية ، والاستقلال الوطني و الرفاه للجميع والأمن للجميع أينما كانوا ولحياتهم .
  - 3- أما التهديدات فهي: المخدرات، الأمراض، الإرهاب، الفقر، و المشاكل البيئية...الخ.
  - 4- فيما يخص ما يمكن عمله، فهو التنمية المستندة إلى العدالة والاستدامة العمومية و المشاركة، لا الحروب والتناقض.<sup>1</sup>
- حيث يرى محبوب الحق على إنا لأمن الإنساني يعني امن الإنسان بدلا من امن الأرض ، وأمن الأفراد بدلا من الأمم ، والأمن مكن خلال التنمية و ليس من خلال الأسلحة ، وهو أمن الأفراد في كل مكان في منازلهم و في وظائفهم.<sup>2</sup>

### • المطلب الثالث: المنظور النقدي للأمن.

احتدام النقاش بين التصورين الواقعي و الليبرالي للأمن و التحولات الحديثة أثارت الحاجة إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن في إطار الأمن النقدي.<sup>3</sup>

هذه المفهوم يجد جذوره في النظرية النقدية التي وضع أسسها منظرو مدرسة فرانكفورت من أمثال " ماكس هوركايمر " وتيو دور دورنو " و " يورغن هابر ماس " . وتقدم المقاربات النقدية نفسها على أنها أكثر اهتماما بعرض أزمة استعراض الظواهر في الفكر الغربي ( التنويري ) و بالخصوص الأمور المتعلقة بالأسس و النهايات و الاختلاف ، وسلم المعرفة و الرأي و الروايات الكبرى و غيرها ، كما تدعي أن لديها الأدوات التحليلية الكفيلة

<sup>1</sup> - ذياب موسى البداينة ، المرجع السابق الذكر ، ص 30.

<sup>2</sup> - خديجة عرفة محمد الأمين ، الأمن الإنساني : المفهوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، السعودية ، 2009 ، ص 37.

<sup>3</sup> - عادل زقاغ ، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية ، على الموقع:

<http://www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html> ، اطلع عليه يوم 2018/02/21 ، على الساعة :

بتوضيح المسار الذي أخذه النقاش حول مفهوم الأمن ليأخذ شكله النهائي من خلال الأمن النقدي<sup>1</sup> .

و في هذا الصدد يقول " كين بوث " : إن طريقتي في التعامل مع هذا النقاش النقدي هو إنني أرحب بأية مقارنة تمكنا من مواجهة المعايير المشؤومة للدراسات الإستراتيجية كالحرب الباردة للوصول في نهاية الأمر إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن ، طالما أن هناك التزاما ب " الانعتاق " ( مقابل ترك موازين القوة كما هي ) ، وفي هذا الاتجاه ، فان بوث يرى أن الأمن يعني " الانعتاق " و هكذا فان التصور المحوري حول امن العهد الجديد مرادف للانعتاق ، و الذي يعني حسب كين بوث " تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها " و من بين هذه القيود : الحرب ، الفقر ، الاضطهاد ، نقص التعليم ، الجوع .. الخ.<sup>2</sup>

تعتبر مدرسة كوبنهاجن و رائدها باري بوزان أول المساهمين في إعادة صياغة مفهوم الأمن و فتح مجالات جديدة للبحث في حقل الدراسات الأمنية منذ العقد الثامن من القرن العشرين . ذهبت المدرسة إلى تحليل مفهوم الأمن بصياغة جديدة مفادها إن القطاع العسكري كقطاع هام في تحديد مفهوم الأمن ، ليس هو القطاع الوحيد بل هناك عدة قطاعات يمكن تحديد مفهوم الأمن من خلالها ، كالقطاع السياسي ( الدول ، المنظمات الدولية ، المجتمع الدولي ) أيضا القطاع العسكري ( منظومات السوق العالمية و الأمن الطاقوي ) و أهم قطاع يركز عليه "باري بوزان" هو القطاع الاجتماعي ( الأمم ، الثقافات ، الإيديولوجيات ، الأديان ، حقوق الإنسان ) أو ما يسمى بالأمن المجتمعي ، بالإضافة إلى القطاع البيئي ، فكل هذه القطاعات هي قطاعات أساسية للأمن<sup>3</sup> .

يقدم باري بوزان خمسة قطاعات للأمن و هي على النحو التالي:

<sup>1</sup>- نفس المرجع.

<sup>2</sup>- عادل زقاغ، المرجع السابق الذكر.

<sup>3</sup>- خديجة عرفة محمد الأمين ، مرجع سابق ، ص 39.

- الأمن السياسي: ويعني الاستقرار التنظيمي للدول و نظم الحكومات و الإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.
  - الأمن العسكري: و يخص المستويين المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية و كذا مدركات الدول لنوايا بعضها اتجاه بعض.
  - الأمن الاقتصادي : و يخص الموارد المالية و الأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه و قوة الدولة .
  - الأمن المجتمعي : و يخص قدرات المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها الثقافية في إطار شروط مقبولة لتطويرها ، و كذا التهديدات التي تؤثر في أنماط هويتها.
  - الأمن البيئي: و يتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي و الكوني. ولا يمكن إن تعمل هذه القطاعات الخمسة بمعزل عن بعضها البعض بل كل واحدة تحدد نقطة مركزية في الإشكالية الأمنية ، وفي الطريقة التي ترتب بها الأولويات ، وهي تعمل معا في تشكيلة قوية من الترابطات<sup>1</sup> .
- ثم ربط البعد الاقتصادي للأمن عند النقديين أساسا بالبنية الاقتصادية السائدة ( تصور نيوقرامشي ) حيث أن التهديدات الناجمة عن هذه البنية هي التي أوجدت الهوة بين المحيط و المركز .
- فيصبح الأمن الاقتصادي عند النقديين في المقام الأول لضمان رخاء الفرد و اعتناقه من الفقر و الجوع و الحرمان<sup>2</sup> .

<sup>1</sup> - خديجة بتيقة ، مرجع سابق الذكر ، ص 26.

<sup>2</sup> - نفس المرجع.

### ❖ المبحث الثاني: مفهوم الأمن الاقتصادي.

نتطرق في هذا المبحث الى مفهوم الأمن الاقتصادي ، كبعد من أبعاد الأمن ، والأمن الاقتصادي والتنمية وهذا لارتباط الأمن الاقتصادي بالتنمية ، وايضا أثر انعدام الأمن الاقتصادي.

#### • المطلب الأول: تعريف الأمن الاقتصادي:

غالبا ما ينظر للمجال الاقتصادي كمجال او كعنصر مكمل للمجالات الأخرى ليس إلا ، خاصة في مجال الدراسات الأمنية و السياسية ، غير انه عنصر لا يقل أهمية عن باقي المجالات ، حيث يعتبر المجال المحوري الذي يحدد قوة المجالات الأخرى ، فقضايا التنمية الاقتصادية و الفقر والبطالة و الموارد الطبيعية والطاقة ، كلها قضايا جديدة تدخل في اهتمام الدراسات الأمنية الحديثة و هي قضايا ان لم تكن اقتصادية بحتة فهي متصلة بالاقتصاد بأي شكل من الأشكال<sup>1</sup>.

يعتقد باري بوزان بان الأمن في بعده الاقتصادي له علاقة كبيرة بقدرة الدول على الوصول إلى السوق الخارجية هذا على المستوى الإقليمي، فيعني شدة التنافس بين دول الإقليم للوصول إلى شراكات أو صفقات مع جهات أخرى او قوة خارجية لها وزن اقتصادي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- قريب بلال ، السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه-التحديات و الرهانات-،رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة 2010، 2011 ، ص 25.

<sup>2</sup>- نفس المرجع.

كما يعرف الأمن الاقتصادي على انه عبارة عن التدابير و الحماية و الضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل ، المسكن ، الملابس ، والعلاج خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية ، أو ضائقة اقتصادية و ضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة ، و هذه التدابير الاقتصادية هي التي تصب في النهاية في خلق الأمان الاقتصادي للناس الذي ينطوي على البعد النفسي للإنسان فضلا عن البعد المادي الذي يوفره الأمن الاقتصادي الوطني على انه المحافظة على الظروف المواتية و المشجعة للزيادة النسبية لإنتاجية العمل ورأس المال ، و التي تضمن للأفراد مستوى معيشة مرتفع و تأمين وضع اقتصادي عادل و امن يشجع الاستثمار الداخلي و الخارجي و النمو الاقتصادي.<sup>1</sup>

أما دالي فيرى أن الأمن الاقتصادي يشير إلى قدرة الدولة و المجتمع في الوقت المناسب و بشكل متصل و على نحو فعال على ضمان وصول أفراد المجتمع للموارد التي يحتاجونها و الحفاظ عليها عند مستوى معين.<sup>2</sup>

يعالج مفهوم الأمن الاقتصادي من جهته و في معناه العادي ، قوة الهياكل المختلفة و قدرتها ( الشبكات الكهربائية ، الاتصالات ، شبكات المياه ، الشبكات النقدية ونظن الدفع ) في مواجهة التهديدات بمختلف أنواعها ، أي بإبقاء هذه الشبكات عملية باستمرار والى واجهت تذبذبات و اختلالات خطيرة ، فتقبل أوسع للأمن الاقتصادي يؤدي إلى إشكاليات كبرى في الدفاع عن المصالح الاستراتيجية ، ليس في معنى قدرات رد الفعل التي تبرز في نطاق تطوري يميزه تفاقم التوترات و النزاعات و أيضا تدعيم مواقع القوة ، تفرض الرهانات الجديدة للعولمة نظم يقظة و تسوية مستمرة تعود أول مستوياتها للدولة ، لان الخوف من الاستبعاد أو التراجع أو تفاقم المنافسة الاقتصادية واشتداد المنافسة تؤدي إلى انقلابات خفيفة في المهام التقليدية للدولة ، و عليه يصبح الأمن الاقتصادي أداة تمارس بواسطتها

<sup>1</sup> - مصنوعة احمد، بركنو نصيرة ، الأمن الاقتصادي العربي: الواقع و التحديات، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال ، المجلد 02/العدد03، 2016، ص70.

<sup>2</sup> - ماهر احمد عبد العال الضبع ، دور المؤسسة في تحقيق الأمن الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة الفقيرة المعيلة ، دراسة صحية ، المجلة لأردنية للعلوم الاجتماعية ، المجلد 05، العدد03 / 2012، ص 385.

الدولة مهام اليقظة و الحماية و أيضا استباق المخاطر المتعددة لأشكال التي يواجهها المجتمع و التي تستدعي سياسات دفاعية حقيقية على المدى الطويل ، فالدولة المخططة تعيد تهيئة مهامها التاريخية مع التنازل عن بعض صلاحياتها لفائدة الفاعلين الاقتصاديين الآخرين و الاجتماعيين و المنظمات.<sup>1</sup>

### • المطلب الثاني: الأمن الاقتصادي و التنمية.

يعتبر الأمن الاقتصادي من أهم المواضيع التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية و قد يجتمعا أو ينفردا في بلد دون الآخر و ذلك فيما يتعلق بزيادة أو انخفاض الدخل القومي، ذلك إن انعدام الأمن يؤدي إلى عدم الاستخدام الصحيح للموارد و إهمالها ، و كذلك يؤدي إلى سوء توزيع الدخل و زيادة الفقر و البطالة مما يؤثر على تحقيق التنمية الاقتصادية التي تلعب دورا أساسيا في تحقيق الأمن من خلال رفع مستوى المعيشة و تنمية القطاعات و العدالة في التوزيع ، و عليه لا يمكن الفصل بين الأمن الاقتصادي و بين التنمية الاقتصادية للترابط الوثيق بينهما ، حيث لا يمكن أن يكون هناك أمن اقتصادي دون تنمية اقتصادية و العكس صحيح ، توجد علاقة طردية بين الأمن الاقتصادي و بين التنمية الاقتصادية ذلك انه عندما يتوفر الأمن الاقتصادي تزداد المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية مما يساعد على وجود الأمن والاستقرار ، كما أن هناك علاقة عكسية بين الفساد و الأمن الاقتصادي و بين التنمية الاقتصادية فكلما زاد الفساد انخفض معدل التنمية و كلما قل الفساد زاد معدل التنمية و توافر الأمن و الاقتصاد.<sup>2</sup>

إن التنمية الاقتصادية لها اثر في تحقيق الأمن الاقتصادي في حياة الفرد من اجل تحسين و زيادة مستوى المعيشة و توفير فرص العمل و ضمان المساواة و تنمية مهارات قوة العمل و تقنية و الاتصالات و الاستخدام الكفاء للموارد الاقتصادية و حمايتها

<sup>1</sup> - جودي بوراس ، الأمن الاقتصادي من اجل التنمية الوطنية ، البحوث و الدراسات البرلمانية ، الفكر البرلماني ، العدد 22/مارس 2009، صص 20-21.

<sup>2</sup> - جودي بوراس ، المرجع سابق الذكر، ص 22.

لكن السؤال المطروح هو كيف تلبى الحاجة للأمن الاقتصادي للناس ؟ في الحقيقة لا يمكن إن يتحقق الأمن الاقتصادي و الضمان الاجتماعي دون النجاح في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال<sup>1</sup> :

-تحسين و زيادة مستويات المعيشة و الارتقاء بنوعية حياة الناس  
-توفير فرص العمل و ضمان المساواة في الوصول إلى الوظائف و الدخل  
-إيجاد نظم و شبكات فعالة للضمان الاقتصادي و التكافل الاجتماعي  
-تنمية مهارات قوة العمل بالتدريب و التأهيل المستمر حتى تستطيع هذه القوة مواكبة أي تطور في اقتصاد الدولة إن تحقيق العناصر السالفة الذكر يستدعي تضافر جهود ثلاث جهات هي: الحكومة، و المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، و الأفراد، فيما يلي عرض لهذه الأدوار:

**1- دور الحكومات:** هناك جملة من الإجراءات يمكن أن تقوم بها الحكومات لتوفير الأمن الاقتصادي للناس و تتمثل في الآتي :

-رعاية و تشجيع التأهيل المهني للسكان :و ذلك من خلال وضع سياسات للعدالة ييسر للجميع إمكانية الوصول للوظائف و الدخل ، و ذلك بغرض الحد من الفقر من اجل الاستفادة العامة من القدرات البشرية في مجال خلق فرص الدخل و الثروة<sup>2</sup>.

- المساواة في سوق العمل : و يلاحظ في العديد من اقتصاديات الدول الإسلامية و وجود مجموعات من العمال شديدة التأثر بعدم المساواة في سوق العمل مثل العمال الأكبر سنا الذين يفقدون وظائفهم المنتظمة و المحمية و كثيرا ما يستبعدون من العمل مبكرا و ينتهي بهم الأمر في أعمال غير مستقرة و يواجه العمال المعوقون بالمثل مشاكل خطيرة.

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص 22.

<sup>2</sup> - جودي بوراس ، المرجع السابق الذكر، ص 23.

- تقديم قروض متناهية الصغر: تقديم قروض متناهية الصغر للعمال الفقراء و إعادة تأهيلهم المهني و كذلك دعم المشاريع الصغيرة و الحرفية المحلية الطابع التي تفيد الفئات الضعيفة و الفقيرة في المجتمع<sup>1</sup>.
- ملائمة مخرجات التعليم مع حاجة سوق العمل: يتوجب على الجامعات و معاهد التعليم العالي و التعليم المهني و التقني إن توثق صلاتها بشركات القطاع الخاص و باتحادات العمل من خلال تقديم خدمات في مجال الأبحاث و التطوير و الخدمات المخترية لتحسين جودة الإنتاج.
- ترشيد سياسات الإصلاح الاقتصادي و برامج الخصخصة تدعيم نظام الرعاية و المساعدة الاجتماعية: و ذلك من خلال رعاية الأفراد العمل على تأهيلهم و إعادتهم عاملين منتجين يسهمون في النشاط الاجتماعي و الاقتصادي<sup>2</sup>.

**2- دور المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية:** تبرز أهمية هذه المؤسسات من خلال التزامها بالأدوار التالية:

- **دور القطاع الخاص:** من خلال هذا القطاع يتم تنشيط عمليات الإنتاج و التصدير و زيادة الاستثمارات و هو ما يؤدي إلى إيجاد فرص عمل جديدة يسهم في دعم الأمن الاقتصادي للمجتمع
- دور النقابات المهنية و اتحادات العمال : يتحدد هذا الدور في زيادة مشاريع التدريب و التأهيل للعمال المحلية
- دور الهيئات التطوعية و الخيرية و المؤسسات غير الحكومية: لعبت العديد من المنظمات غير الحكومية و صناديق الإقراض الصغيرة دورا في تشجيع المشاريع الفردية الصغيرة و تقديم الحوافز للعاملين في هذا المجال

**3- دور الأفراد:** للأفراد دور رئيسي في توفير الأمن الاقتصادي لأنفسهم و للمجتمع<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - مصنوعة احمد، بركنو نصيرة، المرجع السابق الذكر، ص 72.

<sup>2</sup> - مصنوعة احمد، بركنو نصيرة، المرجع السابق الذكر، ص 72.

### • المطلب الثالث: اثر انعدام الأمن الاقتصادي.

ينشأ انعدام الأمن الاقتصادي من تعرض المجتمعات المحلية و البلدان و الأفراد لأحداث غير ملائمة ، و من عجزهم عن مواجهة الخسائر الناجمة عن تراجع النمو و التعافي منها ، و كثيرا ما يواجه الاهتمام بوجود مخاطر مضاعفة و تهديدات مركبة في الميدان الاقتصادي ، برد يعتبر تلك المخاطر و التهديدات أمورا ناجمة عن قوى مستقلة عسوية ، تند عن سيطرتنا السياسية الجماعية ، ودراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم تعرض منظورا مغايرا فثمة حاجة إلى عقد اجتماعي متين لتأمين المجالات التي يتسنى للأسر المعيشية و المجتمعات المحلية و الأفراد أن يزاولوا في إطارها أنشطتهم اليومية بقدر معقول من القابلية للتنبؤ و الاستقرار ، وفي ظل المراعاة الواجبة لأهداف الغير و مصالحهم وهناك حاجة إلى مجال أوسع لتنفيذ سياسات اقتصاد كلي غير مسير للتقلبات الدورية وتأمين دعم دولي اكبر لخطط أوسع نطاقا في ميدان الحماية الاجتماعية ، وهذا أمر سيقضي أيضا إقامة صلة أفضل بين النهج المتبعة في إدارة الكوارث و استراتيجيات التنمية المحلية و الواقع أن التصدي لمسألة انعدام الأمن الاقتصادي في حالات ما بعد انتهاء النزاع يقتضي الأخذ بنهج مختلفة جذريا في مجال توفير المعونة و تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي و السياسة الاجتماعية<sup>2</sup> .

وفي استطلاع للرأي العام اجري سنة 2008 في 24 بلدا لفائدة الإذاعات العالمية لهيئة الإذاعة البريطانية ، برز إيقاع العولمة الجامح و التوزيع الغير العادل لثمارها و أضرارها من ضمن الشواغل المشتركة على نطاق واسع . وقد أبلغت عن نتائج مماثلة جهات أخرى من جملتها مؤسسة بيو و صندوق مارشال الألماني ، وإذا لم تكن الدلائل التي تسوقها

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص72.

<sup>2</sup> - دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، 2008 (منشورات الأمم المتحدة) رقم البيع (I.E.\.08.C) ص2.

الدراسة بديلا عن التحليل الدقيق ، فهي تلقي الضوء مع ذلك على شعور متزايد بالقلق من المسار الاقتصادي الذي اختلط في السنوات الأخيرة.<sup>1</sup>

وقد ظهر ذلك القلق بشكل قوي في البلدان المتقدمة التي يقترن فيها ازدياد انعدام الأمن الاقتصادي بتفاقم عدم المساواة وتقليص الخدمات الاجتماعية . وفي البلدان المتوسطة الدخل ، أدت الصدمات الاقتصادية وتسارع وتيرة تخفيف قيود التجارة و تخفيض التصنيع قبل الأوان إلى تقييد التنوع الاقتصادي وإحداث فرص العمل الرسمي. وفي مناطق أخرى أيضا، ساهم الفقر المستحکم في تغذية حلقة مفرغة لانعدام الأمن الاقتصادي و عدم الاستقرار السياسي، بل و العنف الجماعي الضاري أحيانا<sup>2</sup>.

و تتضاعف تلك الشواغل من جراء التهديدات العالمية الجديدة ، فقد أصبح تغير المناخ يمثل التحدي الجيلي الحاسم بالنسبة للمجتمع الدولي . فالكوارث الطبيعية الكثيرة التي ما انفكت قوتها التدميرية تزداد ، قدمت أدلة ملموسة على ما يشكله ذلك من خطر على أسباب الرزق في البلدان الغنية و الفقيرة على حد سواء . كما ان عدم استقرار الأسواق المالية وتقلب تدفقات رؤوس الأموال يهددان حاليا أسباب الرزق في كل مناحي الاقتصاد بسبب إثرهما السلبي على الاستثمار الإنتاجي و النمو الاقتصادي و إحداث فرص عمل<sup>3</sup>.

قد تكون مسؤولية ازدياد انعدام الأمن الاقتصادي على عاتق السياسات الاقتصادية و المالية المتبعة في الغرب منذ حوالي أربعين سنة ، فهي خلقت البيئة الحاضنة اللازمة . فالثورة التكنولوجية في كل من المواصلات و الاحتساب و النقل أسست للمسرح الاقتصادي المعولم ، وتراكم السلبيات للسياسات الاقتصادية و المالية عبر السنين التقى باللحظة التاريخية المتمثلة في ذروة التواصل و النقل الفوري للمعلومة عند حصول الحدث ، و بالتالي كشفت "عورات" النظام الاقتصادي و السياسات الاقتصادية و المالية المتخذة في مراكز

<sup>1</sup> - نفس المرجع ، ص3.

<sup>2</sup> - زياد حافظ ، الأزمة المالية العالمية ، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة 1 ، بيروت - لبنان ، 2012، ص22.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، ص22.

القرار الدولية على شاشات التلفزيون و الحاسوب الشخصي ، و على الفايسبوك و التويتر . تلك الوسائل التكنولوجية أسرع في إجراء اهتزازات في المنظومة المالية العالمية و البني الاقتصادية القائمة . إلى حد كبير يمكن القول إن الفايسبوك و التويتر و الحاسوب و الانترنت وسائل مسؤولة عن تفشي الأزمة المالية ، كما أصبحت مسؤولة عن تفشي الأزمة المالية ، كما أصبحت مسؤولة عن تعبئة الجماهير العربية القائمة ضد مثلث الاستبداد و الفساد و التبعية .<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> - زياد حافظ ، المرجع السابق الذكر ، ص23.

### ❖ المبحث الثالث : مفهوم الربح.

نتطرق ف هذا المبحث لمفهوم الربح ، و أنواع الربوع ، و خصائص التي تتميز بها الاقتصاديات الربعية وأثر اعتمادها على الربح على الاقتصاد و المجتمع و النظام السياسي.

#### • المطلب الأول : تعريف الربح.

عرف "ادم سميث" الربح ( RENT ) بأنه "القيمة المدفوعة لاستعمال الزمن " مشيراً إلى أن الربح يدفع لعناصر الإنتاج المحدودة بالطبيعة ، و لا تتغير بتغير السعر أو القيمة ، لا تتأثر كمياً بعوامل العرض و الطلب. كان مفهوم ادم سميث للربح يدور حول ما يطلبه المالك لإنجاز أرضه<sup>1</sup> .

و الربح في اللغة العربية هو " النماء " و هو بذلك يختلف عن معنى " الإيجار " الذي ينطبق على القيمة التي يطلبها المالك عن استعمال ارض هاو عقاراته ممن يريد الانتفاع منها.

قام ديفيد ريكاردو بتطوير مفهوم الربح أو الإيجار ، مسبقاً عليه الدقة الأكاديمية التي يسترشد بها حتى اليوم من قبل علم الاقتصاد و الربح عند ريكاردو يشمل الربح التفاضلي (Differentiolrent) الذي يفيدنا في ضبط مصطلح ربح المنجم و الربح النفطي المشتق منه . كما يشمل ربح الموقع و عناصر الطبيعة التي تشارك في تكوين القيمة المالية (النقدية) للربح أو الإيجار<sup>2</sup> .

و يعني الربح بالمعنى المعجمي . القاموس . "النماء و الزيادة و الخصوية " ، أما المعنى الاقتصادي التقليدي فيعني " داخل مالك الأرض " أو " أجره استخدام الأرض من قبل غير مالكيها " .

<sup>1</sup> - خالد لجدل ، أثر السياسة الطاقوية الربعية على مستقبل النمو الاقتصادي في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل الاقتصادي، 2017-2018، ص46.

<sup>2</sup> - عدنان الجنابي، الخلاص من الدولة الربعية ، ط1، دراسات عراقية ، بيروت :بغداد ، 2016، ص12.

و تعرف النظرية الاقتصادية الربح بذلك الجزء من الدخل الذي يفوق الكلفة الحسية للإنتاج شاملة هامشا معيناً للربح<sup>1</sup>.

عرف لسان العرب على انه " النماء و الزيادة " و من مشتقات المصطلح " ارض مريعة " أي ارض خصبة فالربح في لسان العرب قد ارتبط أولاً بالزراعة و خاصة بالأرض الخصبة التي تنتج أكثر من غيرها ، كما أن الثروات الحيوانية هي الأخرى مصدر للربح ، أي الزيادة الناجمة من خصوبة الحيوان خاصة الإبل<sup>2</sup>.

و من هنا يتبلور المفهوم الأساسي للربح و المتمثل في المردود المتكاثف و غير المرتبط بجهد معين ، فخصوبة الأرض أو الحيوان ليست بمحملة جهد إنساني بل هي من فضل الله تعالى ، و يضاف لهذا المفهوم الثروة حيث أن الربح كما جاء في لسان العرب من شأنه المساهمة في تكوين الثروة ، فمصادر هذه الأخيرة كانت تتمثل آنذاك في الزراعة و التجارة و الغنيمة ، و يتمثل هذا المصدر الأخير في الاستيلاء على الثروة المحملة من مجهود الغير .

و يعد ابن خلدون أول من تطرق بشكل مسهب إلى الموضوع الاقتصادي و النشاطات الاقتصادية كما انه ميز بين ما هو " معاش طبيعي " ، و بين النشاطات التي ليست كذلك و إنما هي ابتغاء الأموال من " الدفائن و الكنوز " <sup>3</sup>.

و لقد تطرق في مصطلح الربح في مؤلفه " المقدمة " ، فكان بذلك الأسبق بما يفوق أربعة قرون ، حيث اعتبرها " كسبا " و ميزها عن " الرزق " كما تطرق إلى فوائد العقار و الضياع و أوضح أن قيمة العقار ترتفع مع تطور العمران و من ثم تزيد الثروات و دخول ملاكها من دون سعي أو كد من جانبهم <sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - هناك قيصران ، تأثير الاقتصاد الريعي على التحول الديمقراطي دراسة حالة : دول الخليج ، مجلد 01 ، العدد 05 ، ص

371.

<sup>2</sup> - نفس المرجع ، ص 371.

<sup>3</sup> - خالد لجدل ، المرجع السابق الذكر ، ص 49.

<sup>4</sup> - خالد لجدل ، المرجع السابق الذكر ، ص 50.

كما يرى المفكر أن القصد باقتناء الملك من العقار و الضياع إنما هو الخشية على من يترك خلفه من الذرية الضعفاء ليكون مراهم به و رزقه فيه و نشوؤهم بفائدته ما داموا عاجزين عن الاكتساب ، مما يعني أن العقار يدر ربحاً دون مجهود عن مالكة ولا يجدر الاعتقاد أن ابن خلدون من مؤيدي الربح دون بذل جهد ، بل على العكس فهو يؤني الضعيف الذي لا يستطيع الكسب بالسبل الطبيعية فيلجأ إلى الحفر في الأرض لاستخراج المعادن و بيعها لتمويل الترف الذي كان يتعم فيه ، كما أن أفكاره واضحة حول ضرورة بذل الجهد لأجل كسب المعاش و المكسبات ، و هو من قيم الأعمال الإنسانية إذ ربط في أكثر من موضوع بين العمل و الكسب و الأخلاق و الأرزاق<sup>1</sup>.

شخص الباحث حسين مهدوي طبيعة الدولة الربعية في أنها الدولة التي تعتمد بالدرجة الأولى على دخل ربيعي يأتي من مادة أولية و الدولة بهذه الحال تعتمد على دخل مستديم يأتي من الخارج و هذه الوضعية تتجسد في الدول النفطية النامية حيث لا يشارك الاقتصاد المحلي بشيء يذكر في إنتاج النفط أو تصنيعه<sup>2</sup>.

و من صفات الدولة الربعية ، بحسب حسين مهدوي ، الميل إلى التضخم في حجم الدولة و حجم النفقات الأمنية المسلحة ، و اللجوء إلى الدكتاتورية .

و من صفات الملازمة للدولة الربعية أن تكون الدولة هي المشغل الرئيسي للناس ، ما يجعلها بيروقراطية متضخمة و غير كفؤة ، في مثل هذه الظروف يصعب ظهور مجتمع مدني بسيط و بالتالي لا يكون ثمة دافع للتطور نحو الديمقراطية<sup>3</sup>.

## • المطلب الثاني : أنواع الربح.

<sup>1</sup> -فايزة بودربالة ، إشكالية تحويل الادخار إلى استثمار في الاقتصادات الربعية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، الجزائر 3 ، 2016، ص ص77-78.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 78.

<sup>3</sup> - عدنان الجنابي ، المرجع السابق الذكر ، ص 13

هناك عدة تقسيمات لأنواع الربح أو للاقتصاد الربحي إلى أن اغلب هذه التقسيمات يدور حول كونها خارجية وأخرى داخلية وهي كالآتي<sup>1</sup>:

\_ الأنواع الخارجية و تتمثل في :

- ربح النفط والغاز : يعتبر الدخل الناتج عن بيع النفط و الغاز دخلا ريعيا بامتياز ، إذ هنا فارق كبير بين تكلفة استخراجهما و سعر بيعهما ، وذلك الفارق لا يعكس مجهودا خاصا من قبل الدولة أو الشركات التي تستخرجهما وقد يبرر ذلك الفارق يكون تلك الثروة ناضبة لا محال ، عاجلا أم أجلا ، وبالتالي يجب دفع بدل لعدم إمكانية تحديد مصدرها ، إلا انه و مهما كان السبب في نشوء ذلك الفارق فان هذا الأخير يتضمن ريعا اقتصاديا بامتياز .
- ربح المعادن : يعتبر الدخل الناتج عن بيع المعادن دخلا ريعيا ، وان كان حجمه اقل نسبيا ، من حجم الربح النفطي أو الغازي . ويتمثل الفارق بين الربح النفطي و الغازي وبين ربح المعادن ، في إن الطبيعة الإستخراجية للنفط و الغاز أكثر أهمية من مثلتها بالنسبة للمعادن<sup>2</sup>.
- ربح الممرات وخطوط النقل الإستراتيجية : يعتبر الدخل الناتج عن بعض الممرات أو القنوات البحرية مثل قناة السويس أو خطوط نقل النفط أو الغاز عبر الدول ، وكذلك الترانزيت البري و الحديدي دخلا ريعيا ، بوصف تلك الممرات و الخطوط حتمية العبور ولا بديل عنها بالنسبة إلى الدول المستفيدة من خدماتها<sup>3</sup>.
- ربح السياحة : يعتبر الدخل العائد للدولة من الخدمات السياحية نتيجة سيادة الدولة على تراثها الثقافي و بيئتها الطبيعية بما يمكن الدولة من الحصول على دخل مرتفع ، كما ان شبكة المرافق السياحية تدر ريعا اقتصاديا يفوق قيمة الاستثمارات و الجهد المبذول فيها ، و تشكل الإيرادات السياحية جزءا متزايدا من الناتج القومي للكثير من الدول .

<sup>1</sup> - هناء قيصران ، المرجع السابق الذكر، ص380.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 380.

<sup>3</sup> - هناء قيصران ، المرجع السابق الذكر، ص382.

- ربح تحويلات المغتربين و العاملين في الخارج : تشكل تلك التحويلات بالنسبة إلى بعض الدول احد أهم التدفقات المالية الخارجية ، و الدول المستقبلية لتلك التحويلات لا تبذل أي مجهود لجني ذلك الدخل<sup>1</sup> .

- ربح المساعدات الخارجية : تتلقى العديد من الدول مساعدات منتظمة من دول أخرى و من بعض المؤسسات الدولية حيث تشكل جزءا مهما موازنات الدول المستفيدة ، لذلك تعتبر تلك المساعدات مكافأة سياسية لمواقف سياسية معينة أو للموقع الاستراتيجي لتلك الدول.

\_ الأنواع الداخلية التي تتمثل في:

- ربح السيادة والخدمات التابعة لأنشطة الدولة : يشكل التدخل الاقتصادي للدولة عنصرا أساسيا بل وحاسما في الدورة الاقتصادية في أغلبية الدول النامية ، وان كان بشكل مباشر عبر الملكية الحكومية أم بشكل غير مباشر عبر الموازنة أو التشريع ، وتعتبر سياسة الإنفاق الحكومي المحدد الحاسم لبنية النشاط الاقتصادي ، حيث ينجم الربح في تلك الحالة من خلال سوء استخدام المال العام والسيادة يمكن نقلها إلى الفعاليات الاقتصادية الخاصة عبر الاستثمار او المشاركة وغيرها ، و ينجم الربح في تلك الحالات من خلال الأرباح التي تجنيها تلك الفعاليات دون جهود كبيرة أو تكاليف استثمارية باهظة .

- المضاربة المالية : يظهر الربح في الاقتصاديات المعاصرة في ظاهرة المضاربات ، خاصة المضاربات المالية ، ويكمن السبب الأساسي لذلك في أن عقلية المضاربة تسعى إلى تحقيق الربح السري ، وهذا الأخير يعتبر المحرك الأساسي للمضاربة ، وتعتبر أكثر المضاربين من ذوي الدخل المحدود الذين أغرتهم إمكانية الربح السريع و المجزي دون بذل أي مجهود عقلي أو جسدي ، وقد تعتمد بعض الحكومات إلى خلق نوع من الربح المالي عبر إصدار سندات خزينة مقرونة بفوائد عالية جدا غير مسوغة اقتصاديا مما يجعل الدين العام عندئذ ، مصدرا أو مولدا لربح مضمون و مكفول لحاملي تلك السندات و دون أن

<sup>1</sup>- خالد لجدل ، المرجع السابق الذكر،ص50.

يرافق ذلك أي مجهود إنتاجي ، و غالبا ما يكون مالكو تلك السندات من المصارف المحلية و الأجنبية التي تلعب دورا حاسما في تسويقها <sup>1</sup>.

- المضاربة العقارية: تاريخيا أسست المضاربات العقارية و سبقت المضاربات المالية كمصدر لريع مزدوج ، ريع ناجم عن الإيجار المتصاعد و ريع ناجم عن ارتفاع أسعار العقارات <sup>2</sup>.

- ريع الخدمات: تصنف القطاعات الاقتصادية تاريخيا، وحسب أهميتها إلى القطاع الأول الزراعة ، و القطاع الثاني الصناعة ، و القطاع الثالث الخدمات والذي يتمثل دوره في الأصل في خدمة القطاعين السابقين الإنتاجيين <sup>3</sup>.

### • المطلب الثالث : خصائص وسمات الاقتصاد الريعية .

يمكن تعريف الدولة الريعية النفطية بأنها تلك التي تعتمد بمعظم صادراتها وتمويل ميزانيتها العامة على تصدير النفط ، وتملك أو تسيطر الدولة فيها على معظم العوائد النفطية <sup>4</sup>.

ولقد أقيمت في هذه الدولة آليات لاستخدام الريع النفطي في مكافأة الولاء وفي الحرمان منه واستخدام العنف في معاقبة المعارضة لغرض استمرار نظام الحكم و التحالفات السياسية والاجتماعية المساندة له . إضافة إلى ذلك تتسم الدولة الريعية بمظاهر اقتصادية واجتماعية وسياسية يمكن إجمالها فيما يلي <sup>5</sup> :

- تواجد ما يطلق عليه عوارض المرض الهولندي ساهم في إعاقه نمو الصادرات غير النفطية، خاصة الصناعية، لعدم قابليتها على المنافسة في الأسواق الخارجية. ويقود ذلك إلى تواجد نظام اقتصادي يتسم بالأحادية، أي الاعتماد على مصدر واحد تقريبا في

<sup>1</sup>- خالد لجدل، المرجع السابق الذكر، ص52.

<sup>2</sup>- نفس المرجع، ص52.

<sup>1</sup>- هناء قيصران، المرجع السابق الذكر، ص385.

<sup>4</sup>- هناء قيصران، المرجع السابق الذكر، ص386.

<sup>5</sup>- عدنان الجنابي ، الخلاص من الدولة الريعية، ط1، بيروت: دراسات عراقية، 2016، ص31.

الحصول على العملات الأجنبية. وفي هذا الاقتصاد تنتشر ممارسات الاسترباح -rent seeking وعدم تشجيع العمل الجاد<sup>1</sup> .

وبالنتيجة تباطأ النمو وركدت أو انحدرت حصة الشخص من الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم مستوى المعيشة في الدول الريعية خلال العقود الأربعة الماضية . وظاهرة التباطؤ و الركود في حصة الشخص من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول أصبح يطلق عليه لعنة المورد resourcecurse لتصبح صفة إضافية للدول الريعية . كما أن الانحياز في التسعير ( تغيير أسرع في أسعار السلع و الخدمات غير المتاجر بها نسبة إلى تغيير السلع الصناعية والتصديرية المتاجر بها ) قاد إلى زيادة التفاوت في الدخل ( من خلال انخفاض معدل الدخل في قطاع السلع و الخدمات المتاجر بها مقارنة مع معدل الدخل في قطاع السلع و الخدمات غي المتاجر بها )<sup>2</sup> .

- أدى التفاعل بين النظام الاقتصادي و الاجتماعي والسياسي إلى قيام نظام أبوي يستطيع النظام الحاكم من خلال السيطرة على المجتمع وتحديد خطى واتجاه التغيير فيه .<sup>3</sup>

- فمن الناحية الاجتماعية ساندت المجتمعات الريعية إعدادا متزايدة من العاملين في جهاز الدولة والذي يتسم اغلبهم ، نتيجة لغياب الارتباط بين الأجر و الإنتاجية وتواضع الحوافز ، بضعف المبادرة والعمل الجاد . ولقد امتدت هذه الظاهرة إلى باقي أجزاء الاقتصاد ، إضافة إلى ذلك أدى تضخم عدد هؤلاء العاملين إلى زيادة حجم ذلك الجزء من الطبقة المتوسطة من المطالبة بحقوقها أو المشاركة المستقلة في الحياة السياسية ، ولقد قادت هيمنة الدولة على الطبقة المتوسطة إلى علاقة تفاعلية ساهمت في غياب مؤسسات المجتمع المدني وإضعاف القطاع الخاص في الدول الريعية<sup>4</sup> .

<sup>1</sup>- نفس المرجع، ص32.

<sup>2</sup>- عدنان الجنابي، المرجع السابق الذكر، ص32.

<sup>3</sup>- على مرزا ، العراق : الواقع والأفاق الاقتصادية ، ورقة مقدمة للمؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين ، بيروت 30 مارس -1 أبريل 2013 ، فندق هولندي-أن ديونز ، ص11.

<sup>4</sup>- نفس المرجع ، ص12.

- و من الناحية السياسية انتشرت الممارسات و المؤسسات غير الديمقراطية . ان الاستقلال المالي للدولة وقابليتها في ترويض المعارضة و تجنب المسألة ( بسبب ضعف قاعدة الضريبة ) ساهم في تقوية النظام الاستبدادي وخلف مناخ معادي للمشاركة الديمقراطية ومعرقل لوجود آليات للمراقبة و الموازنة checks and balances.

وبعد تغلغل الربعية يدخل النظام الاقتصادي والسياسي و الاجتماعي في فخ أو حلقة مفرغة فظهور أعراض المرض الهولندي في الجانب الاقتصادي ، وتضخم التشغيل الحكومي وغياب العمل الجاد والمبادرة في الجانب الاجتماعي واستقلالية الحاكم المالية والهيمنة على الطبقة المتوسطة ( الموظفين ) وضعف القطاع الخاص في الجانب السياسي كلها تساهم في ضعف المسائلة وإعاقة بروز مجتمع مدني ومن ثم استمرار استبدادية الحكم وأحادية الاقتصاد ( أي اقتصاد غير متنوع ) ، إن استمرار النظام الاستبدادي وأحادية الاقتصاد تقوي بدورها المظاهر الربعية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، وهكذا تبين تجربة الدول النفطية أن من الصعوبة التخلص من هذا الفخ أو الحلقة المفرغة.<sup>1</sup>

- وصف حازم الببلاوي الاقتصاد الربعي بثلاث سمات أساسية هي :

1- أن الربيع لا يمكن أن يكون النوع الوحيد للدخل في الاقتصاد ولكن يجب أن يكون النوع الكبير السائد .

2- يجب أن يكون أصل الربيع خارجي بالنسبة للاقتصاد ، أما الربيع الداخلي الصافي يتلخص في حالة نقل المدفوعات المحلية الداخلية .

3- هناك أقليات من السكان يجب أن يشارك في توليد الربيع ، في حين يشارك الأغلبية فقط في توزيع واستخدام ذلك .<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- على مزرا، مرجع سابق ، ص 18.

<sup>2</sup>- هناء قيصران، مرجع سابق، ص 373.

**• خلاصة الفصل:**

من خلال دراستنا لهذا الفصل و ما تطرقنا إليه من دراسة لمفهوم الأمن و تطور هاذا المفهوم و بكل ما يربطه من مفاهيم و مهددات ، و إلى مفهوم الأمن الاقتصادي كبعد أساسي من أبعاد الأمن ، الذي يعبر عن التنمية الاقتصادية و النمو و الأمن الغذائي ووضعية الاقتصاد على الساحة الدولية و درجة تنافسية ، و من بين التهديدات التي تؤدي لعدم تحقيق الأمن الاقتصادي هو ما تطرقنا إليه ما يسمى بالريع واعتماد الدولة على الريع او ما يسمى بالاقتصاديات الريعية ، فهذا يجعل هذه الاقتصاديات افتراضية وانعدام الأمن الاقتصادي فيها و هذا يعود للخاصية التي يتميز بها الريع و هي النفاذ.

## الفصل الثاني

القدرات الاقتصادية للجزائر والسياسات الحكومية  
المتبعة لتحقيق الأمن الإقتصادي

### • تمهيد:

سعت الجزائر منذ استقلالها، لتحقيق التطور و التقدم و الرفاهية الاقتصادية، حيث تزخر الجزائر بالعديد من الموارد الاقتصادية من شأنها أن تكون الدافع الرئيسي لتحقيق هذه الأهداف.

في هذا الفصل سنتطرق إلى أهم الموارد الاقتصادية التي تتمتع بها الجزائر من موارد طبيعية و بشرية و مالية ، و دور هذه الموارد في تحقيق التنمية ، ثم بعدها نستعرض مسار الاقتصاد الجزائري و تطوره لفترة زمنية معينة ، سعياً إلى دراسة و تبيان أهم العوائق التي حالت دون تطوره و الظروف التي مر بها ، كما نستعرض أهم الانجازات و الظروف التي سادت فيها إضافة إلى التحولات المفصلية التي مر بها الاقتصاد الجزائري و التي من شأنها أن تكون تهديدات اقتصادية أو غير اقتصادية يمكنها أن تحد من تطور الاقتصاد الجزائري .

### ❖ المبحث الأول : مقومات الاقتصاد الجزائري.

سنستعرض في هذا المبحث أهم الموارد التي توفر عليها الجزائر من موارد طبيعية ومعرفة أهم الموارد التي تزخر بها الجزائر و أيضا الامكانيات البشرية و المالية

و خصوصية الاقتصاد الجزائري من خلال تبنيه لفلسفة اقتصادية وطنية خاصة.

#### • المطلب الأول: التنوع في الموارد الطبيعية.

على اعتبار ما تملكه الجزائر من الموارد في مختلف أشكالها و أنماطها من مواد خام تمثل المحروقات و المعادن و الثروات النباتية أو الحيوانية أو موارد بشرية في عدد السكان و نسبة الشباب في الإطار المجتمعي العام و سعيها المستمر إلى دفع عجلة التنمية باستخدام البحث التكنولوجي و التطور التقني حتماسياتي بنتائجه و يزيد من قوة اقتصادها و تطورها<sup>1</sup>.

نستعرض في هذا المطلب أهم النقاط الأساسية فيما يخص حالة الاقتصاد الجزائري و أهم الموارد التي تتوفر عليها الجزائر سعيا لربط دور هذه الموارد في بناء الأمن الاقتصادي الجزائري .

تعتبر الموارد الطبيعية نتاج المنظومة البيئية الطبيعية و هي موجودة بأنواعها المتجددة والغير متجددة و الدائمة، في كل مكان في جميع الدول و أن اختلفت أنواعها و نسب وجودها و كمياتها و خصائصها من بلد إلى آخر<sup>2</sup>.

تتمتع الجزائر بشساعة المساحة و التنوع الجيولوجي و البيولوجي ، تزخر الجزائر بالثروات و المعادن ما يعطيها كمكونات اقتصادية ذات أهمية بالغة تمثل المصدر الرئيسي للعوائد المالية من العملة الصعبة للبلاد و التي تقدر بنحو 55 مليار دولار سنويا ، و تحتل

<sup>1</sup> - نبيل بن حمزة ، المرجع السابق الذكر ،ص84.

<sup>2</sup> - نفس المرجع ، ص 85.

الموارد الطاقوية من بترول و غاز مركزا متميزا في الاقتصاد الجزائري بشكل عام باستغلال هذه الموارد الحيوية و على رأسها البترول و الغاز الطبيعي<sup>1</sup> .

النفط : اكتشف النفط في الجزائر سنة 1956 ، يتمركز في منطقتين رئيسيتين في الصحراء : الأولى في حوض حاسي مسعود باحتياطي قدره 700 مليون طن ، أهم حقوله حاسي مسعود ، و قالي الطويل ، و روث البغل ، أما المنطقة الثانية فهي عين أميناس باحتياطي قدره 11.3 مليار برميل سنة 2004 إلى 12.3 مليار برميل سنة 2005. أهم آباره : إيجيلي ، زرزاتين ، وتين فوي ، و بعد عديد الاكتشافات التي طالت هذا المجال الحيوي ارتفع الاحتياطي الجزائري التي المستوى الذي كان عليه قبل التسعينات حيث أصبح يكفي لنحو 23 سنة إذا استمر الإنتاج على حاله و لم يتغير أو لم تتم اكتشافات جديدة<sup>2</sup> . و تتميز الجزائر عن باقي الدول المصدرة للمحروقات بأنها تقريبا تصدر حوالي 65/ من مواردها في شكل مواد مكررة و غاز طبيعي و الثلث الباقي في شكل بترول خام<sup>3</sup> .

الغاز الطبيعي: تنتشر مناطق إنتاجها و استخراجها في حاسي الرمل و الذي يعتبر من اكبر الحقول الغازية في العالم ، حيث يقدر الاحتياطي الصافي للجزائر من الغاز بحوالي 4580 مليار متر مكعب ، بما يجعل الجزائر تحتل المراتب الأولى عالميا فيما يخص هذه الثروة الإستراتيجية ، بإنتاج قدره نحو : 80 مليار متر مكعب سنويا<sup>4</sup> .

و باعتبار المحروقات المركز الأساسي ضمن الميزان التجاري الجزائري (98/ من إيرادات الصادرات ) انه يمكن تحديد الإنتاج الطاقوي على أساس قدرته في توليد إيرادات التصدير . و لذلك تضل نتائج الاقتصاد الجزائري تقاس طبقا لإمكاناتها في بيع كميات

<sup>1</sup> - نفس المرجع ، ص 85.

<sup>2</sup> - عيسى مقاليد ، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع : اقتصاد التنمية ، جامعة باتنة ، 2008 ، ص 42.

<sup>3</sup> - الموارد الطبيعية في الجزائر من الموقع :

<http://stforum.spaceton.com/showthread.php%D8%AF-> اطلع عليه يوم 2018/03/15، على الساعة 22:05.

<sup>4</sup> - نفس المرجع.

هائلة أكثر للطاقة ولاسيما من الغاز الطبيعي في السوق العالمي للطاقة كعامل بالغ الأهمية عند إعداد الاستراتيجيات المتوسطة المدى للجزائر ، والبحث عن السبل و الوسائل في تقليص هذه التبعية تجد صداها عند كل مستويات اتخاذ القرار لدى السلطات الجزائرية ، وكذا الاستراتيجيات المقترحة من قبل شركة سونطراك في حد ذاتها<sup>1</sup>.

المعادن : فيما يخص المعادن في الجزائر تنوع كمي و كفي ، حيث يزخر باطنها بموارد هامة و متنوعة تساهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني و يتصدر الحديد قائمة المعادن الطبيعية من خلال أهميته و مكانته الاقتصادية و اعتباره عصب كل الصناعات ، حيث يتوفر الحديد في الجزائر بكميات معتبرة و يتركز على وجه الخصوص عند الحدود التونسية بالضبط في الوزن و الذي يقدر إنتاجه في هذه المنطقة بحوالي 80 / من جملة إنتاج الحديد في الجزائر ، و التي تبلغ حوالي 3.4 مليون طن سنويا<sup>2</sup>.

أما المنطقة الثانية فهي منطقة غار جبيلات قرب الحدود المغربية في تندوف و هو أكبر حقول الحديد في العالم باحتياطي قدره مليار طن و هو سهل الاستغلال نظرا إلى الطبيعة الجيولوجية للمنطقة ، و ذو جودة و نوعية ممتازة و لكن موقعه و بعده جغرافيا عن مناطق التصدير و السواحل لم يسمح باستغلاله بطريقة اقتصادية .

الفوسفات : أما الفوسفات فتتركز أهم مناجمه في الشرق الجزائري في جبل العنق و الكويف باحتياطي معتبر قدره مليار طن أو ما يفوق ذلك و بإنتاج مقدر ب: 1.2 مليون طن سنويا.

الزنك و الرصاص : تتمركز أهمها في عين بربر ، أما الزئبق في غزابة في ولاية سكيكدة بإنتاج قدره 23 ألف طن سنويا<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - عيسى مقلد، المرجع السابق الذكر، ص43.

<sup>2</sup> - كنوش عاشور ، بلعزوز بن علي ، الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 2 ص 156.

<sup>3</sup> - نبيل بن حمزة، المرجع السابق الذكر، ص86.

هذا وتشير الدراسات إلى وجود خامات مهمة في الجزائر من المعادن الثمينة مثل الذهب و اليورانيوم خاصة في منطقة الهقار ، حيث يقدر احتياطي الذهب في الجزائر ب : 58 طن و التي استغلت منذ 1992 بطاقة إنتاج تعادل أو تفوق 2 طن سنويا<sup>1</sup> .

أما فيما يخص مصادر الطاقة الأخرى مثل الطاقة النووية و التي تملك الجزائر فيها مفاعلات نووية ، الأول في منطقة درارية و الثاني في عين وسارة و اللذان يستعملان في إنتاج الطاقة لأغراض السلمية و لتطوير أغراض التكوين و البحث العلمي ، حيث توضح الخريطة التالية توزيع مصادر الطاقة و المعادن في الجزائر و التي توضح مدى توفر الجزائر على مصادر من الطاقة و المعادن و التي تؤهلها لان تكون الميزة الايجابية في سبيل النهوض بالاقتصاد الوطني .

إما فيما يخص الطاقة الشمسية و رغم توفرها بكثرة في الجزائر إلأن استغلالها لا يزال في بداية الطريق و يمكنها أن تشكل موردا هاما يزيد من دفع الاقتصاد الجزائري للأمام في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية و التطور التكنولوجي و الذي يعتبر بدوره دافعا مهما لتنويع مصادر الطاقة و القوة الاقتصادية

## • المطلب الثاني: توفر الرأس المال البشري و المالي للجزائر.

### 1-الموارد البشرية:

بلغ عدد سكان الجزائر 41.3 مليون نسمة في 1 جانفي 2017 حسبما أفاد به الديوان الوطني للإحصاء<sup>2</sup>. وأكثر من نصفهم تحت سن الخامسة و العشرون ، هذا الشيء الذي سيكون دافعا قويا وفعالا في بناء و تطوير أكثر للاقتصاد الجزائري و دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، حيث تعتبر الموارد البشرية عامل قوة في جميع الدول نظرا للإضافة التي

<sup>1</sup> - الموارد الطبيعية في الجزائر، المرجع السابق.

<sup>2</sup> - الإذاعة الجزائرية، الديوان الوطني للإحصاء على الموقع:

[www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170704/116171.html](http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170704/116171.html) ، اطلع عليه يوم 25/03/2018 ، على

الساعة 23:15.

تقدمه للاقتصاد الكلي للدولة ، فبعد عام 1999 و بالضبط بعد وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم وضع خططا تنموية تركز بالأساس على تنمية الموارد البشرية واعتبارها عاملا لا يستهان به إذا أرادت الدولة أن تصل إلى مصاف الدول المتقدمة وتدفع بالعوامل الأخرى إلى الأمام<sup>1</sup>.

صنف تقرير التنمية البشرية لعام 2013 الجزائر في المرتبة 93 من حيث التنمية البشرية في شكلها العام و التي يستند فيها إلى متغيرات متعددة أما فيما يخص مجالات البحث و التطوير و الابتكار فقد أعطى بعض الإحصائيات التي يمكن الاعتماد عليها لفهم مدى تقدم الجزائر في هذه المتغيرات التي تعتبر هامة جدا بالنسبة إلى الاقتصاد الجزائري ، كما تعتبر متغيرات هامة في بناء تنمية يمكنها أن تحقق أهداف الأمة على المديين المتوسط و البعيد ، حيث قدر نسبة الإنفاق على البحث و التطوير من الناتج المحلي الإجمالي ب 0.1 % وهي نسبة ضئيلة إذا ما نظرنا للتأثير هذا المؤشر على التطور و التقدم و تحقيقه لأهداف التنمية ، كما قدر هذا التقرير نسبة الأشخاص الباحثين من كل مليون شخص ب 170،1 وهي كذلك نسبة لا ترقى لأن تكون كافية إذا ما قورنت ببعض الدول التي تصل فيها النسبة إلى ما يقارب 7000 كفنلندا مثلا ، هذا إذا ما تم ربط البحوث بالمؤسسات الاقتصادية وتم الرفع من نصيب الإنفاق على البحث و التطوير لتحقيق الأهداف المرجوة من اجل التقدم العلمي ، كما يقدر عدد البراءات الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين من كل مليون شخص ب 6،3 براءة اختراع<sup>2</sup>، و هذا ما يعبر عنه بنقص مخرجات البحث العلمي والتقني في الجزائر فكما تؤكد الشواهد الجارية في عالم اليوم أن التقدم العلمي و التكنولوجي

<sup>1</sup> - نبيل بن حمزة، المرجع السابق الذكر، ص 90.

<sup>2</sup> - نفس المرجع ، ص 91.

و التفوق الاقتصادي يستند دائما إلى منظومة لاكتساب المعرفة على درجة عالية من الجودة ، سواء في مجال التربية والتكوين أو في مجال البحث العلمي و التطوير التقني<sup>1</sup>.

انه من المعترف به اليوم ، إن المشكلات و القضايا العلمية و الثقافية ، كإنشاء و ترقية الأنظمة الوطنية للتعليم ، و بلوغ وضع جديد كفيًا للثقافة لبلد ما من البلدان تؤثر و تشارك في مجال التحولات الاقتصادية و الاجتماعية ، و ليس من الصدفة أن نلاحظ العلاقة الجدلية التي تربط بين التخلف العلمي و الثقافي و التكنولوجي و التخلف الاقتصادي ، الذي تتميز به معظم الدول المتخلفة الاقتصادية<sup>2</sup>.

فضعف هذه المتغيرات يترجم إلى ضعف التنمية الاقتصادية فحسب تقرير البنك العالمي في سنة 2007 فيما يخص مجالات التربية و التكوين و البحث و التطوير ، الجزائر في مراتب ضعيفة مقارنة بالدول العربية ، حيث أنها تحتل المرتبة 6 في التربية الابتدائية و المرتبة 94 في التعليم العالي و التكوين ، إما في مجال التطوير فهي تحتل المرتبة 89 و المرتبة 105 في مجال توفر الإمكانيات التكنولوجية ، و هذا ما يدعو على الضعف و ضرورة الاستدراك لتحقيق الاستقلال الاقتصادي بما يسمح بتعزيز الأمن الوطني للدولة ، فعندما ننتقل إلى المجال العالمي فإننا نجد أن 76 % من براءات الاختراع هي أمريكية ، هذا الشيء الذي يدفعنا إلى القول بان الولايات المتحدة الأمريكية تركز في بناء قوتها على كافة المستويات ، وبشكل خاص مستوى البحث و التطوير و التنمية البشرية<sup>3</sup>.

## 2- الموارد المالية :

<sup>1</sup> - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية : نهوض الجنوب : تقدم بشري في عالم متنوع ، 2013 ، ص 199.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 199.

<sup>3</sup> - سلطان بلغيث ، الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر ، مجلة دراسات الاقتصادية ، العدد 11، اوت 2008 ، ص7.

إن للعامل المالي دور مهم في إبراز قوة أي اقتصاد خاصة فيما تمتلكه الدول من احتياطات الصرف ، بلغ احتياطي صرف الجزائر مبلغ 102,4 مليار دولار نهاية شهر سبتمبر 2017 حسب ما صرح به وزير المالية عبد الرحمان راوية، خلال عرض وتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2018 في جلسة علنية أمام نواب المجلس الشعبي الوطني<sup>1</sup> ، عرفت الجزائر طفرة مالية في السنوات الأخيرة من 2009 إلى 2012 والتي كان ارتفاع أسعار البترول الدافع الأساسي لها ، هذه الطفرة في أسعار البترول و التي هي مرتبطة بحجم الاحتياطات المسجلة ، كانت دافعا للعديد من المشاريع والخطط التنموية التي انتهجتها الجزائر مؤخرا أو ما يعرف بالخماسيات و الرباعيات ، في سبيل الوصول بمستويات التنمية الاقتصادية الى أعلى نسبة لها والتي تسمح بتطوير أكبر للاقتصاد الوطني ، كما تعد هذه الموارد المائية إضافة خاصة في سبيل الوصول إلى الاستقلال الاقتصادي يرفع على الدولة جميع الضغوطات الخارجية وخاصة منها خدمة الديون التي تخبطت فيها الجزائر لعقود من الزمن ، و ما يسمح أيضا بتعزيز أكبر للقدرة الاقتصادية وتدعيم الأمن الوطني بالمنظور الشامل للدولة<sup>2</sup>.

إن من أهم المزايا التي تقدمها كفاية الاحتياطات الأجنبية من العملات هو مواجهة الاحتياجات الدورية و امتصاص الصدمات الخارجية غير المتوقعة كارتفاع أسعار الواردات في الأسواق الدولية أو نقص حصيلة الصادرات ، وصعوبات الاقتراض الخارجي مع ارتفاع أسعار الفائدة ، والذي يجتنب الدولة تبعات الاقتراض الخارجي من تبعية الاقتصاد لخدمات الدين ، حيث تعتبر الاحتياطات عبارة عن قيمة مالية تؤمن بها الدولة اقتصادها من كل

<sup>1</sup> - احتياطي صرف الجزائر من الموقع

:[www.radioalgerie.dz/news/ar/at/article/20171112/125673.html](http://www.radioalgerie.dz/news/ar/at/article/20171112/125673.html) ، اطلع عليه يوم: 2018/03/28 ، على الساعة: 15:30.

<sup>2</sup> - نبيل بن حمزة ، المرجع السابق الذكر ، ص 94.

أشكال الصدمات الممكنة الحصول و لا توجد قاعدة معترف بها تحدد قيمة الاحتياطات الواجب توفرها لتأمين الاقتصاد الوطني لأي دولة<sup>1</sup>.

### • المطلب الثالث: تبني فلسفة اقتصادية وطنية خاصة.

تعاني الجزائر منذ استقلالها من مشكلة التبعية ، و التي تعرف بشكل عام على أنها السيادة المنقوصة في مجال معين أو مجالات مختلفة قد تكون على المستوى السياسي أو الاقتصادي ، و لم تثمر جهود الاستقلال الاقتصادي عبر الحكومات المتعاقبة أن تصل إلى حلول ناجعة للنهوض بالاقتصاد الوطني ، الذي زادت الضغوط الخارجية و الديون و الأزمات الداخلية تأزما ، وفي السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر و خاصة بعد بداية العقد الأخير انتهجت الجزائر سياسة اقتصادية تهدف إلى التخلص من مشكل الديون كعائق رئيسي يقف أمام جهود الاستقلال و التخلص من التبعية ، و التي كانت معتمدة ليس فقط على توصيات مالية فقط بل أيضا على توصيات سياسية تمس بالسيادة الوطنية للدولة في المقابل إهمال الاعتبارات الاجتماعية و المطالب الشعبية<sup>2</sup>.

في سنة 1999 و بالضبط بعد وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم ، أتى ببرنامج يهدف إلى إخراج الجزائر من دوامة خدمة الديون ، فركز على جميع المستويات: امني يتجلى في محاربة الإرهاب ، اقتصادي يتجلى في شكل برامج تنمية و فتح مؤسسات وإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية الفلاحية ، واهم هذه السياسات العمل على إخراج الجزائر من مشكلة المديونية الخارجية التي أرهقت الاقتصاد الجزائري على مر عشرية من الزمن عبر خدمة الديون التي و صلت في بعض السنوات إلى 82.2 % من الدخل الوطني الخام ، بالضبط في سنة 1993 ، والتي تعتبر نسبة كبيرة بالنظر إلى الظروف

<sup>1</sup>- بلقاسم زايري ، كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 7 ، 2008 ، ص56.

<sup>2</sup>- نزعي عز الدين ، هاشمي الطيب ، السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الامن الغذائي ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 33 ، تموز 2013 ، ص6.

العامة التي كانت تعيشها الجزائر في تلك الفترة و تصفية المشاكل العالقة مع البنك العالمي و صندوق النقد الدولي و ناديي باريس و لندن ، وهي بمثابة تحرر ثاني من استعمار اقتصادي لما لها من أهمية في استكمال متطلبات الاستقلال ، حيث انه و حسب صندوق النقد الدولي فان الديون الخارجية الجزائرية لا تمثل سوى 2.4% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 حيث كانت تمثل نسبة 2.8 % و هذا ما يعبر عن رغبة المسؤولين الجزائريين في التخلص من هذا العائق الذي يقف في وجه التطور الاقتصادي ، حيث يعتبر نقلة نوعية و حافزا مهما للرفع من القدرات الاقتصادية و التنمية مما يسمح بمناخ اجتماعي أكثرأمانا واستقرارا لتعزيز اكبر للأمن الوطني الشامل للدولة الجزائرية<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> - نبيل بن حمزة، مرجع سابق، ص 98.

## ❖ المبحث الثاني السياسات الحكومية و تحقيق الأمن الاقتصادي.

إعتمدت الجزائر ابتداء من سنة 2000 على آلية كانت ضمنها برامج اقتصادية متتالية خصصت لها مبالغ متفاوتة من برنامج لآخر حسب الوضعية وهذا بهدف تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الأمن الاقتصادي.

### • المطلب الأول : برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 إلى 2004.

بعد وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم سنة 1999 و ذلك بعد استقالة الرئيس اليامين زروال ، جاء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ببرنامج توعده فيه بإرجاع الجزائر إلى الساحة الدولية و تحسين و إنعاش الاقتصاد لتحسين الوضع الاجتماعي ووضع حد لعملية سفك الدماء التي طالت الجزائريين خلال عشرية من الزمن و التي تعد من ابرز الأسباب التي أدت إلى انهيار الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة .

حيث تم تسطير برنامج متكامل يمس كل الجوانب التنموية و يمتد على ثلاث فترات حيث نستعرض في هذا المطلب المرحلة الأولى والتي شهدت برنامج الإنعاش الاقتصادي<sup>1</sup>.

### برنامج الإنعاش الاقتصادي :

جاءت ملامح هذا البرنامج في الجزائر من خلال برنامج رئيس الجمهورية الانتخابي ثم ظهر كمحور ثالث في برنامج حكومي وكهدف إستراتيجي لتحسين مستوى معيشة المواطنين وتعميم التطور الاقتصادي والتوزيع العادل لثمار النمو. كما أنه يدفع بالأنشطة الإقتصادية عبر كل التراب الوطني وعلى وجه وقد أقر 16 الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية هذا البرنامج في أبريل 2001 وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بنسب متفاوتة<sup>2</sup>، وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج، أي ما

<sup>1</sup> - زكرياء مسعودي ، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة فترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 6 ، جوان 2017 ، ص 219.

<sup>2</sup> - نفس المرجع ، ص 220.

يقارب 7 مليار دولار، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر بـ 9.11 مليار دولار<sup>1</sup>.

مع الارتفاع المحسوس لأسعار النفط في السوق العالمية بداية من سنة 2000 حيث كان في حدود 28,5 دولار للبرميل مدعما بالإصلاحات الاقتصادية التي سارت فيها الجزائر جعل الوضعية المالية الخارجية للجزائر جد متينة، خاصة بعد الارتفاع القياسي الذي عرفه سعر البترول ابتداء من سنة 2005 أين وصل سعر البرميل إلى أكثر من 50 دولار، الأمر الذي انجر عنه ارتفاع في رصيد الميزان التجاري من 3,36 مليار دولار سنة 1999 إلى 12,30 مليار دولار سنة 2000، لينخفض قليلا سنة 2001 إلى 9,61 مليار دولار ثم 6,70 مليار دولار سنة 2002، ليعاود الارتفاع مجددا إلى حدود 11,14 مليار دولار سنة 2003، ليتابع في الارتفاع عبر السنوات التي تلت والتي شهدت ارتفاعا قياسيا لأسعار البترول وصلت إلى حدود 114 دولار للبرميل وكذلك نتيجة للزيادة المعتمدة في حصيلة الصادرات<sup>2</sup>.

النجاح النسبي في ضبط التوازنات المالية والنقدية على المستوى الكلي، وتحقيق استقرار سياسي وأمني في نهاية التسعينات وبداية الألفية إلى حد ما، دفع بنائب رئيس البنك الدولي في نهاية شهر مارس من سنة 2001، الإقرار بأن الاقتصاد الجزائري يحمل مؤشرات ايجابية من بينها ارتفاع الناتج الإجمالي الخام من 4,5% سنتي 1998-1999 إلى 6,2% سنة 2000<sup>3</sup>.

يعتبر تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي نقلة نوعية في السياسات الاقتصادية المتبعة في الجزائر باعتبار أن تطبيق سياسة التعديل الهيكلي المستمدة من النظرية الاقتصادية

<sup>1</sup>- زكرياء مسعودي، المرجع السابق الذكر، ص 220.

<sup>2</sup> - نبيل بن حمزة، المرجع السابق الذكر، ص

<sup>3</sup> - كربالي بغداد، "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 03، 8 جانفي 2005.

النيوكلاسيكية خلال فترة التسعينات من القرن الماضي لم يؤد إلى التخلص نهائيا من مسيبتات الأزمة الاقتصادية التي عانت منها الجزائر<sup>1</sup>.

خصص لبرنامج الإنعاش الاقتصادي مبلغ مالي قدر بـ: 525 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 7 مليار دولار أمريكي على مدى أربع سنوات موزع على عدة قطاعات، وموجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، حيث تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالمؤسسات الإنتاجية الوطنية<sup>2</sup>.

خص قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة في البرنامج، حيث استفاد من حصة قدرها 210,5 مليار دينار جزائري على مدى أربع سنوات أي ما يعادل نسبة قدرها 40,1% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، الشيء الذي يدل على عزم الحكومة لتدارك الوضع والتأخر النسبي لهذا القطاع، نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية والسياسية - الأمنية، التي شهدتها البلاد في عشرية التسعينات، كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية " العامة والخاصة " من خلال توسيع نشاطها، مما سيؤدي إلى توفير مناصب شغل، التي من شأنها أن تقلص من نسبة البطالة، وكذا توفير المناخ الملائم لجذب المزيد من الاستثمارات<sup>3</sup>.

قدرت النسبة المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية بـ: 38,8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وهذا سعيا من الحكومة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي للمواطن، خاصة في المناطق الريفية المعزولة وتخفيض

<sup>1</sup> - نبيل بن حمزة، مرجع سابق، ص 114.

<sup>2</sup> - نبيل بوفليج، " دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 "، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 02، ديسمبر 2012، ص 252.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، ص 253.

نسبة الفقر في المجتمع، كما خصص مبلغ 65،4 مليار دينار جزائري إلى قطاع الفلاحة والصيد البحري إي ما يعادل نسبة 12،4% من إجمالي مبلغ البرنامج والذي يعد مجرد تكملة لبرنامج تم رصد له هذا القطاع في سنة 2000 وهو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، أما الإصلاحات فقد تم رصد مبلغ 45 مليار دينار جزائري له أي ما يعادل نسبة 8،6% وجه أساسا لتمويل الإجراءات و السياسات المصاحبة لهذا البرنامج، التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة<sup>1</sup>.

### الجدول رقم 1: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004.

المجموع (النسب)	المجموع البالغ	2004	2003	2002	2001	السنوات القطاعات
40.1	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	أشغال كبرى وهياكل قاعدية.
38.8	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية و بشرية
12.4	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري.
8.6	45.0	/	/	15.0	30.0	دعم الإصلاحات.
100	525.0	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع.

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي

الثاني من سنة 2001، الدورة العامة 20، ص 139.

<sup>1</sup> - نبيل بوفليج، مرجع سابق، ص 253.

يلاحظ من خلال الجدول أن توزيع الغلاف المالي للبرنامج والمقدر بـ 525 مليار دج أن المخصصات الموزعة تركزت في السنتين الأوليتين من فترة تنفيذ البرنامج وهذا يعكس رغبة الدولة في تسريع وتسيير الإنفاق، خلال أقصر مدة ممكنة ومن ثم استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد المحلي سواء من ناحية معدلات النمو الاقتصادي وإنشاء مناصب العمل<sup>1</sup>.

#### • المطلب الثاني : البرنامج التكملي لدعم النمو الاقتصادي 2005 إلى 2009.

يمكن إبراز مفهوم سياسة دعم النمو في أنها آلية مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي والهدف منها هو وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو وبالتالي التقليل من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات. وقد جاء هذا البرنامج في ظروف حسنة يعيشها الاقتصاد الجزائري واستغل الانفراج المالي<sup>2</sup>.

بعد تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي واستكمال حصته شرعت الحكومة الجزائرية في تنفيذ برنامج آخر تفوق مخصصاته مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث قدرت الاعتمادات المالية الأولية لهذا البرنامج بمبلغ قدره 8705 ملايين دينار جزائري أي ما يعادل 114 مليار دولار، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق 1216 مليار دينار ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما منها برنامجي تنمية الجنوب وتنمية الهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لتهيئة السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية، أما عن الغلاف المالي الإجمالي المتعلق بهذا البرنامج عند اختتامه في أواخر سنة 2009 فقد قدر

<sup>1</sup>- زكرياء مسعودي ، مرجع سابق ، ص 219.

<sup>2</sup>- عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ، الجزائر ،

2009، ص 52.

ب: 9680 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل حوالي 130 مليار دولار بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية<sup>1</sup>.

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة في إطاره ثورة تجسد رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي، وذلك في شكل المحاور التي يشملها كما يلي:

### 1- تحسين ظروف معيشة السكان:

يحتل محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو ب: 45,5%، وهو يعتبر تكملة لما جت به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية ويعتبر هذا المحور عامل مهم في تطوير الألد الاقتصادي، وتحقيق نوع من الرفاه الاقتصادي للسكان بما يسمح بعيش حياة كريمة، خاصة من خلال انعكاسه على ألد عنصر العمل، ومن ثم على حركية النشاط الاقتصادي، ويأتي في مقدمته قطاع السكن ويليه قطاع التربية قصد تهيئة أفضل الظروف للتمدرس الحسن لتحسين مردوديته، بالإضافة إلى مشاريع التنمية المحلية فيما يخص التطهير والتزويد بالمياه الشروب وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، بإنشط حوالي 231000 مقعد بيداغوجي قصد توفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي والمردودية البحثية على مستوى الجامعة<sup>2</sup>.

### 2- تطوير المنشآت الأساسية:

يحتل هذا القطاع حوالي 40,5% من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو يعكس مدى الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية وذلك

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي، المرجع السابق الذكر، ص 53.

<sup>2</sup> - نبيل بن حمزة، مرجع سابق، ص 117.

لدوره الهام في تحريك عجلة التنمية ودعم الإستثمار وعمليات الإنتاج<sup>1</sup>.

### 3- دعم التنمية الاقتصادية:

يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الاقتصادية في خمسة قطاعات رئيسية وهي:

أولاً: الفلاحة والتنمية الريفية: حيث خص له ما قيمته 300مليار دينار جزائري، وهو بذلك يعكس قيمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني وأهميته في تحقيق الأمن الغذائي للدولة بحيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج المحروقات بعد قطاع الخدمات ويهدف هذا البرنامج إلى<sup>2</sup>:

- تطوير المستثمرات الفلاحية.

- تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية.

- حماية الأراضي المنحدرة وتوسيع الغلاف النباتي.

- محاربة التصحر وحماية عمليات تربية المواشي وتطويرها.

- حماية السهوب وتنميتها.

**ثانياً: الصناعة:** حيث خصص لها 13,5 مليار دينار جزائري وذلك قصد تحسين

التنافسية بين المؤسسات الصناعية وتطوير الملكية الصناعية<sup>3</sup>.

**ثالثاً: ترقية الاستثمار:** حيث خصص له ما يقارب 4,5 مليار دينار جزائري لتهيئة المناخ

المناسب للاستثمار وجلب الاستثمارات<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - عبد المجيد قدي، المرجع السابق الذكر، ص53.

<sup>2</sup> - نبيل بن حمزة، المرجع السابق الذكر ص 118.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، ص 119.

<sup>4</sup> نفس المرجع، ص 119.

**رابعاً: الصيد البحري:** خصص له ما قيمته 12 مليار دينار جزائري بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري سواء ما تعلق بورشات الصيانة أو تربية المائيات والتجهيزات المعلوماتية.

**خامساً- السياحة:** والتي خصص لها ما قيمته 3,2 مليار دينار جزائري وذلك بهدف إنشاء أكثر من 42 منطقة توسع سياحي.

**سادساً: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية:** والذي خصصت الدولة له ما قيمته 4 مليار دينار جزائري، وذلك نظراً للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة ومناصب العمل وللتخفيف من البطالة<sup>1</sup>.

#### 4- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها

والهدف الرئيسي من ذلك هو تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية، قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الدولة الجزائرية في فترة التسعينات، حيث خصص لها ما يربو عن 203,9 مليار دينار جزائري<sup>2</sup>.

وقد جاء هذا البرنامج في ظروف حسنة يعيشها الإقتصاد الجزائري وإستغل الإنفراج المالي وقد إهتم هذا البرنامج بالتشغيل والصحة والأشغال العمومية وهذا ما يوضحه الجدول الآتي<sup>3</sup>:

#### الجدول رقم 2: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

<sup>1</sup> - نبيل بن حمزة ، المرجع السابق الذكر ، ص 200.

<sup>2</sup> - نفس المرجع ، ص 200..

<sup>3</sup> -جوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو ، من على الموقع [www.premier-ministre.gov.dz](http://www.premier-ministre.gov.dz)، اطاع عليه يوم 2018/04/01، على الساعة، 22:05.

النسب %	المبالغ المالية ( مليار دج )	القطاعات
45.5	1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان
40.5	1703.1	تطوير المنشآت الأساسية
08	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
04.8	203.9	تطوير الخدمات العمومية
01.1	50	تطوير تكنولوجيا الاتصال
100	4202.7	المجموع.

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص 02 ، من على

الموقع [www.premier-ministre.gov.dz](http://www.premier-ministre.gov.dz).

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته، والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دج<sup>1</sup>، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي والمقدرة بـ 1071 مليار دج والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة

<sup>1</sup> - زكرياء مسعودي ، مرجع سابق ، ص 220.

بحسابات الخزينة بقيمة 140 مليار دج .كما يتضح من الجدول إن محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر وذلك للأهمية التي يكتسبها هذا المحور في تطوير الأداء الإقتصادي، كما نلاحظ أهمية دعم الإستثمار وعمليات الإنتاج من خلال محور تطوير المنشآت الأساسية<sup>1</sup>.

### ●المطلب الثالث:البرنامج الخماسي للتنمية وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010

إلى 2017.

#### ○ البرنامج الخماسي للتنمية : 2005 إلى 2009.

هو إستراتيجية تكاملية مع البرامج السابقة، ويهدف إلى تحديث الاقتصاد وخلق توازن بخصوص التجهيزات العمومية والاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن وهو يدخل في إطار ديناميكية التنمية الوطنية المباشر فيها بداية سنة 2000 ،وهو لا يتضمن تحديد المشاريع ومنح الموارد الضرورية لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بل يشكل أيضا القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنمية محددين من قبل رئيس الدولة<sup>2</sup>.

إن المبلغ المخصص لهذا البرنامج الخماسي يقدر ب: 21214مليار دينار جزائري أي ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين اثنين هما :

- استكمال المشاريع الكبرى الجارية، انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دينار جزائري ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار جزائري، أو ما يعادل 156 مليار دولار.

<sup>1</sup>- زكرياء مسعودي ، مرجع سابق ، ص 220.

<sup>2</sup>- مصالح الوزير الأول ، ملحق ببيان السياسة العامة ، أكتوبر 2010 ، ص38.

يخصص برنامج 2014/2010 أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية ، وذلك على الخصوص من خلال: ما يقارب 5000 منشأة للتعليم في كافة أطواره(منها 1000 إكمالية و 850 ثانوية و 600000 مقعد بيداغوجي جامعي و 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين)، كما يخصص أكثر من 8400 مليار دينار جزائري لقطاع الأشغال العمومية والهيكل القاعدية، وأكثر من 3500 مليار دينار جزائري لقطاعات الصناعة ، الفلاحة، الصيد البحري والتشغيل<sup>1</sup>.

عموما يمكن القول أن التوزيع القطاعي للبرامج السابقة الذكر يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل سعيا منها لتحسين المناخ العام للاقتصاد والتأثير على مستويات الفقر والبطالة والتطور العلمي والتكنولوجي<sup>2</sup>.

تأثر مستوى النمو خلال فترة البرامج الاقتصادية على كافة الأطر، حيث كان هناك تذبذب واضح في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الخام خلال الفترة 2009/2001 ، حيث تراوح ما بين 2% كأدنى مستوى له في 2006 و 6,9% كأعلى مستوى له في سنة 2003، ويعود هذا التذبذب أساسا إلى النمو غير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات وبدرجة أقل لقطاعي الفلاحة والصناعة، ففي سنة 2006 وعلى الرغم من معدل النمو المرتفع نسبيا لمختلف القطاعات الرئيسية، لا سيما منها قطاع البنز والأشغال العمومية الذي سجل أعلى نسبة نمو له خلال الفترة المعنية (11,6% )، فإن تأثير نسبة النمو السالبة لقطاع المحروقات، تراجع بنسبة 2,5 كان واضحا على نسبة النمو الإجمالي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - نبيل بوفليج ، المرجع السابق الذكر ، ص 256.

<sup>2</sup> - نفس المرجع ، ص 257.

<sup>3</sup> - نبيل بن حمزة، المرجع السابق الذكر، ص 121.

يعد النمو الاقتصادي ومتوسط الدخل الحقيقي للفرد من بين أهم المؤشرات على مدى تقدم الدولة وتخلفها وعلى مدى تحسن معيشة السكان، لهذا فالفوارق الحاصلة ما بين الدول المتقدمة والمتخلفة في مستويات الرفاهية سببها الفجوة الهائلة في مستويات الدخل بين هذه الدول، هذه الفجوة التي ترجع وبنسبة كبيرة إلى التدهور الكبير في الأنظمة الإنتاجية لهذه الدول<sup>1</sup>.

تتميز الجزائر في الآونة الأخيرة بمستويات نمو متذبذبة غير مستقرة ما يفسر لنا أن الاقتصاد الجزائري وكغيره من اقتصاديات الدول النامية تواجه عوائق تقف في طريق الإصلاح الاقتصادي وأهداف التقدم والنمو، كما تؤثر على بعض المؤشرات الاقتصادية.

### الجدول رقم 3: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014:

النسب %	المبالغ المالية دج	القطاعات
49.5	10122	1- التنمية البشرية:
31.5	6448	2- المنشآت القاعدية الأساسية:
8.16	1666	3- تحسين وتطوير الخدمات العمومية:
7.7	1566	- التنمية الاقتصادية:
1.8	360	5- الحد من البطالة ( توفير مناصب الشغل)
1.2	250	6- البحث العلمي وتكنولوجيا الجديدة للاتصال.
100	21214	المجموع

<sup>1</sup> - نيبيل بوفليج ، المرجع السابق الذكر ، ص 256.

### المصدر: بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

رصدت ضمن هذا البرنامج الخماسي (2010-2014) (مبالغ مالية هامة بلغت 286 مليار دولار وهو ما يمثل 19 21214 مليار دينار وهو يشمل. 1 :برنامجا جاريا إلى نهاية 2009 ، بمبلغ 9680 مليار دينار (يعادل 130 مليار دولار. 2 .) وبرنامجا جديدا بمبلغ 11534 مليار دينار (أي 155 مليار دولار). وتستهلك مشروعات التنمية البشرية حوالي 50 % من قيمة الاستثمارات العمومية المسخرة للفترة (2010) 2014 20 - أي ما يعادل 10122 مليار دينار جزائري<sup>1</sup>.

### ° برنامج توطيد النمو الاقتصادي من 2015 الى 2017.

بعد نهاية "البرنامج الخماسي للتنمية 2010 -2014 " تم اعتماد برنامج اقتصادي جديد وهو " برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 " يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة وقد بدأ تنفيذه بداية من 2015 ، و تم فتح حساب رقم 143 - 302 والذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو 2015-2019 وتتمثل أهداف البرنامج فيما يلي<sup>2</sup>:

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات المط والكهربط والغاز... الخ؛ وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة<sup>3</sup>.

- بلوغ نمو قوي للنتائج المحلي الخام؛ بمستوى نمو سنوي قدره 7% مع حلول سنة 2019.

<sup>1</sup>- زكرياء مسعودي ، مرجع سابق ، ص 221.

<sup>2</sup>- مصالح الوزير الأول ، نفس المرجع ، ص 49.

<sup>3</sup> - نفس المرجع ، ص 50.

- إيلاء الاهتمام أكثر بالتنوع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه.

- إستحداث مناصب الشغل؛ ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الإستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.

- إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة<sup>1</sup>.

ولكن مع حلول سنة 2015 ، استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني عدة إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة ، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر 2016. وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج. الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية ( 2017-2019) وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تتطرق كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج خاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - مصالحي الوزير الأول ، نفس المرجع ، ص 50.

<sup>2</sup> - زكرياء مسعودي ، مرجع سابق ، ص ص 221-222.

### ❖ المبحث الثالث : الفجوات الكبرى لعدم تحقيق الأمن الاقتصادي.

يعرف مستوى النمو في الاقتصاد الجزائري تذبذبات في مستويات النمو الغير المستقرة تهدد الأمن الاقتصادي وهذا بفعل وجود عدة فجوات عرقلت الإصلاح الاقتصادي و تقدمه و أثرت على المؤشرات الاقتصادية.

#### • المطلب الأول: ضعف الاستثمار.

باعتبار أن الاستثمار في شكله العام يحقق للدول بعض المزايا التي تعتبر عاملا محفزا لمضي الدول في أطر وتشريعات مشجعة لهذا الأخير، مثل: رفع درجات التشغيل التي تعمل على خفض نسبة البطالة العامة داخل الدولة، نقل التكنولوجيا، زيادة المعرفة الإدارية ومهارة التسيير، كما أنه يعتبر من أهم الدعائم التي تقوم عليها مسارات التنمية الاقتصادية للدول، كما يزيد من مساهمات الإنتاج لتغطية الطلب المحلي والمساهمة بالفائض في السوق الدولية، كل هذه المزايا التي تطبع الاستثمار تجعل الدول في تنافس مستمر لجلب الاستثمارات على كافة المستويات<sup>1</sup>.

إن الفجوة الكبيرة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية، هي التي تدعونا إلى الاهتمام بالتنمية الاقتصادية التي تعتبر عنصرا مهما لتحقيق الدول لأمنها الاقتصادي في سبيل توفير أحسن الظروف لسكانها، إذ تتطلب حجما ضخما من الاستثمارات والتي تعتبر عاملا مهما بالنسبة لكل الدول وخاصة منها المتخلفة والتي ترى فيه الرابط المهم بينها وبين تنميتها، حيث تستدعي ضرورة التعرف على الأولويات والبدائل والاختيار الدقيق بينها، مع معرفة المعايير والضوابط التي تحكمها في ظل الموارد المتاحة، سعيا لعدم عرقلتها لحركة النم، هذه الفجوة التي تستلزم توفر رؤوس أموال تمول المشروعات الطموحة للقضاء عليها، إلا أن مصادر التمويل الداخلية تبقى غير قادرة على

<sup>1</sup>- بولعيد بلعوج ، " معوقات الاستثمار في الجزائر " ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 4 ، ص 74.

تلبية الاحتياجات التمويلية للتنمية مما يستدعي البحث عن مصادر تمويل خارجية، وذلك بانتهاج سياسة تحفيزية لجذب الاستثمارات<sup>1</sup>.

### 1- واقع الاستثمار في الجزائر:

في ظل الإصلاحات الاقتصادية، انتهجت الجزائر سياسات اقتصادية متعددة الجوانب الهدف منها تحقيق التنمية الاقتصادية المتكاملة، ففي مجال الاستثمار عملت الدولة الجزائرية على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي منذ انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي، كما اكتسبت الجزائر خبرة لا يستهان بها في ميدان تشريع وتنظيم الاستثمارات، خاصة بعد انتهاج سياسة الإصلاحات الاقتصادية، فبعدما كان التشريع الخاص بالاستثمارات يأخذ أساسا بعين الاعتبار قيمة رؤوس الأموال المستثمرة عند منحه التسهيلات للمستثمرين، حيث كان الغرض من ذلك العمل على تشجيع المبادرات الاستثمارية أو جلب رؤوس الأموال التي كانت شبه منعدمة في بداية الأمر، لكن فرضت تدابير جديدة نفسها لتوجيه وتنظيم الاستثمارات وفقا لثلاث محاور أساسية<sup>2</sup>:

أ - نحو المشاريع الخالقة لمواطن الشغل، ثم نحو القطاعات التي تضيف نسبة تشغيل بتكاليف معتدلة (الصناعات المتوسطة والصغيرة)، ثم نحو أنشطة الصناعات التقليدية.

ب - اتخذت ترتيبات للبحث عن اللامركزية بإقرار تحفيزات هامة للمناطق المراد ترقيتها، وتقاديا لتكريس حالة اللاتوازن الإقليمي.

ج - تشجيع وتحفيز الأنشطة التصديرية من خلال قوانين المالية السنوية وقوانين الاستثمار المتعاقبة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - نفس المرجع ، ص 75.

<sup>2</sup> - زكرياء مسعودي ، مرجع سابق ، ص 222.

<sup>3</sup> - منصور زين ، "واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر" ،مجلة إقتصادات شمال إفريقيا ، العدد 2 ، (دس ن) ، ص 129.

## 2- الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر:

حاولت الجزائر في السنوات الأخيرة إصدار العديد من القوانين ومنها قانون النقد والقرض وقانون التجارة والمرسوم المتضمن إنشء البورصة والقانون الخاص بحركة رؤوس الأموال وقانون المنافسة، وكذلك الأمرين الخاصين بتطوير الاستثمارات والخصوصة وتنظيم المؤسسات العمومية، وكانت الجزائر في كل مرة وفي سعيها لاستقطاب الاستثمارات تظهر رغبتها من خلال هذه القوانين تحسين المناخ العام للاستثمارات عن طريق التحفيز التي تمنحها للمستثمر<sup>1</sup>.

يتم معاملة المستثمر المحلي والأجنبي باعتباره شخصا طبيعيا أو معنويا نفس المعاملة فيما يتعلق بالحقوق والالتزامات الخاصة بالاستثمار، حيث تم إنشء مكتب متعدد الخدمات في الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار يجمع بين مختلف الإدارات والأجهزة المعنية بالاستثمار، ويعمل هذا المكتب مع الإدارات و الأجهزة الأخرى المختصة في تسيير وتبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات وانجاز المشاريع وفقا للمادة الخامسة والعشرون في الأمر رقم 03-01 الصادر في 20 أوت 2001، ثم أصبحت الوضعية أكثر وضوحا منذ اعتماد نظام بنك الجزائر رقم 03-05 الصادر في 6 جوان 2005 المتعلق بالاستثمارات الأجنبية والذي يحدد كفاءات تحويل الأرباح والنواتج والفوائد<sup>2</sup>.

## 3- معوقات الاستثمار في الجزائر.

على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، إلا أن التقارير التي تعدها الهيئات المختلفة حول تقدير مناخ الاستثمار في الجزائر تبقى بعيدة كل البعد عن الطموحات الواعدة، التي سطرتها الحكومات الجزائري في سبيل تحسين المناخ العام

<sup>1</sup>- بولعيد بلوج، مرجع سابق، ص 74.

<sup>2</sup>- رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي : دراسة حالة تونس-الجزائر- والمغربي. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2007، ص 100.

للاقتصاد الجزائري، وخاصة في تخطي عتبة الفقر والسير بالعملية التنموية إلى الأمام عن طريق إزالة كل العراقيل والحواجز التي تعترضه<sup>1</sup>.

يشير التقرير المشترك بين اللجنة الأوروبية والمكتب الأمريكي (شلومبرغر) لسنة 2004، الذي كشف عن جملة من العراقيل والمعوقات التي تقف في سبيل تطوير وتنشيط الاستثمار في الجزائر، حيث كانت معظم الآراء والمواقف التي أثارها المستثمرون الأجانب والتي يؤكدون من خلالها على وجود عقبات كبيرة ستحول دون تدفق الاستثمارات في الجزائر، حيث استند التقرير على مجموعة من الدراسات التي قامت بها

أيضا معاهد ومراكز متخصصة منها الوكالة الأمريكية (USAD) و منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك العالمي<sup>2</sup>.

استنادا على عملية سبر الآراء التي ضمت أكثر من 250 شركة ومجموعة غربية خارج نطاق المحروقات، والتي أغلبها من الدول الأوروبية الأساسية مثل فرنسا، اسبانيا، ايطاليا، وألمانيا أشار المستثمرون المستجوبون إلى أن الاستقرار السياسي والاقتصادي يعد أهم عامل بنسبة 42%، تليه بنسبة 37% الوصول إلى السوق، ثم الإطار القانوني والتشريعي بنسبة 34%<sup>3</sup>.

فسر المستثمرون الأوروبيون بالخصوص ترددهم للاستثمار في الجزائر والتعامل مع المنتج الجزائري بالصورة المرتسمة لحد الآن عن الجزائر، سوء تعلق الأمر بالمشكل الأمني أو الاستقرار المؤسسي والسياسي والاقتصادي، يضاف إلى ذلك نقص توفر المعطيات والمعلومات<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - رفيق نزاري ، المرجع السابق الذكر ، ص 101.

<sup>2</sup> - نفس المرجع ، ص 102.

<sup>3</sup> - نفس المرجع ، ص 102.

<sup>4</sup> - منصور زين ، المرجع السابق الذكر ، ص 140.

في تقرير جديد للبنك العالمي والصادر تحت عنوان " القيام بالأعمال 2014"، تراجع ترتيب الجزائر مجددا إلى المرتبة 153 عالميا من مجموع 189 دولة مقابل المرتبة 151 في تقرير العام الماضي، وأول الانتقادات الموجهة للجزائر من طرف البنك العالمي من خلال هذا التقرير؛ هو عدم إقدام السلطات على أي إصلاحات ملموسة على أي جانب من الجوانب المتصلة بالمحيط الذي تعمل ضمنه المؤسسات<sup>1</sup>.

بعد مرور الاقتصاد الجزائري بعدة هزات عنيفة ووضعيات حرجة نتيجة الأزمة الاقتصادية والمالية الخانقة، التي مر بها خلال السنوات الأولى من التسعينات إلا أنه استرجع عافيته، وأصبح يتجه شيئا فشيئا نحو التحسن من خلال سياسة رشيدة في تسيير أمور الدولة بأسس علمية وبخبرات محلية ودولية، تمس مختلف مجالات الاقتصاد، وهي بذلك يجب أن تسعى إلى توفير مزيد من المناخ الملائم لترقية الاستثمارات المحلية والدولية وذلك عن طريق:

- توفير بنك معلومات خاص بالاستثمارات وبكل الجوانب المتعلقة به.
- تطهير المحيط من البيروقراطية الإدارية ومن مختلف المعاملات المشبوهة.
- احترام نظام الضمانات والاتفاقيات التي وقعتها الجزائر مع مختلف الدول والهيئات الدولية.
- انجاز سوق مالية مفتوحة لرأس المال وبعث البنوك والهيئات المالية الخاصة بالاستثمار .
- استقرار المحيط التشريعي والسياسي وخاصة الأمني.
- إعطاء مزيد من الحوافز والإعفاءات الضريبية للاستثمارات الإستراتيجية للتنمية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - منصور زين ، المرجع السابق الذكر، ص 141.

<sup>2</sup> - حفيظ صوالي، " الإصلاحات على طول مسار الاستثمار في الجزائر " ، جريدة الخبر ، عدد 7239، الخميس 31 أكتوبر 2013 ، ص 7.

## • المطلب الثاني: تبعية الاقتصاد الجزائري للنفط.

إذا كان البعض في الجزائر ينظر بعين الرضا للظروف النفطية الجيدة التي تمر بها الجزائر في الآونة الأخيرة، وما تكون عنها من احتياطات صرف ضخمة وصلت إلى ما يعادل 200 مليار دولار، ساهمت في تحسين الظروف الاقتصادية للوطن، بعد ما مرت به الجزائر من تأزم للوضع الأمني والسياسي والاقتصادي خلال عشرية من الزمن ، أقل ما يقال عنها "العشرية الحمراء"، فإن الرأي السائد عند غالبية الناس أو المتخصصين في الشأن الاقتصادي فإنهم يرون عكس ذلك، لأنه ومن المعقول أن تتم ترجمة هذه الوفرة المالية إلى اقتصاد أكثر قوة من خلال تحويله من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج، عن طريق استثمار ما يتم الحصول عليه من المحروقات في مشاريع ذات طابع إنتاجي، تكون الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني<sup>1</sup>.

يحتل قطاع النفط مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، حيث تقدر نسبة صادرات النفط من الصادرات الإجمالية حوالي 97,5%، كما أنه يشكل حوالي 60% من إيرادات الميزانية، وهو الأمر الذي يعكس اختلالا كبيرا في موازين الاقتصاد الجزائري<sup>2</sup>.

إن هذه الهيمنة للنفط أو للمحروقات بشكل عام على الاقتصاد الجزائري تجعله يؤدي إلى تدهور القطاعات الأخرى المنتجة والمعرضة للمنافسة (الزراعة والصناعة المعملية) ، فبالقدر الذي تزداد فيه أهمية القطاع النفطي في الناتج المحلي الخام يظهر تراجع ملحوظ على القطاعات الأخرى غير النفطية، وهذا ما يسمى في عالم الاقتصاد "بالمرض الهولندي"، حيث أدى الاعتماد على هذا القطاع إلى تزايد وتيرة الاستيراد بتزايد العوائد من المحروقات، وقاد ذلك إلى مجموعة من الإختلالات:

<sup>1</sup> - مصطفى بن ساحة ، اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر : دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير ، تخصص ، تجارة دولية ، المركز الجامعي غرداية ، 2011 ، ص 58.

<sup>2</sup> - نفس المرجع ، ص 59.

- تواضع نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الخام، حيث أن معدل الاستثمار في الجزائر هو في حدود أو أعلى من المعدل العالمي المقدر بـ 21% إلا أنه أقل من معدل الدول سريعة النمو في شرق آسيا والذي وصل إلى حدود 39%، وهو الحد الذي يضمن لها استدامة النمو.
- تواضع نصيب الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الخام.
- ارتفاع النفقات الجارية في الميزانية العامة للدولة على حساب النفقات الرأسمالية، حيث تراوحت في الجزائر في الفترة من 2002 إلى 2006 ما بين 63% إلى 59،14% من إجمالي الميزانية<sup>1</sup>.
- **المطلب الثالث: ضعف التطوير العلمي و التكنولوجي.**

أصبحت التنمية نسيجاً متكاملًا يخطط له، وحكم خيوطه العمل العلمي والتكنولوجي ، ويقاس تقدم مجتمعات واقتصاديات دول على أساسه، إلا أن الدول المتقدمة استوعبت هذه الحقيقة، فأصبحت مجتمعاتها قادرة على التعامل مع التكنولوجيا القائمة على العلم ، وتحولت هذه المجتمعات من الاعتماد على استيراد التكنولوجيا إلى اختيار الأنسب منها وتمييزها وتطويرها بالقدرات الذاتية، حيث تمثل القدرات الذاتية المحور الرئيسي والمورد المتجدد في عملية التنمية الشاملة فالإنسان هو جوهر التنمية<sup>2</sup>.

الاهتمام بالتنمية البشرية يضمن وجود عنصر بشري قادر على تحقيق الاستمرارية للتنمية في شكلها العام، لكن في عملية النمو الاقتصادي ينظر للإنسان إلى أنه عنصر من عناصر الإنتاج، مثله في ذلك مثل أي عنصر آخر كرأس المال المادي والأرض، فهو وسيلة من بين الوسائل الأخرى أو مورد فقط، فهو بهذا ينظر إليه على أساس أنه مورد، أما من خلال التنمية البشرية الحقيقية فهو ليس وسيلة فقط، وإنما هو

<sup>1</sup>- نبيل بن حمزة، المرجع السابق الذكر، ص 130.

<sup>2</sup>- سعد علي محمود سالمان ، " تنمية الموارد المتاحة لتحقيق الأمن الاقتصادي " ، مؤتمر العمل التطوعي و الأمن في الوطن العربي "الأمن مسؤولية الجميع" ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، السعودية ، 2000، ص2.

عبارة عن هدف أيضا إذ يحكم على جدوى برامج الاستثمار والتنمية الاقتصادية، من خلال تأثيره في مقدرة الناس على القراءة والكتابة ومستوى التحصيل العلمي ونوعيته ، وتأثير هذه البرامج على مستوى التغذية وعلى مستواهم الصحي، فهي تعد برامج ذات نفع إذا ساعدت القدرات البشرية على نوعية حياتهم بطريقة تلقائية، فهي إذا لها تأثير ليس فقط على التنمية الاقتصادية فقط، بل على التنمية في شكلها الكلي الشامل.<sup>1</sup>

بات من الضروري على المجتمعات المعاصرة التي أدركت الدور الاستراتيجي والحيوي "الاقتصاد المعرفة" توجيه الجهد وتركيزه على بناء الرؤية التكاملية والشاملة لأنشطة المؤسسات والسعي لتحقيق الترابط والتفاعل، حيث يظهر أن النشاط الاقتصادي الراهن ينشئ طلبا قويا ومتتاليا على المعرفة في البلدان المتقدمة، والذي يحفز على إنتاجها، بينهما تبقى منظومة المعرفة في المجتمع الجزائري معطلة وكابحة لأي تقدم على المستوى الاقتصادي بسبب قصورها، فيرى في هذا الصدد "روني ماهو" المدير الأسبق لمنظمة اليونسكو<sup>2</sup>:

"أنه لا علمية للمعرفة إلا بالروح التي هي "أي المعرفة" من نتائجها، والتي تعطيها معنى لدى الإنسان ومغزى حين تطبيقها على الأشياء، فالعلم ليس شكلا من الصيغ والوصفات التي من تلقا ذاتها تمنح الإنسان سلطات مجانية على المخلوقات... و مشكلة التقدم التكنولوجي في البلدان التي مازالت تشكو من نقص في التنمية، لا يمكن حلها جذريا باستيراد التقنية الأجنبية، أو التوطين العاجل للعلوم التطبيقية الجاهزة بشكل من الأشكال، فلا يمكن للتقدم أن يتحقق

<sup>1</sup>- دحماني علي ، أنواع التنمية و أهميتها بالنسبة للمجتمعات خاصة المتخلفة ، مجلة دراسات الاقتصادية ، العدد 17، أكتوبر 2010، ص 121.

<sup>2</sup> - نفس المرجع ، ص 122.

بصورة جذرية إلا بالخلق والدعم حسب سياق ينمو داخلنا في قلب الحقيقة الإنسانية للمجتمعات المعنية، من الوجهتين الثقافية والاجتماعية للعلم<sup>1</sup>.

في الجزائر بالرغم من التوسع الكمي في مجال التعليم العالي وخاصة في السنوات الأخيرة، إلا أن وضعه يبقى متواضعا بالمقارنة مع بعض الدول من العالم النامي، فالجزائر وفي السنوات الأخيرة لم تخصص سوى ما قدره 0,27% من ناتجها الإجمالي للبحوث العلمية والتطوير بينما تجاوزت هذه النسبة في الدول المتقدمة 3% أما نسبة توزيع العلم المشتغلين في البحوث والعلوم التطبيقية فإنها لا تتعدى 0,5% في الجزائر مقابل 36,6% بالنسبة للأوروبيين، كما نجد أن التقدم والتطور مرتبطان ارتباطا وثيقا بعدد العاملين في البحوث والتطوير، ففي حين نرى أن عدد الباحثين لكل مليون من السكان يصل إلى 3391 في الولايات المتحدة و3082 في اليابان و360 في اسبانيا و308 في اليونان نجده في أدنى المستويات في الدول النامية ومن بينها الجزائر<sup>2</sup>.

حسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة سنة 2010 والذي جت تحت عنوان "الثورة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية"، فإن الجزائر تخصص 4,3% من الناتج الداخلي الخام إلى قطاع التربية والتعليم ونسبة 3,6% للصحة وما يعادل نسبة 0,1% للبحث التطوير، هذه النسبة الأخيرة التي تعتبر ضئيلة بالنظر إلى مساهمته الهامة في التنمية على المدى البعيد والمتوسط والتي تعتبر الثروة الحقيقية للأمم في عصر تزداد فيه الحاجة إلى رأس المال البشري المؤهل.

<sup>1</sup> - دحماني علي ، المرجع السابق الذكر ، ص122.

<sup>2</sup> - نبيل بن حمزة ، المرجع السابق الذكر ، ص 137.

يعد ضعف التعليم وعدم مواثمته لسوق العمل وضعف مخرجاته كما ونوعا، من بين أهم المعوقات التي تقف في وجه التطور والتقدم، حيث أثبتت تجارب الدول المتقدمة أهمية التعليم والبحث والتطوير في رفع قدرات الاقتصاد<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> - نبيل بن حمزة، المرجع السابق الذكر، ص 137.

## • خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستخلص بأنه رغم التطور الملحوظ الذي حققه الاقتصاد الجزائري في الفترة الأخيرة ، والمشاريع و البرامج التي انتهجتها و وضعتها الدولة للارتقاء بمستويات المعيشة في الجزائر إلى المستوى الذي يضمن قدرا من الأمن الاقتصادي ، رغم ذلك إلى انه توجد عدة عوائق تعيق و تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة ، و يمكن أن نعتبر بأنه من ابرز هذه العوائق تبعية الاقتصاد الجزائري للنفط ، أي هيمنة قطاع المحروقات على الدخل الوطني الخام و في مقابل هذا ضعف باقي القطاعات ، و الذي يبقى مرهونا بالسياسات و الحوافز الممنوحة ، بالإضافة أيضا إلى ضعف التنمية البشرية و التطور العلمي و التكنولوجي و التقني و يعتبر العلم مفتاح التقدم.

## الفصل الثالث

التحديات و الآفاق التي تواجه الأمن الاقتصادي  
الجزائري

## الفصل الثالث: التحديات والافاق التي تواجه الأمن الاقتصادي الجزائري.

### تمهيد:

منذ سنة 2000 عملت الجزائر من خلال مختلف البرامج الاقتصادية على الخروج من حلقة التخلف والقضاء على الفقر و البطالة خلال انتهاج سياسة الإنفاق العمومي ، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، رغم أن الجزائر شهدت انتعاشا اقتصاديا في هذه الفترة لكنها لا تزال تواجه تحديات أبرزها تخفيض التبعية لقطاع المحروقات ، حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى مدى تأثير أسعار النفط على وضعية الاقتصاد الجزائري وابرز التحديات التي تواجه الجزائر اقتصاديا ، ونختتم هذا الفصل بدراسة آفاق الاقتصاد الجزائري بعد الربيع ، وأفضل البدائل لبناء اقتصاد قوي لتحقيق الأمن الاقتصادي.

## الفصل الثالث: التحديات والافاق التي تواجه الأمن الاقتصادي الجزائري.

### ❖المبحث الأول:

في هذا المبحث نحاول معرفة مدى اعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات، و هذا من خلال دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري و مجتمعه ايضا.

#### • المطلب الأول: العوامل المتحكمة في أسعار النفط.

في البدء يجب التمييز بين مرحلتين هامتين في مسار أسعار النفط الخام في العالم: الأولى هي مرحلة ما قبل ظهور منظمة الأقطار المصدرة للبترول ( أوبك ) عام 1960 وجهودها المضنية لأكثر من عقد من الزمن بعد ذلك لإيقاف تخفيض الأسعار من قبل الشركات النفطية الكبرى الاحتكارية العاملة في هذه الأقطار حيث كانت ( الأخوات السبعة ) هي التي تملك وسائل الإنتاج و التصدير من خلال عقود الإمتيازات و كان دور الأقطار المالكة الحقيقية للنفط يقتصر على دور جابي الضرائب، و الثانية هي مرحلة تعاظم دور الأقطار المنتجة ( الأوبك ) في السيطرة على الأسعار من خلال التفاوض لزيادتها عام 1971 وعمليات التأميم و المشاركة إضافة إلى تصاعد دور الأسواق الحرة و الوسطاء بنهاية السبعينيات من القرن الماضي .و بدأت العوامل المؤثرة في الأسعار تعمل بصورة طبيعية في تجارة النفط بالرغم من محاولة الشركات النفطية الكبرى و من ورائها الدول المساندة لها، و نجاحها أحيانا، لتسخير تلك العوامل لصالحها<sup>1</sup>.

فكانت و لا تزال التذبذبات في مستوى الأسعار تظهر بشكل مستمر متحديا أحيانا العوامل المؤثرة نفسها .و مع ذلك فإن العوامل الحاسمة لم تفقد فاعليتها في تحديد الأسعار ودفعها إلى الاقتراب من التكافؤ مع القيمة الحقيقية للنفط الخام و إن لم نوفي ما يلي ملخص لبحث مفصل عن هذا الموضوع الذي يثير بعض الجدل في الأوساط النفطية و غير النفطية عن أسباب إرتفاع و إنخفاض أسعار النفط الخام و صعوبة إيجاد التحليل المسلّم به و الفوري

<sup>1</sup>-الخطيب، أحمد شفيق، معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية، بيروت: مكتبة لبنان،ص323، 1990.

## الفصل الثالث: التحديات والافاق التي تواجه الأمن الاقتصادي الجزائري.

لذلك، فقد تمر ظواهر و أحداث يتوقع أن تؤثر على الأسعار فلا يحصل شيء أو يحصل العكس، و كما تتغير الأسعار دون ملاحظة أسباب واضحة<sup>1</sup>.

كذلك هناك عوامل كثيرة تؤثر في تحديد مستوى الأسعار المستخدمة في تجارة النفط الخام عالميا نوجز الأهم منها فيما يلي :

1-**العرض:** يعتمد العرض على الاحتياطات المثبتة و تطورها في الدول المنتجة المعروفة ، واكتشاف المزيد من الاحتياطات النفطية في هذه الدول، أو في مناطق أخرى في العالم ، وكميات استخراج النفط من هذه الاحتياطات و الطاقات الإنتاجية والتصديرية المتاحة وتطورها أيضا ، فكل اكتشاف كبير لاحتياطي جديد وزيادة في الطاقة الإنتاجية و التصديرية أو تعطلها لأي سبب يؤثر على الكميات المعروضة من النفط ، و بالتالي على الأسعار المحددة<sup>2</sup>.

2-**الموقع الجغرافي:** لمرافذ التصدير لأي نوع من النفوط الداخلة على السوق يحدد كلفة النقل من مرافذ التصدير إلى نقطة الاستلام أو الاستهلاك ، فكلما قربت مرافذ التصدير من نقاط الاستلام كلما كانت أجور الشحن اقل مما يقلل من السعر ، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين الموقع و الأسعار ، وهذا جعل مرافذ التصدير في الخليج العربي و البحر الأبيض المتوسط متميزة بالنسبة للدول المستهلكة الكبرى في جنوب شرق آسيا و أوروبا ، و لا يخفى بان مثل هذه المواقع قد انقلبت في أوقات الأزمات و الحروب إلى نقمة لمصالح تلك الدول<sup>3</sup>.

3-**الطلب على النفط:** وهو مقدار الحاجة الإنسانية في جانبها الكمي والنوعي للسلع النفطية ، سواء في شكلها الخام أو في شكل مشتقات نفطية متكررة ، وذلك عند سعر معين خلال فترة زمنية محددة ، بهدف تلبية تلك الحاجات الإنسانية ، ويرتبط الطلب

<sup>1</sup> - الخطيب، أحمد شفيق، مرجع سابق، ص 323.

<sup>2</sup> - محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية:الجزائر، 1983 ، ص 147.

<sup>3</sup> - عبد الوهاب الشيخ قادر، العوامل المؤثرة في اسعار النفط ، من الموقع :

[http://noc.oil.gov.iq/research\\_pdf/3.pdf](http://noc.oil.gov.iq/research_pdf/3.pdf) تاريخ الاطلاع : 2018/04/17 ، على الساعة ، 17:05.

## الفصل الثالث: التحديات والافاق التي تواجه الأمن الاقتصادي الجزائري.

على النفط الخام بالطلب على المشتقات النفطية حيث أن الطلب على هذه الأخيرة هو الذي يعزز الطلب على النفط الخام من اجل تكريره ، وهذا لأن أي زيادة في السعر لا تؤدي بالضرورة إلى تقليص الطلب في المدى القصير ، و على هذا الأساس يكون التغير في الطلب على النفط اقل من التغير في السعر في المدى القصير<sup>1</sup>.

4-طاقات التصفية : هي طاقات التصفية المتاحة و أنماطها وتطورها وتعقيدها في الدول المستهلكة الكبرى ، و تلك التي تحدد أسعار المنتجات النفطية ، و بالتالي أسعار النفط الخام ، فإذا كانت العلاقة بينهما غير متوازنة ، بسبب أنظمة الضرائب المحلية التي تعمل بمعزل عن القيمة الحقيقية للنفط الخام ، بعبارة أخرى : فان أسعار مشتقات النفطية لا تتناسب مع أسعار النفط الخام المصفى.

5-التخزين: إن التخزين من النفط الخام و مشتقاته لدى الدول المستهلكة في أنحاء العالم ، وتغير مستوياته إزاء الطلب الآني أو المستقبلي يلعب دورا كبيرا في أسعار أنواع النفوط المخزنة<sup>2</sup>.

6-التغيرات الموسمية الاعتيادية : لها تأثير قليل على أسعار النفط لأنها تدخل عادة في حساب الأسعار ، إلى أن التقلبات المناخية غير المتوقعة تؤثر على الأسعار بشكل مباشر ، والكوارث التي حدثت مؤخرا : كالتسونامي في اندونيسيا ، وإعصار كاترينا لويزيانا بالولايات المتحدة الأمريكية خير مثال على ذلك<sup>3</sup>.

7-البدائل: هي اقتصادات المشاريع المتوفرة أو الممكنة للطاقة النفطية و سياسات ترشيد استهلاك الطاقة في الدول الصناعية ، وتلك كفيلة بان تثقل أو تخفف من وطأة أسعار النفط ، و بالعكس فان زيادة أسعار النفط في الأعوام السابقة كانت حافزا مهما في العمل على إيجاد البدائل للطاقة بصورة عامة وللنفط بصورة خاصة.

1- عبد الوهاب الشيخ قادر، المرجع السابق الذكر.

2- نفس المرجع .

3- نفس المرجع .

## الفصل الثالث: التحديات والافاق التي تواجه الأمن الاقتصادي الجزائري.

8-التقنيات الحديثة: في صناعة النفط الإستخراجية والتحويلية و تقدمها المستمر في تحسين نمط و أساليب العمليات النفطية بمراحلها المختلفة ، و تخفيض التكلفة ، وزيادة كفاءة استخلاص النفط من الحقول و المكامن النفطية ، تؤدي إلى التأثير الايجابي على مجمل الأسعار أيضا<sup>1</sup>.

9-تطور الاقتصاد العالمي و الوضع المالي العالمي: يشكلان عاملين مؤثرين على أسعار الطاقة عامة و أسعار النفط خاصة ، فالانتعاش و الركود الاقتصاديين اللذان يتواليان في العالم ، بسبب الأوضاع العامة دوليا والخاصة بالدول المستهلكة الكبرى يؤديان إلى ارتفاع أو انخفاض<sup>2</sup>.

### • المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط.

نظرا لتبعية الاقتصاد الوطني إلى قطاع النفط تبقى الجزائر أكبر دولة متضررة من تقلبات أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري،فقد خلف انخفاض أسعار البترول آثارا بارزة على الجانب الاقتصادي في الجزائر و يمكن معرفة ذلك من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية التي تتمثل أهمها فيما يلي<sup>3</sup>:

#### 1-الميزان التجاري:

سجلت الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014 فائضا تجاريا قدره نحو 5.39 مليار دولار مقابل 606 مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية مسجلا بذلك تراجعا قدره 18 % ، حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية منذ شهر جوان إلى غاية سبتمبر 2014 نحو 49.23 مليار دولار مقابل 48.53 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2013 ، أما بالنسبة للواردات فقد بلغت قيمتها 43.83 مليار دولار مقابل 41.93

<sup>1</sup>- نفس المرجع السابق.

<sup>2</sup>- نعيمة حامدي، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة: 1986-2008

،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية،جامعة الشلف : الجزائر ، 2009-2008، ص25.

<sup>3</sup>- مريم شطبي محمود ، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد و الإدارة بكلية الشريعة و الاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، قسنطينة الموسومة بعنوان أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، قراءة في تطورات أسواق الطاقة ، يوم 14ماي 2015، ص5.

## الفصل الثالث: التحديات والافاق التي تواجه الأمن الاقتصادي الجزائري.

مليار دولار من نفس الفترة ، مما يعني ارتفاعا قدره 4.55 % حسب أرقام المركز الوطني للإعلام و الإحصاء التابع للجمارك الجزائرية<sup>1</sup>.

وحسب نفس الإحصائيات فإن نسبة تغطية الواردات بالصادرات قد بلغت 112 % خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014 مقابل 116 % خلال نفس الفترة من سنة 2013، وحافظت المحروقات على حصة الأسد من مجموع الصادرات الجزائرية أي ما نسبته 95.83 % من الصادرات بقيمة قدرها 47.18 مليار دولار مقابل 46.97 مليار دولار خلال نفس الفترة<sup>2</sup>.

### 2- ميزان المدفوعات:

أثر التراجع المستمر لأسعار النفط على قدرة الجزائر المالية على مقاومة الصدمات و المتطلبات المتزايدة على ميزان المدفوعات الخارجية خاصة وأن احتياطات الصرف الحالية تسمح للجزائر بمواجهة الصدمات على ميزان المدفوعات في الأجل القصير، على إلا أن هذه القدرة على مقاومة الصدمات قد تتآكل بسرعة لو بقيت أسعار البرميل مستويات منخفضة<sup>3</sup>.

فعندما انخفض سعر البترول إلى 70 دولار للبرميل الواحد سجل إجمالي ميزان المدفوعات عجزا خلال السداسي الأول من سنة 2014 قدر ب 1.32 مليار دولار مقابل فائض قدره ب 0.88 مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق ، و نتيجة لذلك قلصت الاحتياطات الرسمية للصرف حيث تراجع احتياطي الجزائر من العملة الصعبة إلى 193 مليار دولار في نهاية جوان 2014 بعد أن بلغ في نهاية 2016 حوالي 194 مليار دولار قبل أن تتخفف مرة أخرى إلى 185 مليار دولار في نهاية شهر سبتمبر فتكون الجزائر بذلك قد خسرت 8 مليار دولار من احتياطات صرفها خلال سنة بسبب أزمة البترول<sup>4</sup>.

1 - مريم شطيبي محمود ، المرجع السابق الذكر، ص 6.

2- نفس المرجع، ص6.

3- نفس المرجع، ص7.

4 - مريم شطيبي محمود ، المرجع السابق الذكر ، ص 7.

## الفصل الثالث: التحديات والافاق التي تواجه الأمن الاقتصادي الجزائري.

وتشير التوقعات إلى أن استمرار تراجع احتياطات البلاد من النقد الأجنبي إلى 172.6 مليار دولار بنهاية عام 2015 ما يعادل 28 شهرا من الواردات السلعية مقارنة مع 193 مليار دولار نهاية النصف الأول من عام 2014 التي كانت تعادل 40 شهرا من الواردات<sup>1</sup>.

### **3- الناتج الداخلي الخام:**

إن الانكماش في الواردات سيextend إلى الناتج الداخلي الخام ، و الذي سينخفض إلى 208 مليار دولار لسنة 2015 مقارنة مع حوالي 211 مليار دولار كان متوقعا عام 2014 على أساس نمو سنوي في حدود 4% مما يعني انخفاض معدل نمو الاقتصاد الجزائري حيث انه لن يتجاوز 3.9% عام 2015 مقارنة مع 4.5 % لعام 2014 نظرا لاستمرار الهشاشة في النمو و عجز السلطات عن التنويع في مجال الاقتصاد.

### **4- تأثير انخفاض أسعار البترول على صندوق ضبط الموارد :**

عرف الصندوق خلال الفترة الأخيرة تقلبات نتيجة التراجع المحسوس في عائدات البلاد، مع انخفاض الإنتاج والصادرات ونسب نمو قطاع الطاقة، وهو ما ساهم في عدم تحقيق التوقعات المعلن عنها سابقا من قبل وزير المالية ببلوغ قيمة حصيلة الصندوق 7226.4 مليار دينار مع قانون المالية 2014 أي ما يعادل 89.4 مليار دولار ، بينما قدر الرصيد الإجمالي سنة 2014 بحوالي 4774 مليار دينار أي ما يعادل 59 مليار دولار ، و هو ما يعكس التأثير الكبير لتقلبات أسعار النفط ، ويضع هذا العامل الجزائر تحت الضغط نتيجة توقعات ارتفاع قيمة العجز في الميزانية والخزينة إلى أكثر من 46 مليار دولار برسم توقعات قانون المالية 2015 ، وهو ما يعني اقتطاع أكبر قيمة من صندوق ضبط الموارد<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- نفس المرجع ، ص 8.

<sup>2</sup>- مريم شطيبي محمود ، المرجع السابق الذكر ، ص 8.

## الفصل الثالث: التحديات والافاق التي تواجه الأمن الاقتصادي الجزائري.

### • المطلب الثالث : الاثار الاجتماعية لانخفاض اسعار النفط.

لا يتوقف الدور الذي يلعبه النفط وعوائده على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يتعدى ذلك ليؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الجانب الاجتماعي<sup>1</sup>.

#### 1-تقلص فرص التشغيل و برامج التنمية :

إن هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة باعتبار أن كل تحسن في الأسعار يعني زيادة في العوائد والإيرادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الاستثمارات ومن تم تقليص البطالة في المجتمع الجزائري.

فمن بين الإجراءات التقشفية التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة انخفاض أسعار النفط و تراجع العوائد منذ جوان 2014 هو تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية لسنة 2015 و علاوة على ذلك تم تجميد المشاريع الكبرى التي ترتدي طابعا عاجلا و لا تحظى بالاولوية وليس لها اثر اقتصادي واجتماعي مثل ورش الترامواي والنقل الحديدي والطريق السيار.

كما ان الاستمرار تراجع اسعار النفط ادى الى العجز عن تنفيذ المخطط الخماسي 2015-2019 بما فيه من مشاريع سكنية و اقتصادية واجتماعية و ثقافية...تحت ضغط عجز الموازنة حيث يتطلب تنفيذ المخطط معدل 55.2 مليار دولار سنويا وذلك لمدة 5 سنوات<sup>2</sup>.

#### 2-انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين:

<sup>1</sup>- علي عباس عبد الجليل، أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري بعد الصدمة النفطية، من الموقع:

<http://montada.echoroukonline.com/showthread.php?t=359638>، اطلع عليه يوم

2018/04/22، على الساعة 19:20.

<sup>2</sup>- علي عباس عبد الجليل، المرجع السابق الذكر.

## الفصل الثالث: التحديات والافاق التي تواجه الأمن الاقتصادي الجزائري.

كان من المتوقع أن القدرة الشرائية للجزائريين ستتراجع من 3 الى 5 % خلال عام 2015 مقارنة بسنة 2014 خاصة و ان اسعار المواد الغذائية المستوردة ستشهد ارتفاعا يصل لنحو 10 % خلال نهاية الثلاثي الاول من سنة 2015 اضافة الى رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الاساسية من طرف الدولة بسبب تقليص ميزانية التسيير.

ويعتبر الغاء المادة 87 مكرر عامل رئيسي في تراجع القدرة الشرائية خاصة وان سياسة الاجور ليست مرتبطة بمعدل معين ، ففي معظم البلدان عندما تقرر الزيادات في الاجور تتحسن القدرة الشرائية تلقائيا ، اما في الجزائر يحدث العكس تماما ففي كل مرة تكون زيادات في الاجور ترتفع اسعار السلع والخدمات<sup>1</sup>.

### **3-تهديد السلم الاجتماعي:**

إن استمرار انهيار أسعار النفط من شأنه التأثير بشكل مباشر على الجبهة الاجتماعية في الجزائر، حيث إن أزمة البترول تلعب دورا في تغذية التوترات الاجتماعية وهو ما لا تبدو الجزائر في منأى عنه بالنظر إلى دور إيرادات النفط في تحقيق التنمية و توفير مناصب الشغل للبطالين، حيث تتواصل الاحتجاجات الاجتماعية في العديد من مناطق القطر الوطني وهي احتجاجات من المتوقع ان تصبح اكثر حدة مستقبلا بسبب تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية<sup>2</sup>.

كما أن تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى غضب شعبي كبير في الأجل القريب مما يهدد السلم الاجتماعي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>- نفس المرجع.

<sup>2</sup>- نفس المرجع.

<sup>3</sup>- علي عباس عبد الجليل، المرجع السابق الذكر.

## الفصل الثالث: التحديات والافاق التي تواجه الأمن الاقتصادي الجزائري.

### ❖ المبحث الثاني: تحديات الأمن الاقتصادي الجزائري.

نحاول في هذا المبحث ان نسلط الضوء على أهم العقبات التي تقف في وجه الاقتصاد و التي تحول دون تقدمه ، سواء تلك التحديات ذات الطابع الاقتصادي كتخفيض تبعية الاقتصاد الجزائري للنفط و تحديث ذات طابع اجتماعي كمحاربة الفقر و تخفيض البطالة.

#### ● المطلب الأول: تخفيض تبعية الاقتصاد الجزائري للنفط.

باعتبار أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد يعتمد على المحروقات بنسبة 98 % من مجموع مداخل الدولة، فهو بهذا شأنه شأن أي اقتصاد ريعي آخر، لهذا فإن هناك بعض التحديات التي يجب على الجزائر أن تتخطاها لإخراج الاقتصاد من تبعيته لهذا القطاع، ومن بؤرة التخلف والتبعية للمحروقات التي أصبحت في الوقت الراهن عبارة عن نقمة بالنسبة للاقتصاديات المعتمدة عليها، إذا لم يتم استغلال مداخلها للاستثمار في المجالات الأخرى، التي لها تأثير دائم وايجابي على الاقتصاد ، والتي تكون بأقل تبعية للأزمات وتقلبات الأسعار الخارجية، ولها تأثير ايجابي على المستوى العام للتنمية<sup>1</sup>.

تعاني الجزائر من التخلف في قطاعاتها الإنتاجية ، وامتلاكها لوسائل تقليدية و تخلف التقني و التكنولوجي، هذا ما شكل عائقا لتحقيق الإنتاج لتغطية حاجيات المجتمع المتزايدة ، و تنويع المداخل على غرار قطاع المحروقات ، و أمام هذا التوجه كان لابد من البحث عن مصادر مستقرة و ثابتة من العملة الصعبة ، في ظل عدم استقرار السوق النفطية على المستوى العالمي، وتأثيرها المباشر على المستويات الكلية للاقتصاد، بحيث أن هيكله الصادرات بالنسبة للجزائر بصفة عامة تبقى نفسها من سنة لأخرى من حيث التركيبة و الحجم، إذ أن الجزائر تعتبر دولة مصدرة للمحروقات التي تغطي بنسبة

<sup>1</sup>- مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية و التجارية و التسير، تخصص: تجارة دولية، المركز الجامعي غرداية، 2011، ص 2.

## الفصل الثالث: التحديات والافاق التي تواجه الأمن الاقتصادي الجزائري.

متوسطة 97,22% من إجمالي الصادرات خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2008 أما باقي النسبة فهي موزعة على المنتجات نصف المصنعة و المواد الخام، بالإضافة إلى سلع التجهيز الصناعية و السلع الاستهلاكية، فلم تتعدى الصادرات الجزائرية خارج المحروقات معدل 2,8% من إجمالي الصادرات حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 4: توزيع الصادرات الجزائرية خلال الفترة من 2000 الى غاية 2008.

المواد	الحصة %
الطاقة	97.22
منتجات نصف مصنعة	2.11
سلع التجهيز الصناعية	0.22
المواد الخام	0.2
المواد الغذائية	0.15
السلع الاستهلاكية	0.06
سلع التجهيز الفلاحية	0.05
المجموع العام	100

المصدر: نبيل بن حمزة ، مرجع سابق ذكره.

تواجه الجزائر تحديات اقتصادية و من بين أهم هذه التحديات بناء اقتصاد يستجيب لمتطلبات العصر و متطلبات المجتمع و الذي يصمن الدوام والاستمرارية للمداخيل الخارجية بأقل الأخطار التي تصدرها الأسواق الخارجية و تذبذباتها<sup>1</sup>، وهو تنويع هو تنويع مصادر

<sup>1</sup> - منير نوري، إبراهيم لجلط، "المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و إشكالية التصدير خارج المحروقات"، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، 10/9 نوفمبر 2010.

## الفصل الثالث: التحديات والافاق التي تواجه الأمن الاقتصادي الجزائري.

الدخل خارج قطاع المحروقات و الذي يكون عن طريق تنمية بعض القطاعات مثل القطاع الصناعي و الفلاحي و السياحي<sup>1</sup> ، والتي من شأنها أن تكون القيمة المضافة التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف المرجوة من التنمية كآلية للخروج من دائرة التخلف و تحقيق الرفاه المعيشي للسكان<sup>2</sup>.

### • **المطلب الثاني : تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر.**

تتسم البيئة الدولية الراهنة باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء ، و ذلك نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية و نقل التكنولوجيا و المساهمة في رفع مستويات المداخل والمعيشة و خلق المزيد من فرص العمل التعزيز في قواعد الإنتاج وتحسين المهارات و الخبرات الإدارية و تحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق<sup>3</sup>.

ويحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية إستثنائية في الدول النامية التي تعاني من تفاقم أزماتها المالية الشيء الذي زاد من حدته تقلص مصادر التمويل المختلفة و في ظل تصاعد مؤشرات المديونية و تضخم التكاليف المرافقة لإقتراضها من العالم الخارجي فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الإستثمار الأجنبي المباشر من جهة و تنشيط الإستثمار المحلي و السيطرة عليه من جهة أخرى ، من هذا المنطق أشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال إزالة الحواجز و العراقيل التي

<sup>1</sup> -منير نوري، نفس المرجع.

<sup>2</sup> - نفس المرجع .

<sup>3</sup> - حسن خلف فليح، التمويل الدولي. مؤسسة لوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص 175.

## الفصل الثالث: التحديات والافاق التي تواجه الأمن الاقتصادي الجزائري.

تعيق طريقها و منحها الحوافز و الضمانات التي تسهل قدومها ودخولها إلى السوق المحلي<sup>1</sup>

وفي هذا الإطار قامت كل الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب و تزيل كل القيود و الحوافز التي تقف في طريقهم. وكانت الجزائر من بين هذه الدول التي وضعت قوانين استثمار والتي من خلالها تقدم ضمانات واسعة للمستثمرين الأجانب أو المحليين على سواء<sup>2</sup>.

ان المزايا والمؤهلات الاقتصادية المختلفة التي تتميز بها الجزائر تلعب دورا أساسيا في زيادة قوتها التنافسية أمام دول العالم في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، فالموقع الاستراتيجي الذي تتميز به من حيث قربها من معظم الدول الأوروبية واعتبارها كبوابة رئيسية لإفريقيا إضافة إلى تنوع تضاريسها واتساع مساحتها ووفرة وتنوع مواردها الطبيعية وتعدد اليد العاملة بها تعد كلها عوامل جيدة بل مم تازة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر شريطة توفر المناخ الملائم لذلك، حتى يتسنى كسب ثقة المتعاملين الأجانب حول الفرص الاستثمارية في الجزائر، فالجزائر تسعى جاهدة إلى حث الشركات الأجنبية على الاهتمام أكثر بفرص الاستثمار التي تمنحها للمتعاملين الاقتصاديين من كل الدول ويعتبر الشريك الأجنبي الفرنسي المهني الأول بملف الجزائر كونه ظل مستحوذا على أكثر من نصف المبادلات الاقتصادية الجزائرية مع الخارج لفترة طويلة، إن من أهم الأسباب التي تؤثر على اتخاذ قرار الاستثمار في الجزائرهي توفر على الأقل ما يلي<sup>3</sup>:

1 .تهيئة بيئة أعمال متفتحة، كفئة وفعالة.

2 .تبسيط إجراءات تأسيس الشركات.

<sup>1</sup> - عبد السلام رضا، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة ، دار السلام للطباعة والنشر، مصر، 2002 ص.125.

<sup>2</sup> - ناجي بن حسين ، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة قسنطينة ، 2006-2007، ص.150.

<sup>3</sup> - ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 202.

## الفصل الثالث: التحديات والافاق التي تواجه الأمن الاقتصادي الجزائري.

3. الاهتمام بدعم المستثمرين والترويج للاستثمار.
  4. دعم الشفافية والقضاء على البيروقراطية والفساد بكل أنواعه.
  5. تحسين البيئة التشريعية والقانونية.
  6. توفير البيانات والمعلومات الاستثمارية.
  7. حماية المنافسة ومواجهة الاحتكار.
  8. تحديث الأساليب الإدارية.
  9. تحقيق الاستقرار بالمعنى الشامل.
- ومن أجل تدعيم السياسات الداخلية والتدفقات الاستثمارية الأجنبية إلى الجزائر، التزمت هذه الأخيرة بإنجاز برنامج استثماري يهدف إلى تحسين المناخ الاستثماري، ونذكر ما يلي:
1. تحسين التنمية البشرية وذلك بتحقيق 5000 منشأة تربية و 1500 منشأة قاعدية صحية، وتحسين التزويد بالماء الشروب وذلك بإنشاء 25 سدا، وتزويد الريف بالغاز والكهرباء.
  2. مواصلة تطور المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.
  3. دعم فكرة الانتعاش الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ورسوخ فكرة الاستثمار الأجنبي، تبدأ توجهاته من الاستثمار المحلي، ولذلك تم تدعيم بمقدار 2 مليار دولار لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
  4. تطوير اقتصاد المعرفة دعم البحث العلمي التكنولوجيا الجديدة وذلك لمواجهة المنافسة الحادة.
  5. احترام قانون المالية التكميلي 2010 ومنح ضمانات قانونية معتبرة كإمكانيات اللجوء إلى التحكيم الدولي الذي ينظم الاستثمار الأجنبي المباشر.
  6. المحافظة على الاستقرار الأجنبي والحريات الشخصية.

## الفصل الثالث: التحديات والافاق التي تواجه الأمن الاقتصادي الجزائري.

7. دخول المفاوضات من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذلك

التكتلات، كتكتل المغرب العربي وكذلك الإفريقي، والتكتل الأورو متوسطي<sup>1</sup>.

### • **المطلب الثالث: محاربة الفقر و تخفيض البطالة.**

يعد الفقر ظاهرة تطرح تحديات كبيرة بالنسبة للعالم و الدول النامية، والذي تحده عوامل ومؤشرات اقتصادية و اجتماعية و ديمغرافية تؤثر عليه بشكل أو بآخر، فقد تعددت و جهات النظر لمفهوم الفقر، فهو يعرف بصورة عامة بأنه مستوى متدن من الرفاه البشري، بل هو أكثر من مجرد عدم كفاية دخل، أو قصور التنمية البشرية، وعلى العموم فإن مفهوم الفقر جاء متباينا نتيجة إلى أبعاده الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و البيئية و الثقافية، إذ أن البعد الاقتصادي وحده لا يكف لتفسير ظاهرة الفقر و كذا الحال بالنسبة للأبعاد الأخرى ، فهو ظاهرة متعددة الأبعاد و المسببات<sup>2</sup>.

اقتصاديا يعني افتقار الإنسان إلى الدخل المناسب أو المواد الكافية لكي يعيش في وضع اجتماعي لائق طبقا لمستويات المعيشة في مجتمعه، علما بأن هذه المستويات تختلف من مكان لآخر و من وقت لآخر، فالفقراء هم الذين لا يتمكنون من الحصول على حد أدنى ومقبول من الرفاه البشري، ويشكل ذلك حالة الحرمان المادي الذي تنعكس سماته بانخفاض الحاجات الأساسية من الغذاء و مما يرتبط به من تدني الحالة الصحية و التعليمية و تدني المتطلبات السكنية عن مستواها اللائق، يظهر الواقع أن ظاهرة الفقر في الجزائر منتشرة بدرجة كبيرة و التي تظهر في معدل القدرة الشرائية و مستوى الصحة العامة و النظام الغذائي السائد في المجتمع الجزائري و السكن و التعليم، فهذه المؤشرات كلها تعبر عن مستوى الفقر بالإضافة إلى المؤشرات الاقتصادية الأخرى، فحسب تقرير التنمية الصادر في عام 2005 من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قدر أنه في سنة 2000 ما

<sup>1</sup> - زين منصور ، واقع و افاق الاستثمار في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 147.

<sup>2</sup> - نبيل بن حمزة، البعد الاقتصادي للأمن الوطني الجزائري، مرجع سابق الذكر، ص169.

## الفصل الثالث: التحديات والافاق التي تواجه الأمن الاقتصادي الجزائري.

يعادل 3.1% من الجزائريين يعيشون دون خط الفقر الغذائي و 12.1% تحت خط الفقر العالمي المحدد ب دولار ونصف لليوم تعادل القوة الشرائية<sup>1</sup>.

إن إستراتيجية مكافحة الفقر في الجزائر لا بدو أن تركز على أربع محاور أساسية من أجل تحقيق الأهداف المحددة لها و هي : تسريع و تيرة النمو الاقتصادي كأساس لتقليص الفقر و تحسين تنافسية الاقتصاد و الحد من تبعيته للعوامل الخارجية، مع تهمين قدرات النمو و الإنتاجية لدى الفقراء مع تنمية الموارد البشرية و النفاذ إلى البنى التحتية الأساسية، وأخيرا ترقية تنمية مؤسسية حقيقية تستند إلى الحكم الراشد و التوزيع العادل للثروة وإلى المشاركة الكاملة لجميع الفاعلين في مكافحة الفقر<sup>2</sup>.

تمثل ظاهرة البطالة في الوقت الراهن إحدى التحديات المهمة للدول النامية، التي يجب التخلص منها أو على الأقل التخفيف من آثارها و لعل أبرز سمات الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية هي تفاقم هذه الظاهرة، أي التزايد المستمر و المطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل و الراغبين فيه و الباحثين عنه، في ظل عجز الاقتصاد الوطني لهذه الدول تحقيق مناصب الشغل الكافية لهم<sup>3</sup>.

تعرف منظمة العمل الدولية العاطلين عن العمل بأنهم الأشخاص الذين هم في سن العمل و القادر وعليه والباحثون عنه و يقبلونه عند الأجر السائد لكنهم لا يجدونه<sup>4</sup>.

طبقت الدولة الجزائرية العديد من البرامج و الآليات لمكافحة ظاهرة البطالة كبرنامج تشغيل الشباب و جهاز الإدماج المهني للشباب و عقود ما قبل التشغيل و برامج الأشغال ذات المنفعة العمومية و ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة<sup>1</sup>، إلا أنها لا ترقى لأن تكون آلية فعلية لمحاربة ظاهرة البطالة على المدى البعيد، لأن ما يعاب عنها أنها عبارة

<sup>1</sup>- عدنان داود العذاري ،هدى زوير الدعي ، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، دار جريب للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص18.

<sup>2</sup>- نبيل بن حمزة ، المرجع السابق الذكر ،ص172.

<sup>3</sup>- نفس المرجع ، ص 173.

<sup>4</sup>- نفس المرجع ، ص 173.

## الفصل الثالث: التحديات والافاق التي تواجه الأمن الاقتصادي الجزائري.

عن برامج مؤقتة و لاتدخل في إطار الاستثمار الذي يعتبر الحل الأمثل للقضاء على البطالة، أو التخفيف من آثارها لماله من أثر دائم و مستقر على مستوى التشغيل و تخفيض نسبة البطالة ، مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث حققت برامج التشغيل في إطار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نسبة مساهمة قدرت بـ: 14،12% من نسبة التشغيل الإجمالية في سنة 2007<sup>2</sup> و التي تعتبر نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بدول أخرى سواها لمتقدمة أو الدول العربية، وهذا ما يؤشر على الدور المتواضع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر<sup>1</sup>.

يعتبر فشل البرامج التنموية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب، وتراجع الأداء الاقتصادي و تراجع قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي، من بين أهم لعوائق التي تقف في طريق محاربة البطالة في الجزائر و التي تستوجب آليات فعالة ودائمة.

---

<sup>1</sup>- سميرة العابد، زهية عبا، "ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع و الطموحات"، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، ص 75.

## الفصل الثالث: التحديات والافاق التي تواجه الأمن الاقتصادي الجزائري.

### ❖ المبحث الثالث: نحو مقاربة جديدة لتجاوز الريع وتحقيق الأمن الاقتصادي.

إن هشاشة الاقتصاد الجزائري تقلل من قدرته على مقاومة الصدمات الخارجية أبرزها تقلبات أسعار النفط و عليه تبرز مدى ضرورة تنويع الاقتصاد و الخروج من حلقة الريع ، سنحاول في هذا المبحث إبراز أفضل البدائل المتاحة للخروج من الاقتصاد الريعي وتحقيق الأمن الاقتصادي.

#### • **المطلب الأول: تنويع الإنتاج لتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد.**

إذا ظهر الاستقرار المالي و الاقتصادي في الجزائر خلال أزيد من عقد ، على انه مكسبا فان هشاشته تقلق من قدرته على مقاومة الصدمات الخارجية ، و المحافظة على استمراره للأمد الطويل ، و عليه تبرز مدى ضرورة تنويع الاقتصادي و الخروج من حلقة الريع و أبعاده التي طالت كافة الاقتصاد الوطني ، حيث لا يكاد يخلو أي أداء لأي نشاط من ريع المحروقات الأولي أو الثاني أو الثالث ، مما يوحي بمدى تجذر الظاهرة في البلد و التي رسخت العقليات الريعية و السلوك السلبي على حساب الميكانزمات الفعالة للاقتصاد و القائمة على الإنتاج و العمل و المنافسة و الابتكار ، في ظل هذه الظروف السائدة يتبادر الشك حول مصير الاقتصاد الجزائري بعد نضوب الريع الذي بات يلوح في الأفق القريب<sup>1</sup>.

**1-الزراعة:** لا يمكن الحديث عن التنويع الاقتصادي بعيدا عن القطاع الأساسي و المتمثل في القطاع الزراعي ، ففي الجزائر من الضروري أن يولى القطاع أولوية قصوى ، خاصة وانه يمتلك مؤهلات معتبرة جدا تمكن من الرقي بالقطاع ، فمن دون ازدهار الزراعة لا يمكن تحقيق الغذاء و المتطلبات البسيطة للمواطنين ، و الشغل و الثروة و غيرها من الجوانب الأساسية في إحداث قاعدة اقتصادية سليمة .

<sup>1</sup>-فايزة بودريالة ، إشكالية تحويل الادخار إلى استثمار في الاقتصاديات الريعية: حالة الجزائر 2000-2014،مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير ، تخصص : نقود مالية ، جامعة الجزائر 3 ، 2015-2016، ص 355.

## الفصل الثالث: التحديات والافاق التي تواجه الأمن الاقتصادي الجزائري.

فالقطاع الزراعي هو المنطلق الأساس في بناء الاقتصاد الوطني ، ومنبع هذه القناعة هو الإمكانيات الهامة التي يتوفر عليها البلد في مجال الفلاحة ، والتي كانت و ما تزال محل الاهتمام و الدعم اللازمين لإحياء القطاع و إعطائه المكانة التي تليق به في الاقتصاد الوطني<sup>1</sup>.

في سنة 2008 بلغ استيراد السلع الغذائية 7.8 مليار دولار منها 52 % تخص الحبوب (القمح والدقيق) ، وهذا بسبب ارتفاع العجز المحلي ، وتواصل الاستيراد للحبوب ومادة الحليب ومشتقاته في ظل ارتفاع الأسعار الدولية مما أثقل فاتورة الاستيراد أكثر فأكثر ، فاستيراد الحبوب لم يقل منذ سنة 2000 عن قيمة المليار دولار(وهو ما يوفق لوحده قيمة كل الصادرات خارج المحروقات) وبلغ 3.5 مليار دولار سنة 2015 ، ما يمثل 7.4 مليون طن وهو ما جعل الجزائر تحتل المرتبة الثالثة عالميا من حيث استيراد القمح<sup>2</sup>.

بعد نهاية عهد الربيع ، لن تتمكن الحكومة من الاستمرار في دعم العجز الغذائي باللجوء إلى الاستيراد كما كان الأمر سائدا خلال وفرة الربيع ، وعليه من الضروري ان يتحول الاهتمام بالمنتجات الزراعية المعيشية الوطنية بشكل استعجالي ، على الا تقتصر المهام على القطاع العمومي فحسب بل على القطاع الخاص اي يساهم بقوة في رفع وتيرة النشاطات الفلاحية ، ولأجل ذلك يجب توفر المناخ الاستثماري المشجع على خوض الخواص مجال الاستثمارات الفلاحية ، بتذليل العقبات المتمثلة في ثقل الإجراءات و مشكلة العقار الفلاحي وإتاحة المعلومات الفنية الكافية حول النشاط و الاهتمام بوضع البرامج المكثفة في مجال البحوث التطبيقية و الهندسة الوراثية و علوم التربة و الري و أمراض المحاصيل الزراعية .

بالإضافة إلى ما سبق تشكل منتجات القطاع الزراعي مصدرا لتزويد الصناعات الغذائية الوطنية بالمواد الأولية لمنتجاتها ، بما يضمن استمرار نشاطها ، فيساهم القطاع الزراعي في

<sup>1</sup>- نفس المرجع ، ص356.

<sup>2</sup>- نفس المرجع ، ص 357.

## الفصل الثالث: التحديات والافاق التي تواجه الأمن الاقتصادي الجزائري.

تحقيق التفاعل بين القنوات بما في ذلك التكامل بين أنشطة لإنتاج الزراعي و المعالجة الصناعية للمنتجات الزراعية في إطار ما يصطلح عليه بالسلسلة الغذائية<sup>1</sup>.

### 2-الصناعة التحويلية:

من اجل توسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد و تنويعه ، يجب أن يكون للقطاع الصناعي الدور الرئيسي في ذلك ، وتحريك العجلة التنموية ، فواقع قطاع الصناعة في الزائر متدهور جدا ، بل و يعد القطاع الرائد في الاقتصاد الوطني ، فهو الأقل نموا من بين القطاعات الأخرى (المحروقات والزراعة والبناء والأشغال العمومية و الخدمات) .

يضم النسيج الصناعي الوطني خارج المحروقات ، فروعا تشكل الصناعة التحويلية وتشتمل على: الصناعة الغذائية والتي مثلت سنة 2013 نسبة 37.3 % من القيمة المضافة للقطاع ، و هي أهم الصناعات القائمة و المهيمنة على النشاط الصناعي ، و تستمد حركيتها من معالجة الحبوب و صناعة الحليب فقط ، ثم فرع صناعة الحديد و الميكانيك و المعادن ، فرع الطاقة و المياه ، الصناعة الكيماوية و لبلاستيك و المطاط ، صناعة النسيج و الملابس ، صناعة الجلود و الأحذية ، فرع مواد البناء ، فرع صناعة الخشب و الورق و الفلين ، وصناعات أخرى ، فكما يبدو فان النسيج الإنتاجي لا يضم سوى شتات عدد من الفروع تنشط بها مؤسسات (عمومية تمثل بقايا المراحل التنموية السابقة ، ومؤسسات خاصة صغيرة و متوسطة الحجم تفتقد للتنافسية) تمتاز بانخفاض الإنتاجية وضعف الكفاءة الاستخدامية وغياب الابتكار و التجديد وضعف القدرة على مواجهة السلع المستوردة الأكثر تنافسية<sup>2</sup>.

فمن الأسباب الأساسية التي أسهمت في عدم فعالية أداء الإنتاج الحالية ، هو غياب تكاثف النسيج الصناعي الذي أسهم في هدر الموارد ، وكذا عدم انتظار الأسواق و اختلال التبادلات الخارجية ، ويظهر جليا أن الطاقات الموجودة مكبوتة بسبب ارتفاع درجة التكامل

<sup>1</sup>- نفس المرجع ، ص 395.

<sup>2</sup>- : قاسمي الأخضر ، "أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري" ، مذكرة ماجستير ، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2014، ص 169.

## الفصل الثالث: التحديات والافاق التي تواجه الأمن الاقتصادي الجزائري.

العمودي، وهو ما يتطلب تبني رؤية حديثة و محددة المعالم ، وتحقق تكثيف و ترابط النسيج الصناعي ليشكل قاعدة صناعية متينة و مستدامة ، ولا يمكن ان يتحقق ذلك دون الاهتمام بثلاثة متغيرات أساسية في المعادلة و هي: المؤسسة ، المنتج و المحيط ، مع مراعاة جوانب عديدة منها<sup>1</sup>:

- تهيئة الفروع الأساسية لأجل أولوية الحد من التبعية الغذائية وذلك بتحفيز الصناعات الغذائية و البحث عن الفرص الكامنة لخلق فروع جديدة، وإتباع انسب السبل لترقية المنتج المحلي .
- تحتاج الصناعات الغذائية إلى اهتمام من نوع خاص ، فهو الفرع الوحيد تقريبا الذي يتوفر على العديد من مقومات النجاح ، إلا أنه في ذات الوقت يظل هشاً وضعيف التنافسية أمام التهديدات التي تواجهه ، ولعل أهمها هي تبعيته الشديدة للأسواق الدولية ، ولكنه يشكل مع ذلك مكسبا يمكن تحويله إلى أقطاب صناعية ناجحة ، وهو ما سينعكس على تقوية الترابط والتكامل بين القطاع الزراعي والصناعي.
- تظهر قيم الأدوية المستوردة حجم تبعية الخارجية في هذا القطاع حيث بلغت سقف 3.9 مليار دولار سنة 2012 و هو ما يجعل السوق الجزائرية للأدوية من أهم أسواق المغرب العربي و الثالثة إفريقيا ، وهذا ما يستلزم تطوير صناعة الأدوية محليا<sup>2</sup>.
- إيجاد التوازن في النسيج الصناعي وتكثيفه بصناعات متنوعة، فمن الضروري تشكيل نسيج صناعي يضم صناعات متعددة تغطي أغلب المجالات الإنتاجية، منها الغذائية والألبسة والأدوية ومعدات النقل والسلع الوسيطة الهامة بالنسبة لنشاطات أخرى وغيرها...، وتعمل في إطار متناغم، بالإضافة إلى الانتشار المتوازن بين المناطق وجهات الوطن لأجل خلق فرص توظيف عادلة لليد العاملة.

<sup>1</sup>-قوريش نصيرة ،"أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر"،مجلة شمال إفريقيا، العدد: 05، 2008، ص97.

<sup>2</sup> - نفس المرجع ، ص 98.

## الفصل الثالث: التحديات والافاق التي تواجه الأمن الاقتصادي الجزائري.

- الاهتمام "بالمؤسسة" والتي تعد النواة الحقيقية لقيام الصناعة، فهي محضن للابتكار و الإبداع ، كما تمثل الثروة الحقيقية التي يبني عليها الاقتصاد ، وهو ما أثبتته المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في العديد من التجارب الدولية ، ولذلك يجب أن يتم العمل على تحفيز قيام هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في العديد من التجارب الدولية ، لذلك يجب أن يتم العمل على تحفيز قيام هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في العديد من التجارب الدولية.
- تذليل العقبات أمام المستثمرين المحليين أو الأجانب ، من خلال تحسين أرضية الأعمال و إضفاء مزيد من التبسيط في الإجراءات التنفيذية ، و تطهير المحيط الإداري من أشكال البيروقراطية و الفساد و المحسوبة .
- استقطاب الاستثمار الأجنبي نحو إثراء النسيج الصناعي الوطني بتحكمه في التكنولوجيا الحديثة و جلب تقنيات الإنتاج العصرية و كذا القدر الهام من الخبرات<sup>1</sup>.

### ● **المطلب الثاني: الإهتمام بالسياحة كمحور جديد للاقتصاد الجزائري.**

للسياحة صلة بجميع أسواق الاقتصاد : الناتج الداخلي الخام ، التشغيل ، الجباية و الموارد من النقد الأجنبي، وغير ذلك عبارة عن معرفات تقيس لنا نجاعة السياسات المطبقة على القطاع و خاصة الاستثمارات الضخمة التي ضخت في التوسع السياحي والإنشاءات و التكوين و الدعم<sup>2</sup>.

وفي الجزائر ، تمثل السياحة مدخلا حقيقيا لتتويع الاقتصاد و توسيع الطاقة الاستيعابية من خلال الآفاق الواعدة التي يتيحها أمام الفرص الاستثمارية ، والتأثير المضاعف على قطاعات أخرى ، إن ما يغذي هذا التصور هو الإمكانيات الهائلة التي يتوفر عليها البلد ، والحقيقة أن أي بلد تجتمع فيه الإمكانيات السياحية التي تتم بها الجزائر ، سيتحول لا محالة إلى القبلية الأولى للسياح ، فما الذي منع السياحة في الجزائر من تبوء المكانة التي تستحقها

<sup>1</sup>- قوريش نصيرة ، المرجع السابق ، ص 98.

<sup>2</sup>- بشير مصيطفي، نهاية الربع الأزمة و الحل ، ط2، الجزائر: جسور للنشر و التوزيع ، 2016، ص141.

## الفصل الثالث: التحديات والافاق التي تواجه الأمن الاقتصادي الجزائري.

عالميا ؟ إن الإجابة على هذا التساؤل البسيط واضحة ، وهو أن البلد أهمل منذ البداية هذه الهبة الربانية ووجه كل تركيزه وجهه إلى هبة البترول ، فاستثمر في حقول النفط و أصبح دولة ريعية تتوفر على موارد مالية هائلة ، و في خضم ذلك اهتم بالتوسع في إنفاقها بسخاء متناسيا تدارك التأخر الكبير في إطلاق العنان لقطاع السياحة<sup>1</sup>.

من بين العوائق وإبرازها التي كانت سببا في ركود السياحة في الجزائر هو عدم جاهزية الموارد الطبيعية و الحضارية و الثقافية التي تزخر بها الجزائر أي أنها لا تزال بشكلها الخام ولم تجهز لاستقبال السياح<sup>2</sup>.

صنفت الجزائر في المركز 147 من ضمن 174 دولة تبعا لمساهمة القطاع السياحي في تكوين ناتجها الخام ، فانخفاض القدرة الاستيعابية السياحية و عدم إسهامها في الناتج المحلي يرجع بالأساس إلى تدني الهياكل السياحية ، وعدم توفير الظروف الملائمة لتنشيط السياحة في البلد ومن جملة النقائص التي يعاني منها القطاع نذكر :

. التأخر الكبير في مجال البنى التحتية اللازمة لإقامة السياحة ، وضعف طاقة استيعاب الفنادق.

. ضعف جودة الخدمات المقدمة من المنشآت و المراكز و المطاعم وغيرها من الأماكن التي يقصدها السائح ، وغياب تاطير نشاطات عديدة مكتملة للسياحة كالنقل والاتصالات ومكاتب صرف العملات و الوكالات السياحية و حملات ترويجية و رحلات تنزه لمواقع سياحية قصد التعريف بها.

. تدهور الوضع الأمني التي شهدته الجزائر سابقا ، وهو ما جعل السياحة تتدهور الى أدنى درجاتها ، حيث شهدت السياحة العالمية راجا كبيرا عقد التسعينيات .

يتطلب إنعاش السياحة في الجزائر إرادة حقيقية متبوعة بتدابير فنية و عملية عديدة منها ، إشراك جميع الأطراف الفاعلة في البحث والتشاور الواسع للتوصل إلى رسم معالم القطاع

1 - بشير مصيطفى ، المرجع السابق الذكر ، ص142.

2- فائزة بودربالة، مرجع سابق ، ص 365.

## الفصل الثالث: التحديات والافاق التي تواجه الأمن الاقتصادي الجزائري.

، العمل الجاد لأجل إدراج الجزائر ضمن الشبكة التجارية للسياحة العالمية ، حتى تصبح قطبا سياحيا عالميا ، تحسين الهياكل المستقبلية للسياح من حيث الكم و النوع ، التركيز على المورد البشري .

كما يلعب دور الاتصال دورا محورا في هذا الاتجاه بإطلاق إستراتيجية للاتصال و التواصل السياحي ، وإعادة النظر في منظومة الاستثمار السياحي بالتوجه مباشرة الى إدماج السياحة في مخططات العمران و المدن ، تطوير النصوص القانونية ذات العلاقة بالسياحة بمعيار نجاعة الاستثمار ، الأفكار في موضوع تفعيل قطاع السياحة في الجزائر كثيرة حتى أنها لا تعد ، و لكن النجاعة تكمن في الفعل الكثير ولو بالأفكار القليلة<sup>1</sup>.

### • **المطلب الثالث: التركيز على البدائل الجديدة للطاقة.**

في ظل توجه الجزائر نحو استغلال الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية ، فقد أحصي في هذا الصدد العديد من العوائق والقيود التي تواجه خطى هذا التوجه على أرض الواقع كالعوائق السياسية والأمنية على الصعيدين الداخلي الوطني للجزائر ، أو على المستوى الخارجي الدولي ، بالإضافة إلى العوائق الفنية و التقنية كذلك القيود الاقتصادية والتي يتميز بها نمط الاقتصاد الجزائري وجميع التحولات المصاحبة لهذا التوجه<sup>2</sup>.

من المتوقع أن تصبح الجزائر قوة إقتصادية هامة في منطقة البحر المتوسط في مجال الطاقة المتجددة البديلة أفاق 2020 لتدعم بذلك مداخيلها من المحروقات التي تشكل أساس الاقتصاد الوطني والمورد الأهم والأكبر من المحروقات التي تشكل ساس الاقتصاد الوطني والمورد الأهم والكبر للخرينة العمومية بنسبة تتجاوز % 96 حسب إحصائيات الصادرة في بنك الجزائر أما مركز الجزائر الطاقوي فإنه من المقدر أن يتجه نحو قمة الهرم في الإتجاه الموجب خلال هذه الفترة ، كما يتوقع أن توفر الطاقات المتجددة بالجزائر 35 % من حاجاتها بحلول عام 2040 ، وربما لن تكون الجزائر مهددة بنفاذ البترول لتوفرها على

<sup>1</sup> - بشير مصيطفي، مرجع سابق ، ص 143.

<sup>2</sup> عماد تكواشت ، واقع و أفاق الطاقة المتجددة و دورها في التنمية المستدامة في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع: اقتصاد التنمية جامعة باتنة ، 2011-2015، ص178.

## الفصل الثالث: التحديات والافاق التي تواجه الأمن الاقتصادي الجزائري.

الطاقات المتجددة خاصة الشمسية منها، حيث أنها إن أحسنت إستغلالها بدخولها مرحلة التصنيع الشامل، ومنافسة أكبر الإقتصاديات البارزة فإنها ستوفر مداخيل مقاربة من مداخيل النفط، ومنه ستبقى الجزائر تحافظ على ميزتها الأساسية كبلد منتج قوي لمصادر الطاقة إذ سوف تنتقل إلى مرحلة جديدة تتميز بإستغلال الطاقة المتجددة والشروع في تصدير الطاقة الشمسية نحو اوربا (توفير المورد الشمسية من جهة والقرب الجغرافي من جهة أخرى)، وهكذا يمكن للجزائر أن تثبت مرة أخرى أنها بلد طاقوي يجدد قدراته الإنتاجية والتصديرية بصورة متواصلة ، كما أن الجزائر بموقعها وقدرتها الطاقوية تستقطب أكبر المستثمرين خاصة من الإتحاد الأوروبي حيث توجد مشاريع مشتركة في ميدان تطوير الطاقة الشمسية ويمكن أن تدخل مرحلة المردودية بعد سنوات من الآن، وهو ما يسمح للجزائر بتحسين قدراتها في التحكم في تقنيات التصنيع، وبالتالي إمكانية إنتقالها من بلد يعتمد على موارد تنفذ إلى بلد يعتمد على موارد طاقوية متجددة، وهو الرهان الكبير الذي سوف تواجهه الجزائر وبقدرات تنافسية كبيرة<sup>1</sup>.

وتعتزم الجزائر على إنتاج أكثر من 30 % من طاقتها الكهربائية إنطلاقا من الطاقات المتجددة في أفاق 2050م، في إطار البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة الجاري إعداده، حيث يقرر هذا البرنامج إنتاج 22000 ميغاوات من الكهرباء إنطلاقا من الطاقة الشمسية منها 12000 ميغاوات توجه للسوق المحلية، و 10000 ميغاوات للتصدير وأنه من أجل التصدير نحو أوربا فإنه يجب على البلد أن يضاعف من المحطات الشمسية في الجنوب ، وإنشاء شبكة نقل وعمليات ربط تحت البحر مع أوروبا (حسب ما جاء من المدير العام للوكالة الجزائرية للطاقة المتجددة) ، كما يتطلب إنعاش هذه الطاقة البديلة تطبيق إجراءات تحفيزية بالنسبة للمنتجين وإنشاء شبكة صناعية لإنتاج التجهيزات الضرورية

<sup>1</sup> - عماد تكواشت ، المرجع السابق، ص182.

## الفصل الثالث: التحديات والافاق التي تواجه الأمن الاقتصادي الجزائري.

بالجزائر للتمكين من تقليص تكاليف الإنتاج، ووضع حد للتبعية اتجاه الممولين الأجانب الذين يفرضون أسعارهم<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup>- فائزة بوردباله، مرجع سابق ، ص 370.

## الفصل الثالث: التحديات والافاق التي تواجه الأمن الاقتصادي الجزائري.

### خاتمة الفصل:

تتأثر الجزائر كثيرا جراء التقلبات في أسعار النفط ، و هذا ما يؤثر سلبا على جملة الاقتصاد الكلي و في دفع عجلة التنمية و النمو ، لذلك لا يرقى الاقتصاد الجزائري أن يكون مؤمنا و هذا لارتباطه الوثيق بما يحققه من المحروقات ، و هذا ما يضع الجزائر أمام عدة تحديات تم ذكرها في الفصل أبرزها تخفيض التبعية نحو المحروقات ، حيث تصب مجمل هذه التحديات في تنويع الاقتصاد و توسيع طاقته الاستيعابية ، و لذلك لتحقيق تنمية شاملة و تطور و تقدم اقتصادي يحقق الأمن في بعده الاقتصادي و مكمل لتحقيقه بكافة أبعاده.

الختمة

### الخاتمة:

في ضوء ما تقدم من الدراسة ، نلاحظ بأن القضايا الاقتصادية في عالمنا أصبحت تحظى باهتمام أكثر على حساب القضايا العسكرية و السياسية ، حيث أصبحت قضايا الموارد الطبيعية و النفاذ إلى الأسواق و حجم الاحتياطات من العملات الأجنبية و مستوى الناتج المحلي الإجمالي ، و النمو و التنمية و التخلف و الفقر و البطالة هي المميزات الأساسية للتفاعلات الاقتصادية ، و أصبحت جل الدول تسعى إلى تحقيق الأمن الاقتصادي و هذا لأهمية البعد الاقتصادي لتحقيق الأمن الشامل ، حيث أصبحت قوة الدولة لا تمثل لا تمثل في ترسانتها العسكرية فقط ، بل من خلال ما تمتلكه من موارد اقتصادية و استراتيجيات محكمة تمكنها من تحقيق الأمن الاقتصادي ، ولكن نجد هناك تتمتع بوفرة الموارد الطبيعية و لكن هذا لم يكفيها لتحقيق الأمن الاقتصادي وذلك لوقوعها في فخ الاقتصاد الريعي أو ما يعرف بالداء الهولندي ، حيث أن اقتصادها مبني على مورد ناضب مثل النفط و هذا ما يحول دون تحقيقها للأمن الاقتصادي ، حيث اثبتت العديد من التجارب الدولية أن نعمة الريع يمكن أن تتحول الى نقمة ، ولذلك من الضرورة الانشغال بالتسيير الكفاء و الجيد لموارد الريع والعمل على تخصيصه في قنوات استثمارية ، حتى يتمكن البلد من تحويل المورد الناضب الى ثروة حقيقية ودائمة، والجزائر من بين الدول الريعية حيث يعتمد الاقتصاد الجزائري على المحروقات و هذا يشكل تهديدا على الأمن الاقتصادي للجزائر رغم ما تتمتع به من موارد متنوعة و شساعة المساحة وموارد بشرية لكن عدم استغلالها والاعتماد على المحروقات في بناء الاقتصاد يشكل تهديدا حيث أن أسعار النفط هي من تحدد وضعية الاقتصاد الجزائري ، يتوجب على الجزائر اتخاذ إجراءات نحو توسيع الطاعة الاستيعابية للاقتصاد و تنويعه و ذلك من خلال بناء الخطط الاستراتيجية طويلة المدى و بالشكل الصحيح ، و التوجه نحو الطاقة البديلة الدائمة و النظيفة كالطاقة الشمسية مثلا و تحسين مناخ الاستثمار و إصلاح المنظومة العلمية و المعرفية و الاستثمار في

الموارد البشرية وهذا لتحقيق الأمن الاقتصادي الذي يعتبر البعد الأهم لتحقيق الأمن ، حيث يعتبر الرفاه المعيشي الهدف الأسمى الذي تسعى إلى تحقيقه اي امة والذي عن طريقه تتحقق الأبعاد الأخرى للأمن.

- اختبار الفرضيات: في ختام العرض الذي تقدمنا به لمعالجة اشكالية البحث سنقوم بفحص الفرضيات :

- اثبات صحة الفرضية المتمثلة في أن الفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة كرس اهتماما كبيرا بالقضايا الاقتصادية في حقل الدراسات الأمنية ، واعتماد الدولة على مادة ناضبة في اقتصادها يحول دون تحقيقها للأمن الاقتصادي.
- اثبات صحة الفرضية المتمثلة في ان القدرات الاقتصادية للدولة غير كافية لتحقيق التنمية و الأمن الاقتصادي لذلك يتوجب ايضا وضع استراتيجيات وخطط مناسبة وحسن استغلال للموارد المتاحة.
- اثبات صحة الفرضية الأخيرة التي تعتبر انه على الجزائر العمل على تخفيض تبعية اقتصادها للنفط و توسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد من خلال تنويعه و الاعتماد على البدائل المتاحة والدائمة الغير ناضبة لتحقيق الامن الاقتصادي.

- الاستنتاجات :

- 1- لا يعد الربيع المشكلة بحد ذاتها ، وإنما تكمن المشكلة في فشل و إخفاق السياسات الاقتصادية المتبعة في تنمية الانشطة الغير ريعية ، وتوجيه الموارد الريعية نحو التبذير و الاسراف الاستهلاكي.
- 2- التنويع الاقتصادي إجراء طويل الامد ، يتطلب ان تكون الدولة قد شرعت مسبقا في عملية بناء وتشبيد الطاقات المؤسسية، التي تحتاجها خلال التحول الهيكلي.

- 3- يعتبر البعد الاقتصادي من أهم الأبعاد لتحقيق الأمن الوطني في الجزائر ، وذلك لان الهدف الرئيسي للامة هو تحقيق الرفاه المعيشي لذلك يمكننا ان نعتبر بان الأمن الاقتصادي في الجزائر يأتي في المرتبة الاولى مع الأبعاد الأخرى .
- 4-ستقبل الاقتصاد الجزائري يبقى مرهونا بمدى التقدم الذي يسجل على مستوى القطاعات المنتجة للثروة خارج قطاع المحروقات و بمستوى التطور العلمي و التكنولوجي ، و حسن استغلال للموارد البشرية .

# قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع :

I. قائمة المصادر:

1\_ القرآن الكريم.

2\_ الرازي احمد بن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، ط1 ، القاهرة: شركة مصطفى الحلبي ، 1967.

II. قائمة المراجع :

📖 الكتب باللغة العربية:

- 1- البداينة زياب موسى ، الأمن الوطني ، الرياض :جامعة العربية للعلوم الأمنية ،2011.
- 2- الجنابي عدنان، الخلاص من الدولة الريعية، ط1، بيروت: دراسات عراقية، 2016.
- 3- العذاري عدنان داود و زوير الدعيمي هدى ، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي ،الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع ، 2010
- 4\_ الخطيب احمد شفيق ، معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية ، بيروت : مكتبة لبنان ، 1990.
- 5- بن عيسى محسن بن العجمي ، الأمن والتنمية ، ط1 ، الرياض :جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2011.
- 6- حافظ زياد ، الأزمة المالية العالمية ، ط1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2012.
- 7 \_ منجود مصطفى محمود ، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام ، القاهرة :المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، 1996.
- 8 - مصيطفى بشير ، نهاية الربيع : الأزمة والحل ، ط2 ، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع ، 2016,
- 9 \_ عرفة محمد الأمين خديجة ، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي ، السعودية : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2009.
- 10 - عبد السلام رضا ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة ، ط1 ، مصر: دار السلام للطباعة والنشر ، 2002.

11 \_ قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ط1 ، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ، 2009.

12- خلف فليح حسن ، التمويل الدولي ، ط1 ، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،2004.

✚ الكتب باللغة الأجنبية:

-1 -Barry buzan<< new patterns of global security in the twenty-first centry >>, international affairs , vol3(1991)-

✚ المذكرات والرسائل الجامعية:

1- بوردباله فايزة ، إشكالية تحويل الادخار إلى استثمار في الاقتصاديات الريعية : حالة الجزائر 2000\_2014 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا في العلوم الاقتصادية ، علوم التسيير ، جامعة الجزائر 03 ، 2015\_2016.

2- بن حمزة نبيل ، البعد الاقتصادي للأمن الوطني الجزائري ، رسالة ماجستير، تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية ، جامعة الجزائر 03 ، 2014.

3- بن حسين ناجي ، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة ، 2006\_2007 .

4- بن ساحة مصطفى ، اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية ، تخصص تجارة دولية ، المركز الجامعي ، غرداية ، 2011.

5- بتقة خديجة ، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة الغير شرعية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2014.

- 6- حامدي نعيمة , تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية 1986\_2008 , مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية , تخصص نقود ومالية , جامعة الشلف , 2008.
- 7- حموم فريدة , مدخل جديد في الدراسات الأمنية , مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية , جامعة الجزائر 03 , 2004.
- 8-مقليد عيسى , قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية , مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية , تخصص اقتصاد التنمية , جامعة باتنة , 2008.
- 9-نزاري رفيق , الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي : دراسة حالة الجزائر\_تونس والمغرب , مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية , تخصص اقتصاد دولي , جامعة باتنة , 2007.
- 10-قاسمي الأخضر , اثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر : دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري , مذكر ماجستير , تخصص اقتصاد التنمية , جامعة باتنة , 2014.
- 11-قريب بلال , السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي : أقطابه التحديات والرهانات , مذكرة ماجستير في العلوم السياسية , تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية , جامعة الحاج لخضر , باتنة 2010-2011.
- 12-تكواشت عماد , واقع وآفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر , مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية , جامعة باتنة , 2011.
- 13- لجدل خالد , أثر السياسة الطاقوية الريعية على مستقبل النمو الاقتصادي في الجزائر , أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل الاقتصادي، 2017-2018.

الدوريات: 

- 1-العابد سميرة وعبار زهية ، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات ، مجلة الباحث ، العدد 11 ، 2012.
- 2- بولعيد بلعوج ، معوقات الاستثمار في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد الرابع ، جوان 2006.
- 3- بوفليج نبيل ، مراكز دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000\_2010 ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد الثاني ، ديسمبر 2012.
- 4- بوراس جودي ، الأمن الاقتصادي من أجل التنمية الوطنية ، البحوث والدراسات البرلمانية ، مجلة الفكر البرلماني ، العدد 22 ، مارس 2009 .
- 5- بلغيث سلطان ، الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، أوت 2008.
- 6- دحماني علي ،أنواع التنمية وأهميتها بالنسبة للمجتمعات خاصة المتخلفة ، مجلة الدراسات الاقتصادية ،العدد 17، أكتوبر 2010.
- 7- زايري بلقاسم ، كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السابع ، 2008.
- 8- كنوش عاشور، بلعزوز بن علي ، الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد الثاني ,2005.
- 9- كربالي بغداد، "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر". مجلة العلوم الإنسانية، العدد03، 8 جانفي2005.
- 10- مسعودي زكرياء ، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة فترة 2001\_2016 ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد السادس ، جوان 2017.

- 11-منصوري زين ، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الثاني ، ماي 2005.
- 12-مصنوعة احمد ، بركنو نصيرة ، الأمن الاقتصادي العربي :الواقع والتحديات ، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال ، المجلد الثاني ، العدد الثالث ، 2016.
- 13-نزعي عز دين ، هاشمي الطيب ، السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 33 ، جويلية 2013.
- 14-عبد العال الضبع ماهر احمد ، دور المؤسسة في تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الفقيرة المعيلة ، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية ، المجلد الخامس ، العدد الثالث ، 2012.
- 15-صواليلي حفيظ ، الإصلاحات على طور مسار الاستثمار في الجزائر ، جريدة الخبر ، عدد 7239 ، 2013\10\31.
- 16-قوريش نصيرة ، أبعاد وتوجهات إستراتيجية لإنعاش الصناعة في الجزائر ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الخامس ، 2008.
- 17-قيصران هناء ، تأثير الاقتصاد الريعي دراسة حالة : دول الخليج ، مجلة العلوم السياسية والقانون ، المجلد الاول ، العدد الخامس ، ديسمبر 2017 .

#### ✚ المداخلات:

- 1- شطيبي محمود مريم ، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد و الإدارة بكلية الشريعة و الاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، قسنطينة الموسومة بعنوان أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، قراءة في تطورات أسواق الطاقة ، يوم 14ماي 2015.
- 2- نويري منير، إبراهيم لجلط، "المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و إشكالية التصدير خارج المحروقات"، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، 10/9 نوفمبر 2010.

3- سعد علي محمود سالمان ، " تنمية الموارد المتاحة لتحقيق الأمن الاقتصادي " ، مؤتمر العمل التطوعي و الأمن في الوطن العربي "الأمن مسؤولية الجميع" ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، السعودية ، 2000.

4- على مرزا ، العراق : الواقع والآفاق الاقتصادية ، ورقة مقدمة للمؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين ، بيروت 30 مارس -1ابريل 2013 ، فندق هوليدي-أن ديونز.

#### 📌 المواقع الإلكترونية:

1- الإذاعة الجزائرية، الديوان الوطني للإحصاء ، استخرج يوم: 2018/03/25 ، متوفر

على الرابط:

[www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170704/116171.html](http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170704/116171.html)

2- احتياطي صرف الجزائر من الموقع، استخرج يوم:2018/03/20 ، متوفر على الرابط:

[www.radioalgerie.dz/news/ar/at/rcticle/20171112/125673.html](http://www.radioalgerie.dz/news/ar/at/rcticle/20171112/125673.html).

3- الموارد الطبيعية في الجزائر، استخرج يوم:2018 /03/15 ، متوفر على الرابط:

<http://stforum.spaceton.com/showthread.php%D8%AF>

4- بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو ، استخرج يوم 2018/04/01، من على

الموقع [www.premier-ministre.gov.dz](http://www.premier-ministre.gov.dz)

5- عادل زقاغ، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية ، استخرج يوم: 2018/04/05 ،

متوفر على الرابط:<http://www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html>

6- عبد الوهاب الشيخ قادر، العوامل المؤثرة في أسعار النفط ، استخرج يوم:

2018/04/17 ، متوفر على الرابط:

[http://noc.oil.gov.iq/research\\_pdf/3.pdf](http://noc.oil.gov.iq/research_pdf/3.pdf)

7- علي عباس عبد الجليل، أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري بعد

الصدمة النفطية، استخرج يوم: 2018/04/22 ، متوفر على الرابط:

<http://montada.echoroukonline.com/showthread.php?t=359638>

# الفهرس

	آية قرآنية
	الاهداء
	الشكر و العرفان
1	مقدمة
34 - 8	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري لموضوع الدراسة ( الأمن ، الأمن الاقتصادي، الربيع )
17-8	المبحث الأول: مفهوم الأمن.
8	المطلب الأول: تعريف الأمن.
12	المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن.
15	المطلب الثالث: الأمن من المنظور النقدي.
25-18	المبحث الثاني: مفهوم الأمن الاقتصادي.
18	المطلب الأول : تعريف الأمن الاقتصادي.
20	المطلب الثاني: الأمن الاقتصادي و التنمية.
22	المطلب الثالث: أثر انعدام الأمن الاقتصادي.
34-26	المبحث الثالث : مفهوم الربيع.
26	المطلب الأول : تعريف الربيع .
29	المطلب الثاني : أنواع الربيع .
32	المطلب الثالث خصائص وسمات الاقتصاديات الربعية.

68 – 36	الفصل الثاني: القدرات الاقتصادية للجزائر و السياسات الحكومية المتبعة لتحقيق الأمن الاقتصادي.
43-36	المبحث الأول: مقومات الاقتصاد الجزائري.
36	المطلب الأول: التنوع في الموارد الطبيعية.
39	المطلب الثاني: توفر رأس المال البشري و المالي للجزائر.
43	المطلب الثالث: تبني فلسفة اقتصادية وطنية خاصة.
58-45	المبحث الثاني: السياسات الحكومية لتحقيق الأمن الاقتصادي.
45	المطلب الأول: برنامج الانعاش الاقتصادي من 2001 إلى 2004.
49	المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من 2005 إلى 2009.
54	المطلب الثالث: البرنامج الخماسي للتنمية وبرنامج توظيف النمو الاقتصادي من 2010 إلى 2017.
68-59	المبحث الثالث : الفجوات الكبرى لعدم تحقيق الأمن الاقتصادي.
59	المطلب الأول: ضعف الاستثمار.
64	المطلب الثاني: تبعية الاقتصاد الجزائري للنفط.
65	المطلب الثالث: ضعف التطور العلمي و التكنولوجي.

98-73	الفصل الثالث: التحديات و الأفاق التي توجه الأمن الاقتصادي الجزائري.
81-73	المبحث الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.
73	المطلب الأول: العوامل المتحكمة في أسعار النفط.
76	المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط.

79	المطلب الثالث: الآثار الاجتماعية لانخفاض أسعار النفط.
89-82	المبحث الثاني: تحديات الأمن الاقتصادي الجزائري.
82	المطلب الأول: تخفيض تبعية الاقتصاد الجزائري للنفط.
84	المطلب الثاني: تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر.
87	المطلب الثالث: محاربة الفقر وتخفيض البطالة.
98-90	المبحث الثالث: نحو مقارنة جديدة لتجاوز الريع و تحقيق الأمن الاقتصادي.
90	المطلب الأول: تنويع الإنتاج لتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد.
94	المطلب الثاني: الاهتمام بالسياحة كمحور جديد للاقتصاد الوطني.
96	المطلب الثالث: التركيز على البدائل الجديدة للطاقة.
100	خاتمة.
102	قائمة المصادر والمراجع .
109	قائمة المحتويات .
110	فهرس الجداول .

❖ فهرس الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول:
84	مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000 إلى 2014.	<b>1</b>
53	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النهوض 2005 إلى 2009.	<b>2</b>
56	مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010 إلى 2014.	<b>3</b>
83	توزيع الصادرات الجزائرية خلال الفترة من 2000 إلى 2008.	<b>4</b>

## ملخص:

يعد إنعقاد الجزائر من التبعية لقطاع المحروقات و بالتالي الخضوع للاقتصاد الريعي أمرا لا بد منه في ظل إنعقاد الأمن بدوره من ارتباطاته العسكرية و انجذابه نحو مجالات أوسع من بينها الاقتصاد ، ذلك لتحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى تعدد مصادر الدخل القومي و بالتالي تحقيق الأمن الاقتصادي ، غير أن هذه القضية والتي شكلت حجر الزاوية بالنسبة لصناع القرار الجزائري لم تقابلها إرادة بناءة و إستراتيجية شاملة تسعى لتجنيد كل طاقات الدولة المادية و المعنوية و البشرية لصياغة حلول فعالة تتمظهر في توفير قطاعات بديلة تحد من تبعية الجزائر لقطاع المحروقات ، هذه الأخيرة التي دائما ما كانت عائداتها بمثابة مصدر التمويل الرئيسي للقطاعات الأخرى ، وهو ما زاد من تعميق الفجوى بين الجزائر و أمنها الاقتصادي الذي لازالت تسعى لتحقيقه.

## Abstract

The liberation of Algeria from dependence on the hydrocarbon sector and therefore the submission to the rental economy is imperative in the light of the withdrawal of security in turn from military connections and attracted to the broader fields, including the economy, to achieve a kind of economic stability, which in turn leads to multiple national income sources and thus security However, this issue, which was the cornerstone for Algerian decision-makers, was not matched by a comprehensive constructive and strategic will that seeks to mobilize all the material, moral and human resources of the state to formulate effective solutions that appear in the provision of alternative sectors that limit Algeria's dependence on the Fuel, the latter, whose revenues have always been the main source of funding for other sectors, further deepening the gap between Algeria and its economic security, which it still seeks to achieve.